

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أكلي محنـد أول حاج - البويرة  
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم الإقتصادية

الموضوع:

# أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: (2016-2001)

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية  
تخصص: إقتصاد نقدـي و بنكي

تحت إشراف الأستاذ: من إعداد الطالب:  
د/ مولاي بوعلام - حميـش فارس

لجنة المناقشة:

أ.د/ قرومـي حميد ..... رئيسا  
د/ مولـاي بوعـلام ..... مـشرفـا  
د/ عـلام عـثمان ..... مـمـتحـنا

# شكر و عرفة

الحمد لله الذي فتح كتابه بالحمد لله فقال : الحمد لله رب العالمين.

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه على ما من به نعم لا نحصيها.

ان بحثنا هذا لم يكن لينجز لو لا فضل الله و نعمته علينا فله الشكر و الحمد.

اقدم جزيل الشكر الى الاستاذ المشرف "مولاي بوعلام" على النصائح و الارشادات التي قدمها لي و صبره علي طوال فترة البحث، و نسأل العلي القدير ان يجعل ذلك في ميزان حسناته يوم القيمة.

و لجميع أساندنة جامعة محمد آنجل اول حاج الذين لم يخلوا علينا بشيء من علمهم

## فشكرا جزيلا

فارس حميش

# اهداء

إلى من افنيا حياتهما و كل غايتها سمع كلمة النجاح والدي الكريمين.

إلى من لم تجف دموعي لفراقها نبع الحنان و مصدر الأمان التي علمتني الحياة و غرست في الإرادة و الصبر و المثابرة أمي الغالية رحمة الله عليها "يمينة".

دعوتي إلى الله أن يسكنها يجعل قبرها روضة من رياض الجنة و يسكنها جنة الفردوس الأعلى

إلى مصدر أخلاقي و محبتي للحياة مثلي الأعلى في الأصالة و الثبات  
أبي العزيز " محمد".

إلى من لا تحلو الحياة بدونها..... أفرح لرأيابها ..... و يا من لا أحس بالوحدة  
بوجودها..... سendi في الحياة..... زوجتي "نادية".

إلى ثمرة حبي و قرة عيني و فلذة كبدى إبني الغالي " محمد لؤي".

إلى إخوتي الذين ترعرعت بجوارهم و تذوقت معهم الحياة : صبرينة، سمير، عبد الوهاب،  
إلهام.

إلى كل الأهل و أقرب من عائلتي "دھيلیس" و "حمیش".

و إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

# فارس

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

I	شكراً و تقدير
II	اهداء
III	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
أ	مقدمة
	<b>الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية و سياساتها</b>
01	تمهيد
	المبحث الأول: تأصيل نظري حول التجارة الخارجية
02	المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية و مكوناتها
04	المطلب الثاني: تفسيرات و أسباب قيام التجارة الخارجية
05	المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية و العوامل المؤثرة فيها
	المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية
11	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية حول التجارة الخارجية
15	المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية
16	المطلب الثالث: الإتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية
	المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية و أهم أساليبها الفنية
19	المطلب الأول: مفهوم و أهداف السياسة التجارية
20	المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية
23	المطلب الثالث: أهم الأساليب الفنية لتنظيم التجارة الخارجية
29	خلاصة
	<b>الفصل الثاني: أسس و مفاهيم النمو الاقتصادي و نظرياته</b>
30	تمهيد
	المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي
31	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و أهم سماته
33	المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي
36	المطلب الثالث: عناصر النمو الاقتصادي و فوائده
	المبحث الثاني: تحليل و قياس النمو الاقتصادي

## فهرس المحتويات

38	المطلب الأول: أهمية تحليل النمو الاقتصادي
39	المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي
41	المطلب الثالث: تكاليف النمو الاقتصادي
	المبحث الثالث: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي
42	المطلب الأول: الفكر الاقتصادي الكلاسيكي
48	المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الحديث و المعاصر
53	المطلب الثالث: أهم نماذج النمو الاقتصادي
67	خلاصة
	<b>الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر</b>
	<b>2016-2001</b>
69	تمهيد
	المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر
70	المطلب الأول: مراحل تطور سياسات التجارة الخارجية في الجزائر
76	المطلب الثاني: خصوصية التجارة الخارجية في الجزائر
83	المطلب الثالث: آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة
	المبحث الثاني: برامج إنعاش و دعم النمو الاقتصادي في الجزائر
86	المطلب الأول: التجارة الخارجية خلال مرحلة برنامج الإنعاش الاقتصادي
	<b>2004-2000</b>
91	المطلب الثاني: التجارة الخارجية خلال البرنامج الهيكلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 و المرفق بالبرامج التكميلية لتنمية مناطق الجنوب و المضاب العليا 2006-2009
98	المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014
	المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2016
101	المطلب الأول: تطور الصادرات و الواردات الجزائرية
108	المطلب الثاني: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر
112	المطلب الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر
119	خلاصة
120	خاتمة
	<b>قائمة المراجع</b>

# فهرس الجداول و الأشكال

# فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	مقدار إنتاج الفدان باستخدام نفس عوامل الإنتاج لكل بلد	01
14	عدد ساعات العمل الالزمة للإنتاج وحدة واحدة في كل بلد	02
81	صادرات المحروقات في الجزائر (1993-1989)	03
81	نسبة خدمة الدين لل الصادرات مع السلع والخدمات (1993-1989)	04
82	تطور الصادرات و الواردات للفترة (1999-1995)	05
87	التوزيع السنوي للمبالغ المخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2001	06
89	محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2001	07
90	التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2001	08
92	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2009-2005	09
95	محاور برنامج تحسين معيشة السكان و المبالغ المخصصة لها	10
95	محاور برنامج تطوير المنشآت الأساسية	11
96	محاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية	12
96	تطوير الخدمة العمومية و تحسينها	13
99	توزيع القطاعات لبرنامج توطيد النمو 2014-2010	14
101	تطور حجم المبادرات التجارية للجزائر خلال الفترة 2016-2001	15

106	تطور معدل التغطية 2016-2001	16
112	تطور معدلات النمو داخل و خارج قطاع المحروقات و معدل النمو السكاني	17
113	تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي	18
114	مؤشر النمو الاقتصادي للفترة ما بين 2016-2001	19
115	تطور معدلات البطالة 2016-2001	20
116	توزيع الفئة العاملة حسب القطاعات لسنة 2009	21
117	تطور معدل التضخم 2016-2001	22

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
45	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	01
58	العلاقة بين معدلات النمو عند "هارود"	02
61	منحنى يمثل الإنتاج بالنسبة للعامل الفعال	03
62	التمثيل البياني لمخطط "سولو"	04

# مقدمة

مقدمة:

إن الموضوع الذي ستتطرق إليه في هذه الدراسة يتعلق بالتجارة الخارجية و تأثيرها على النمو الاقتصادي من خلال دراسة حالة الجزائر ما بين سنتي 2001 و 2016، ذلك لأن النمو الاقتصادي يعد موضوعا يلقى اهتماما متزايدا من قبل المفكرين و الباحثين على اختلاف توجهاتهم الفكرية و المدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها من أجل رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، و يتم ذلك عن طريق تطوير قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال الدفع بمعدلات النمو الاقتصادي إلى أعلى مما سيؤدي إلى رفع الدخل الوطني الإجمالي و بالتالي رفع الدخل الفردي، و قد تزايد الاهتمام بالتفكير التنموي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لدى العديد من الاقتصاديين حيث حظى موضوع النمو الاقتصادي بالكثير من الدراسات و البحوث العلمية .

و تعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليه الدول في تحقيق النمو الاقتصادي و هي بذلك تلعب دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ذات الاقتصاد الريعي التي تميز بدخل وطني يرتكز على الموارد الطبيعية خاصة البترول و الغاز الطبيعي كما هو الحال في الجزائر، حيث تحتاج هذه الدول إلى استيراد السلع و المعدات الرأسمالية و مستلزمات الإنتاج الضرورية لبرامجها التنموية و ذلك أن التجارة الخارجية تزيد من القدرة الإنتاجية للدول عن طريق بالإضافة إلى رأس المال الثابت، فعملية الانفتاح تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تعمل على تدفق رأس المال و جلب مختلف السلع الرأسمالية الضرورية للمشاريع الاستثمارية المبرمجة، حيث تحتل التجارة الخارجية في ذلك الأهمية الكبيرة فهي تعتبر المورد الرئيسي و شبه الوحيدة للعلامات الصعبة و تلعب الدور الأساسي بوصفها المحرك الأساسي للتنمية و المحفز للنمو الاقتصادي و قاطرة الاقتصاد كما أثبتت ذلك العديد من الدراسات و هو ما تسعى إلى توضيحه.

I - إشكالية الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

- ما هي انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

II - الفرضيات :

سنحاول الإجابة على التساؤلات المطروحة و ذلك استنادا إلى الفرضيات التالية :

- ✓ التجارة الخارجية لها آثار إيجابية على النمو الاقتصادي.
- ✓ العامل المحدد للنمو الاقتصادي في الجزائر هو قطاع المحروقات.
- ✓ الإنفتاح التجاري لعب دورا مهما في تطوير التجارة الخارجية و بالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

### III - أهمية الدراسة :

تكمّن أهمية الدراسة في تسلیط الضوء على موضوع هام و هو موضوع النمو الاقتصادي و الذي يستدعي المزيد من الاهتمام من طرف الاقتصاديين و أهمية دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي مما يستدعي ضرورة فهمها و معرفة مدى تأثيرها على زيادة الرفاهية الفردية و هذا انتلاقاً مما تلعبه التجارة الخارجية كمحفز للنمو الاقتصادي و باعتبار الجزائر تعتمد على التصدير الأحادي أي الاعتماد على قطاع المحروقات، فلذا وجب وضع إستراتيجية تنمية لرفع من قطاع التجارة الخارجية و تنوعه بالإعتماد على قطاع المحروقات كقطاع محرك لبقية القطاعات الأخرى من خلال توفير الموارد المالية الضرورية لها، و خاصة الصناعة و ما تمتلكه الجزائر من مزايا نسبية تحقق لها معدلات عالية من النمو الاقتصادي إذا استغلت بالطريقة المناسبة .

### IV - هدف الدراسة :

تحدد الدراسة إلى تحليل و تقدير أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي و ذلك لمعرفة أهميتها للدولة لدعم نموها الاقتصادي و إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة، و إبراز أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر بالإضافة إلى تحديد أهم القطاعات التي ساهمت في تحقيق ذلك النمو، و تبيان أثر الصادرات و الواردات المكون الأساسي للتجارة الخارجية في دفع معدلات النمو الاقتصادي و ذلك مع بقية القطاعات الأخرى و خاصة الاستثمارية، و إبراز أهمية و سبل تنمية و تنوع الصادرات و أثر ذلك على النمو الاقتصادي و ذلك باستخلاص الدروس و العبر من تجربة الدول الأخرى التي نجحت في تحقيق ذلك مثل: تركيا، ماليزيا، إندونيسيا و سنغافورة.

### V - أسباب اختيار الموضوع :

يعتبر موضوع التجارة الخارجية و أثراها على النمو الاقتصادي في أي دولة موضوعاً حساساً جداً باعتباره يعبر عن مدى رفاهية شعوبها، و بالتالي لزم دراسة أهم القطاعات التي تساهم في دفع عجلة التنمية و النمو، و الوصول بها إلى مصاف الدول المتقدمة، ولا يتم ذلك إلا بقطاع تجاري متعدد و متتطور متكملاً مع باقي القطاعات و على المزايا النسبية التي تمتلكها الدولة.

## VI - حدود الدراسة :

لقد تم تقسيم حدود الدراسة إلى ثلاثة حدود:

الحد الموضوعي: يتمثل في دراسة و تبيان الأثر الموجود للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

الحد المكاني: تدور الدراسة حول الجزائر.

الحد الزمني: حددت الفترة الزمنية من سنة 2001 إلى سنة 2016.

## VII - المنهج المتبعة :

من أجل دراسة هذا الموضوع سوف نعتمد على المنهج الاستباطي، خاصة التعريف و المفاهيم النظرية التي تخص الموضوع بالإضافة إلى التعليق على ما تم وصفه و تحليل الأشكال الواردة في البحث مع تسليط الضوء على التجارة الخارجية في الجزائر و مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي الجزائري ما بين سنتي 2001-2016 كنموذج دراسة حالة.

## VIII - هيكل الدراسة :

قصد الإمام بالجوانب الرئيسية للموضوع، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، وكل فصل مقسم إلى ثلاثة مباحث .

طرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتجارة الخارجية و سياساتها و قد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

تناولنا في المبحث الأول التأصيل النظري للتجارة الخارجية أما المبحث الثاني فتناولنا نظريات التجارة الخارجية و في المبحث الثالث سياسات التجارة الخارجية و أهم أساليبها الفنية.

الفصل الثاني طرقنا فيه إلى أسس و مفاهيم النمو الاقتصادي و نظرياته حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول تناولنا فيه ماهية النمو الاقتصادي أما المبحث الثاني فنطرقنا إلى تحليل و قياس النمو الاقتصادي و في المبحث الثالث نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث قمنا بدراسة تحليلية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2016 ، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث .

تناولنا في المبحث الأول التجارة الخارجية في الجزائر ، و في المبحث الثاني تطرقنا إلى برامج إنعاش و دعم النمو الاقتصادي في الجزائر ، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى تطور التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين سنين 2001-2016 .

# الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية و سياساتها

**تمهيد:**

تعتمد كل الدول في عالمنا المعاصر على بعضها البعض لإشباع جزء من حاجتها من السلع و الخدمات هذه الحقيقة تميز العلاقات الاقتصادية بين الدول منذ عصور طويلة و الحقيقة التي تؤكدها التجارة الخارجية كل يوم، هي أن دول العالم لا تستطيع أن تعيش منعزلة عن غيرها متبعة في هذا الإنزال سياسة الاكتفاء بصورة شاملة و لفترة طويلة من الزمن.

و بالرغم من أن التجارة الخارجية بين الدول تعود بمنافع على جميع الدول المتاجرة، فإن الحكومات تتدخل فيها بهدف تقييد التدفقات التجارية الخارجية بطرق مختلفة و التي تعرف بالسياسات التجارية. و لقد خصص هذا الفصل لدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية من خلال ثلاثة مباحث قسمت بدورها إلى ثلاثة مطالب :

- **المبحث الأول:** الجانب النظري من تعاريف للتجارة الخارجية و أسباب قيامها بالإضافة إلى أهميتها.
- **المبحث الثاني:** نظريات التجارة الخارجية و اتجاهاتها الحديثة.
- **المبحث الثالث:** السياسات التجارية و أهم الأساليب الفنية التي تنظم عملية التجارة الخارجية.

## المبحث الأول: تأصيل نظري للتجارة الخارجية و سياساتها.

سنحاول في هذا المبحث إعطاء مفهوم للتجارة الخارجية و التي ظهرت منذ العصور التاريخية الأولى و بأوجه مختلفة حيث تعتبر التجارة الخارجية لب العلاقات الاقتصادية الدولية كما سنحاول التعرف على أهم أسباب قيام التجارة الخارجية ومكوناتها وأهميتها. فيما هو مفهوم التجارة الخارجية و ما هي أهم مكوناتها؟

### المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية و مكوناتها .

هناك تعاريف متعددة للتجارة الخارجية من طرف عدة إقتصاديين بالإضافة إلى مكونات تطرقنا لها في هذا المطلب .

#### أولاً: تعاريف التجارة الخارجية :

لقد تعددت تعاريف التجارة الخارجية وتنوعت إلا أن كل هذه التعريفات تبقى تصب في خانة واحدة و هي إعطاء تعريف واضح و شامل للتجارة الخارجية.

حيث عرفت تاريخياً بأنها تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع الخدمات بين الدول في شكل صادرات و واردات<sup>1</sup>.

كما يمكن تعريفها " بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد و الذي يهتم بدراسة الصفقات الجارية عبر الحدود الوطنية<sup>2</sup>".

و يمكن تعريفها أيضاً " بأنها مجموعة المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة<sup>3</sup>".

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بجذب تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل<sup>4</sup>.

حيث يعطى اصطلاح التجارة الخارجية بمعناها الضيق كل من الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة، في حين يعطي اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع كل من الصادرات و الواردات غير المنظورة الخدمية، الحركات الدولية لرؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة<sup>5</sup>.

1 - حسام علي داود و آخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان، 2002 ، ص 13 .

2 - موسى سعيد مطر و آخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان، 2001 ، ص 12 .

3 - رشاد العصار و آخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة، ط1 ، عمان، 2000 ، ص 12 .

4 - حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 2000 ، ص 1 .

5 - سامي حاتم عفيفي، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، ط5 ، مصر، 2000 ، ص 63- 73 .

ثانياً: مكوناتها :

## 01/ الصادرات :

الصادرات هي سلع منتجة في الداخل وتستهلك في الخارج، بذلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي يتمنى أن يشتريها العالم الخارجي، وبما أن الصادرات تمثل إنفاقاً أجنبياً على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فهي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل الوطني أي تضيف قوة جديدة للإنفاق الكلي وتقسم الصادرات إلى نوعين:

**أ/ الصادرات المنظورة في شكل سلع ملموسة:**  
كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية مثل البترول.

**ب/ الصادرات غير المنظورة في شكل خدمات غير ملموسة مثل:**  
خدمات النقل الدولي "النقل الجوي والبحري والبري" خدمات التأمين الدولي، خدمات السفر في مقدمتها حركة السياحة العالمية، الخدمات المصرفية العالمية، حقوق نقل الملكية الفكرية وعلى وجه خاص قضية نقل التكنولوجيا.

## 02/ الواردات :

الواردات هي سلع منتجة في الخارج وتستهلك في الداخل .وتتمثل الواردات في تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات يؤديها بصفة نهائية غير المقيم للمقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية أو خارجها، وبما أن ذلك الإنفاق المحلي على السلع والخدمات المنتجة في الخارج فهي تعتبر ترسباً من تيار الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى سحب جزء من القوة الشرائية الأمر الذي يضعف من تيار الإنفاق في الداخل ويزيد في الخارج وتنقسم الواردات إلى نوعين:

**أ/ الواردات المنظورة في شكل سلع ملموسة:**  
مثلاً المواد الغذائية.

**ب/ الواردات غير المنظورة في شكل خدمات غير ملموسة:**  
الخدمات العلاجية المقدمة من دولة أخرى<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - فطيمية بلعابد، الاعتماد المستندي كتقنية دفع وتمويل وضمان للتجارة الخارجية، دراسة حالة لشركة "collo cork" مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أكتوبر 1955، سككدة، 2011/2012، ص 3-4.

### 3/ تجارة العبور (TRANSITE) :

يقصد بتجارة الترانزيت أو نظام التجارة العابرة بعبور البضائع أو مرورها عبر إقليم الدولة دون أن تكون وجهتها النهائية إليه، أي دون أن تستهلك فيه، فهي إذن تجارة عابرة لأراضي دولة ثالثة أثناء نقلها من البلد المصدر إلى البلد المستورد.

### 4/ نظام السماح المؤقت:

هو نظام يخص الواردات لزيادة حجم التجارة الخارجية للبلد ما، والذي يطبق على الواردات من المواد الأولية ونصف المصنعة من أجل تصنيعها وإصلاحها محلياً وتعفى مؤقتاً من الرسوم الجمركية وعوائد البلد وغيرها، وهي تتم بشروط معينة من أهمها: أن المستورد هو المصدر لها وهذا بعد تصنيعها وإصلاحها ولابد أن يودع تأمين بمصلحة الجمارك أو ضماناً مصرفياً بقيمة الرسوم والعوائد وفي الأخير يتم إعادة تصديرها خلال فترة محددة من تاريخ الاستيراد<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني : تفسيرات وأسباب قيام التجارة الخارجية

يعود قيام التجارة الخارجية إلى مجموعة من الأسباب ونذكر منها ما يلي:

### 1/ عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة :

يعتبر هذا سبباً جوهرياً ورئيسياً حيث أنه ينبع عن هذا السبب عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محلياً فكل دولة تتحصّص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتحصل من جهة أخرى على السلع والخدمات التي لا تتمتع فيها بميزة نسبية وبهذا تقوم بتجارة خارجية بين الدول<sup>2</sup>

### 2/ تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة :

هذا يؤذدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة من دولة إلى أخرى وذلك من خلال تحقيق وفرات الحجم مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى ولو أنه تساوت التكاليف النسبية لإنتاج كل من السلعتين في كل من الدولتين لما قامت التجارة الخارجية وهذا سبب آخر من أسباب قيام التجارة الخارجية<sup>3</sup>

### 3/ اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى:

حيث من الممكن أن تكون التكنولوجيا سبباً منفصلاً لقيام التجارة الدولية ويمكن القول أن التجارة مبنية على تغيرات في عامل الإنتاج المتوفر نسبياً وهو التكنولوجيا حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل

1 - عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، ط١ ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ، ص24 .

2 - سامي حاتم عفيفي، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، ط٥ ، مصر، 2000 ، ص163 .

3 - سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، ط٢ ، مصر، 2007 ، ص74 .

## **الإطار النظري و المفاهيمي للتجارة الخارجية و سياساتها**

ارتفاع مستوى التكنولوجيا وعلى العكس من ذلك في حالة انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا حيث يخضع الإنتاج لسوء الكفاءة الإنتاجية وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية .

### **4/ الفائض في الإنتاج المحلي:**

يتطلب هذا الفائض البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفير كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا.

### **5/ السعي إلى زيادة الدخل القومي :**

وهذا اعتماداً على الدخل الحق من التجارة الخارجية وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة محلياً وتحقيق الرفاهية الاقتصادية<sup>1</sup>.

### **6/ اختلاف الميل والأذواق :**

الناتج عن التفضيل النوعي لسلعة ذات الموصفات الإنتاجية المتميزة حيث أن المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات الموصفات الإنتاجية المتميزة والعالية الجودة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها والتغير في الأذواق يؤثر على منحني الطلب التبادلي من خلال التغير في الأذواق على خريطة السواء الخاص بالدولة<sup>2</sup>.

### **7/ الأسباب الاستراتيجية والسياسية:**

والمتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتأجر بها.

## **المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية و العوامل المؤثرة فيها**

من خلال بحثنا ستتطرق إلأى الأهمية التي تتخذها التجارة الخارجية و أهم العوامل التي تؤثر فيها .

### **أولاً :أهمية التجارة الخارجية:**

لقد أصبحت التجارة الدولية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم، فلا توجد دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتياً وذلك للدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، و المظاهر و الأشكال الأساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى و يتمثل الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

### **1/ المجال الاقتصادي:**

في هذا المجال تسعى التجارة الخارجية إلى تحقيق ما يلي:

- تعتبر منفذًا لتصرف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.
- تساعده في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي يقوم عليه<sup>3</sup>.

1 - حسام علي داود ، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1 ، عمان، 2002 ، ص 260.

2 - فطيمة بلعايد، مرجع سبق ذكره، ص 10 .

3 - عبد المطلب عبد الحميد : النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ، ص 373 .

- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأسمال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع و إنشاء البنية خاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية والارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات<sup>1</sup>.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيء بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلي نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب<sup>2</sup>.

#### 2/ المجال الاجتماعي:

في هذا المجال تسعى التجارة الخارجية إلى تحقيق ما يلي:

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك.
- تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناجمة عن التغيير في البنية الاقتصادية.
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقييمات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبيا.
- التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية<sup>3</sup>.

#### 3/ المجال السياسي:

في هذا المجال تسعى التجارة الخارجية إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز البنية الأساسية الداعية في الدول ،من خلال استئناف ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتواصل معها .
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود<sup>4</sup>.

#### ثانيا: العوامل المؤثرة فيها

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الدولية ذكر منها

1 - جغيري أسماء دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة 743 سكيدة، مذكرة لنيل شهادة ماستر اقتصاد دولي جامعة 20 أوت 1955 ، سكيدة، 2011/2012، ص 46- 47 .

2 - رعد حسن الصرن : أساسيات التجارة الخارجية، دار الرضا للنشر، الجزء الأولي، بدون بلد النشر، 2000 ، ص 57.

3 - جغيري أسماء : مرجع سابق، ص 47 .

4 - رعد حسن الصرن : مرجع سابق، ص 58 .

5 - عبد الباسط عبد الوفا، التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2000 ، ص 14 .

## ١/ مستوى التنمية الاقتصادية:

حيث أن هذا العامل يلعب دوراً في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصاً على وضع سياسة تقيدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد متتطور ومتقدم ذو قاعدة اقتصادية قوية حيث أنه يتسم بمرنة في سياسة التجارة الخارجية.

## ٢- أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:

هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي و العالمي، فالاقتصاد المحلي ولدكي ترقى صناعته فهو بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، كما أن للطلب الاستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع. أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغير الطلب بالزيادة مثلاً من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على استهلاكها من جهة أخرى. و هناك عوامل أخرى هي:

- أن التأثيرات التجارية التي تربط بين مختلف الدول تجد تفسيرها في عدد من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف عوامل مترابطة و متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

أ/ سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول : تركز مصادر الثروة في بعض الدول و الذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، حيث أن العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد. وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد أو امتلاكها لترابة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج منتجات زراعية<sup>١</sup>.

ب/ حجم الدولة : الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية و البشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.

ج/ العامل السياسي: الذي يلعب دوراً في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

د/ تغير الميزة النسبية: حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج<sup>2</sup>

ه/ التجارة و نفقات النقل : تؤثر نفقات النقل في تيار الإتجاه العام للتجارة حيث أن انخفاض نفقاته تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس ما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموماً يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل<sup>3</sup>

و/ الشركات المتعددة الجنسيات : نتاج لقوى احتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية س臾تها على العديد من الكارتيلات الدولية وأسواق التصدير و الاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات

١ - محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2010 ، ص14

٢ - زينب حسين عوض الله، نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 1998 ، ص63 - 68 .

٣ - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، لبنان، 1996 ، ص82 .

وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي إلى مظاهر المخوض الاحتكماري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة.

### الفرع الثاني : أثار التجارة الخارجية على الاقتصاد

هناك علاقة بين التجارة الخارجية و الاقتصاد، ولها آثار حاسمة عليه باعتبارها من أهم القطاعات الحيوية فيه، فقد تكون حفزة كما قد تكون مدمرة ويظهر هذا بوضوح من خلال آثارها على المتغيرات أو المؤشرات الكبرى لل الاقتصاد وهي كما يلي:

#### 1- النمو الاقتصادي:

ترتبط التجارة الخارجية ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية وخططها، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي تؤثر في حجم ونطء التجارة الخارجية كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي باعتبار الصادرات إضافة أو حقن في الاقتصاد حسب التعبير الكيتي <sup>1</sup> Injection.

للصادرات دور كبير في النمو الاقتصادي فمن ناحية تساهم في زيادة الدخل القومي من خلال الموارد المعطلة وعلاقات المدخلات و المخرجات والتقدم التكنولوجي ومن ناحية أخرى يؤدي نمو الصادرات بمعدلات متزايدة إلى التوازن في ميزان المدفوعات في مراحل التنمية الاقتصادية.

كما أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي وهي بمثابة عملية تسريب "Leakage" <sup>2</sup> إلا أنها تساهم في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية من حيث التموين بالمواد والسلع الصناعية، وكذلك السلع الاستهلاكية وهذا بهدف زيادة وتوسيع الإنتاج وتوزيعه. كما أن أهم ميزة تضيفها التجارة الخارجية للدولة ما مع العالم الخارجي هي أن قيام التجارة يسمح لها بسد العجز الذي تعاني منه محدودية مواردها خاصة الطبيعية والبشرية و تركيز جهودها الإنمائي في الحالات التي تكون لها فيها ميزة، وبهذا يتضح أن التجارة الخارجية عصب التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية نظراً لاعتمادها الكبير على السوق العالمي وطبيعة تركيب اقتصادها.

1- Henri Guitten et Gérard Bramoullé " , Economie politique, Paris, Dalloz, 1984, p110.

2 - عادل أحمد حشيش،أسامة محمد الفولي ،أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر ،الطبعة الأولى، مصر،1998، ص109.

## 2- الدخل القومي:

نظراً للعلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستوى وترتده التجارة الخارجية في نفس الوقت، أما تأثير التجارة الخارجية على الدخل القومي، فيمكن أن تبيّنه من خلال الإجابة على السؤال التالي:

- أي تجارة تأتي للدولة بدخل إضافي، وأيها تؤدي لإنقاص الدخل الموضوع تحت تصرفها؟  
الظاهر أن صادرات البلد تعود عليه بدخل إضافي فهي تعني زيادة الطلب على إنتاجه، وبالتالي تجلب له دخلاً إضافياً من الخارج.

ضمن هذه الناحية يعتبر التصدير كالمستهلاك كلاماً يجر طلباً على السلع أما الواردات فهي لا تعود على البلد بدخل مباشر بل تنقص الدخل المعد للتصرف فيه، و الموجود بصورة مباشرة من خلال الاستيراد ويدخل في البنية التحتية لل الاقتصاد ومن هنا يعتبر الإستيراد كالإدخار فهو بإبعاد جزء من الدخول عن التداول.

وهكذا يمكن تصور معادلة الدخل القومي كما يلي:

$$\text{الإنتاج} - \text{ال الصادرات} + \text{الواردات} = \text{المستهلاك} + \text{المستثمار}$$

أو

$$\text{الدخل القومي} = \text{ الإنفاق المحلي} (\text{المستهلاك المحلي} + \text{المستثمار المحلي}) + \text{ الإنفاق الحكومي} + \text{ال الصادرات} - \text{الواردات}^1$$

والسؤال الذي يستوجب الإجابة عنه هو: إلى أي مدى يزيد الدخل بزيادة صادراته وإلى أي مدى ينقص بزيادة وارداته؟

يمكن الإجابة عنه بالطرق إلى ما يسمى بمضاعف التجارة الخارجية حيث يوضح أن كل زيادة صافية في الدخل القومي وكل نقص صافي فيه وبالتالي المضاعف هو عبارة عن عدد المرات التي يجب أن نضاعف فيها مقدار الحقيقة الأصلية لمعرفة الزيادة الكلية في الدخل وكل زيادة أصلية في الدخل تؤدي في العادة إلى زيادة في الاستهلاك وزيادة أخرى في الإدخار وزيادة ثالثة في الاستيراد.

## 3- استغلال الموارد:

تمكن التجارة الخارجية من استغلال أكفاء الموارد الطبيعية والمكتسبة، فالتصدير إستراتيجية وبدونه لا تستطيع المشروعات تحقيق وفورات الإنتاج ورثما تبقى بعض الموارد عاطلة ولكن من خلال التجارة الخارجية يمكن تصديرها مصنعة أو على حالتها.

كما أن سياسة تقدير ومعرفة الواردات تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يتخذ كذرعه للحد من التعامل مع العالم الخارجي، إلا أن هذا يعتبر أمر مستحيل وكذلك خسارة اقتصادية فادحة لأنه يتتجاهل المزايا الناتجة عن تقسيم العمل والتخصص الدولي.

1 - عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق ذكره، ص 108 .  
- 9 -

#### 4-توزيع الدخل:

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة تمثل في إعادة توزيع الدخل القومي والعمل الاجتماعي، ولكنها لا تعمل بالضرورة على المساواة بين جميع دول العالم ويرجع ذلك إلى تباين مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة وعليه فإن المزايا النسبية للتجارة الخارجية تعود بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بإنتاجية عالية لا تستطيع الدول النامية أن توقف عمليات التصدير والاستيراد نتيجة عدم حصولها على المزايا التي تخص بها الدول المتقدمة فهي تعاني نقصاً في بعض السلع الرأسمالية تحول بينها وبين استغلال مواردها وتنمية اقتصادياتها وليس من سبيل إلى ذلك إلا عن طريق الاستيراد.

كما أنها تعمل على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير والاستيراد والإنتاج فتعمل على تغيير هيكله وتركيبه لهذه الدخول ونسبتها بين المنتج والناتج المستهلك... وتعمل على تعديل هذه التركيبة من خلال التفضيل بين فائض المستهلك وفائض المنتج أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين.

## المبحث الثاني : نظريات التجارة الخارجية

ستتطرق في هذا المبحث أهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية سواء النظريات الكلاسيكية أو الحديثة، إضافة إلى سياسات التجارة الخارجية أي مفهومها وأهدافها وأنواعها.

### المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية

جاءت هذه النظرية كرد فعل على الفكر التجاري والذي يفسر التجارة كنشاط لا يأتي بالنفع على البلدان المبادلة، وظهرت هذه النظرية من أجل الدفاع على حرية التبادل الدولي عكس الفكر التجاري وتشمل كل من نظرية الميزة المطلقة "لأدم سميث"، ونظرية الميزة النسبية "لدافيد ريكاردو" ونظرية القيم الدولية "لجون ستيوارت ميل".

#### أولاً: نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث :

يرجع الفضل في توضيح هذه النظرية إلى الاقتصادي "أدم سميث" والذي يعتبر أول من حاول البحث عن تفسير أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول وقرر أن سببها هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة، وتقوم نظرية الميزة المطلقة بتوضيح فرض مفسر يقرر أن السبب الأساسي في قيام التجارة بين الدول هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة<sup>1</sup>.

وذلك بناء على عدة فرضيات أساسية هي:

أ- المنافسة الكاملة - التوظيف الكامل - الحركية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي - تماثل الأذواق<sup>2</sup>.

وتحقق الميزة المطلقة لدولة ما في سلعة معينة إذا تمكنت من إنتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى ويتحقق ذلك عن طريق:

ب- قيام الدولة بإنتاج سلعة ما بتكلفة أقل من غيرها من الدول حيث توجد الميزة المطلقة عندما تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة بتكلفة أقل من الدول الأخرى.

ج- قيام الدول بإنتاج كمية أكبر من سلعة ما باستخدام نفس القدر من عناصر الإنتاج حيث توجد الميزة المطلقة عندما تستطيع دولة ما إنتاج كمية أكبر من سلعة معينة باستخدام نفس القدر من عناصر الإنتاج<sup>3</sup>.

ولتوضيح هذه النظرية نفترض وجود دولتين هما الو .م .أ و البرازيل كل منهما يستطيع إنتاج سلعتين هما القمح والبن وأن إنتاجية الفدان في كل منهما كانت على النحو الموضح في الجدول:

1 - السيد محمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، ط1 ، مصر، 2009 ، ص 29.

2 - عبد الرحمن يسري أحمد، السيد محمد أحمد السريتي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2009 ، ص25 .

3 - السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق ذكره، ص 30.

جدول رقم (01) : مقدار إنتاج الفدان باستخدام نفس عوامل الإنتاج لكل بلد .

البلد	السلعة	البن	القمح
الولايات المتحدة الأمريكية	1	4	
البرازيل	3	2	

المصدر : السيد محمد أحمد السريتي ، اقتصadiات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر، ط ١ ، مصر 2009، ص 30.

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا ما يلي :

- أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها ميزة مطلقة في إنتاج القمح لأن إنتاجية الفدان فيها أكبر من البرازيل، كذلك أن البرازيل لديها ميزة مطلقة في إنتاج البن لأن إنتاجية الفدان فيها أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية.
- تقوم بين الدولتين تجارة دولية بسبب اختلاف المزايا المطلقة بينهما حيث تتحصص الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج وتصدير القمح وتتحصص البرازيل في إنتاج وتصدير البن.
- ويتبين من خلال هذا أن قانون الميزة المطلقة تقرر أن دولة ما يكون لديها ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما (C) بالمقارنة مع دولة أخرى (B) إذا كانت كمية محدودة من عوامل الإنتاج (عمل، رأس المال، الأرض) في دولة (A) بإمكانها إنتاج كمية أكبر من السلعة (C) بالمقارنة بإنتاجية نفس كمية الموارد في الدولة الأخرى <sup>1</sup>.

ولقد واجهت لهذه النظريه العديد من الانتقادات.

#### - انتقادات نظرية المزايا المطلقة:

إن الانتقاد الأساسي الذي ترتب عليه ظهور نظرية جديدة يمكن توضيحه فيما يلي :

لو فرضنا وكانت التكلفة للإنتاج سلعتين في دولة X أقل بالمقارنة مع دولة Y فهل يعني ذلك أن تتحصص الدولة X في إنتاج وتصدير السلعتين إلى Y ولن تنتج Y شيئاً من السلعتين وإذا قبلت الدولة X بهذا الوضع لأنها المستفيدة فهل تقبل Y أن تتحول إلى دولة مستوردة لـ كل السلع في العالم الخارجي <sup>2</sup> .

والسؤال المطروح أيضاً أنه إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين والدولة الأخرى ليس لديها أي ميزة مطلقة في أحدهما هل ستظل التجارة الدولية ممكنة بين الدولتين وهل تستحق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الدولية ولكن نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث لم توضح ذلك وتفسره لذلك جاءت نظرية المزايا النسبية "ليكاردو" والتي قامت بتوضيح ذلك .

<sup>1</sup> - عبد الرحمن يسري أحمد، السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 26-25 .

<sup>2</sup> - عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات، دار الفكر، ط 1 ، عمان، 2011 ، ص 21-22 .

**ب / نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو :**

لقد وضع هذه النظرية "دافيد ريكاردو" عام 1817 وأكملها من بعده جون ستيوارت ميل و تقوم نظرية المزايا النسبية بتوضيح فرض يقرر ما هو سبب قيام التجارة الدولية وقد أرجعته إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول في إنتاج السلع وذلك اعتماداً على عدة افتراضات أساسية هي:

- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق الداخلية والخارجية ومن تم فإن تكلفة إنتاج الوحدة تساوي سعرها.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- الحركة التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي.
- تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة وسوف ينعكس هذا الافتراض في تماثل خريطة سواء المجتمع بالنسبة لسلعيتين لدى الدولتين المتاجرتين<sup>1</sup>.

**- مساهمة دافيد ريكاردو (المزايا النسبية) :**

يقرر ريكاردو أن السبب الأساسي في قيام التجارة الدولية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع من دولة إلى أخرى وهذا يعني أنه يوضع نفس الفرض المفسر للنظرية ألا وهو أن سبب قيام التجارة الدولية اختلاف المزايا النسبية بين الدول في إنتاج السلع المختلفة، وذلك اعتماداً على نفس الفرضيات الأساسية للنظرية كما اعتمدت مساهمة "ريكاردو" في نظرية المزايا النسبية على مجموعة أخرى من الافتراضات وتسمى بالافتراضات التحليلية وهي<sup>2</sup>:

- وجود دولتين فقط أي أن التجارة الدولية تتم بين دولتين فقط وذلك للتبسيط.
- وجود سلعيتين فقط أي أن كل دولة تقوم بإنتاج سلعيتين فقط وذلك للتبسيط.
- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.
- العمل العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة.
- أن التبادل الدولي يتم بين دولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة وقدم "ريكاردو" المثال التالي لتوضيع هذه النظرية، حيث أفترض وجود دولتين فقط هما إنجلترا والبرتغال كل منهما يقوم بإنتاج سلعيتين فقط هما المنسوجات والخمور وأعتمد على نظرية العمل للاقتصاد والتي ترى أن العمل هو العنصر الوحيد الذي يقيس قيم السلع أي تقادس تكلفة السلع بساعات أو وحدات العمل المبذول فيها، كما أفترض" ريكاردو " بأن إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات تحتاج إلى 100 ساعة عمل في إنجلترا وإلى 90 ساعة عمل في البرتغال في حين أن إنتاج وحدة واحدة من الخمور تحتاج إلى 120 ساعة عمل في إنجلترا وإلى 80 ساعة عمل في البرتغال حيث يتضح من خلال هذا المثال الذي وضعه ريكاردو<sup>3</sup>.

1 - السيد محمد أحمد السريطي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

2 - عبد الرحمن يسري أحمد، السيد محمد أحمد السريطي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

3 - السيد محمد أحمد السريطي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

## الجدول رقم (02) : عدد ساعات العمل الالزمة للإنتاج وحدة واحدة في كل بلد.

وحدة نبيذ	وحدة منسوجات	السلعة \ الدولة
120	100	إنجلترا
80	90	البرتغال

المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص35.

وفقاً للمثال يلاحظ أن البرتغال تنتج السلعتين بتكلفة مطلقة أقل من تكلفة إنتاجها المطلقة في إنجلترا، إلا أن التكلفة النسبية لإنتاج الخمور فيها أي البرتغال، أقل من التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات والتكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في إنجلترا أقل من التكلفة النسبية لإنتاج الخمور، وعليه يكون من مصلحة البرتغال وفق هذا المثال أن تتخصص في إنتاج الخمور وأن تعتمد على إنجلترا في تزويدها بالمنسوجات ومن مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج المنسوجات وأن تعتمد على البرتغال في تزويدها بالخمور بذلك فالاختلاف في التكلفة النسبية هو الذي يعد شرط ضروري وكافي ليس فقط لقيام التبادل بين الدولتين وإنما لاستفادته كلاهما من هذا التبادل.<sup>1</sup>

#### - مساهمة جون ستيلوارت ميل ( نظرية القيمة المطلقة ) :

جاءت فكرة "جون ستيلوارت ميل" مكملة لنظرية ريكاردو فقد كان اهتمام "جون ستيلوارت ميل" منصب على جانب الطلب في التجارة الخارجية وهو ما أهله تحليل "ريكاردو" وبصفة خاصة عن نسبة التبادل التي يمتنعها يتم تبادل السلع دولياً وحسب رأي "ميل" فإن نسبة التبادل ستقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين وبمعنى آخر ستقع بين نسبتي التبادل الداخليتين في كلتا الدولتين وتتحدد بالطلب المتبادل للدولتين كما أوضح أن القيمة الدولية للسلعة تتحدد عند المستوى الذي يتحقق التعادل في الطلب المتبادل.

ويرى "ميل" أنه يوجد معدل فريد بين المعدلات الممكنة الذي يقع بين معدل التبادل الأدنى والأقصى الذي يتحقق التعادل بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات للبلدان باعتبار أن صادرات البلد الأول هي واردات البلد الثاني وأن أي معدل آخر غير هذا يؤدي إلى الاختلاف بين الصادرات والواردات فيقع أحد البلدان في فائض والأخرى في عجز وحسب "جون ستيلوارت ميل" فإن توزيع النفع يتوقف على عاملين أساسين هما:

- حجم الطلب المتبادل في كلتا الدولتين.
- مرونة هذا الطلب.

ولقد أخذ "ميل" في الحساب تأثير نفقات النقل الذي له تأثير مزدوج على التجارة الخارجية فمن ناحية يؤدي حساتها في سعر التكلفة إلى زيادة تكلفة الواردات والذي سيؤدي بدوره إلى تغيير الطلب المتبادل بسبب اختلاف المرونات ومنه تغيير معدل التبادل.

ومن ناحية أخرى تعد تكلفة النقل من التخصص الدولي للعمل لأن وجود النفقات يزيد من تكلفة السلعة المستوردة مما يجعل إنتاجها محلياً أفضل من استيرادها وقد أستخلص "ميل" إلى أن كون نسبة الاستبدال تمثل إلى

1 - محمود يونس، مقدمة نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1986 ، ص30 .

الاتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها على السلع الدولية الأخرى قليل المرونة هذا معناه أن حجم الطلب لا يتأثر بتغيير السعر والعكس في حالة السلع التي يكون الطلب عليها مننا<sup>1</sup>.

-انتقادات نظرية المزايا النسبية:

يمكن حصر أهم الانتقادات فيما يلي:

- تعتمد نظرية التكاليف النسبية على نظرية العمل لقيمة في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها بكمية العمل المبذولة في إنتاجها وأهملت مشاركة عناصر الإنتاج الأخرى في تكاليف السلعة.
- ترتكز هذه النظرية على فرضية أن العمل يشتراك بنسبة ثابتة في إنتاج جميع السلع وهذا ما يجعل التحليل سائلاً وغير واقعي فعنصر العمل يستخدم بنسبة متغيرة في إنتاج السلع المختلفة.
- تفترض النظرية انعدام نفقات النقل والتعرفة الجمركية علماً بأن النقل والتعرفة الجمركية تحسب ضمن تكلفة السلعة.
- تفترض هذه النظرية أن جميع الموارد الاقتصادية في الدولة مستغلة وفي حالة التوظف الكامل أي أن الاقتصاد القومي في حالة توازن وهذا الفرض غير واقعي.
- تفترض النظرية وجود دولتين وسلعتين يتم التبادل التجاري بينهما وهذا فرض مبسط وتحريدي يتعارض مع الواقع حيث يتم التبادل التجاري مع العديد من الدول وبسلع مختلفة.
- أهملت النظرية التغير والتطور والتحديث الذي يطرأ على التكنولوجيا باستمرار مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في الإنتاج وتفترض ثبات المعرفة والتكنولوجيا وهذا بعيد عن الواقع<sup>2</sup>.

**المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية**

وجاءت تطويراً لإسهامات المدرسة الكلاسيكية وتشمل ما يلي:

**1-نظرية هكشر و أولين:**

إن نظرية "هكشر و أولين" كنظرية التحديث الكلاسيكية قامت على إرجاع اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دولياً لمصادر طبيعية أي درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج، وقامت هذه النظرية على الفرضيات التالية<sup>3</sup>:

- اعتبار عامل الوفرة أو الندرة في كميات الإنتاج مصدرًا طبيعياً لاختلاف نفقات الأسعار وسبباً لقيام التجارة الخارجية.
- تشابه دوال الإنتاج لكل سلعة في دول العالم المختلفة ويقصد بذلك أن الشروط الفنية لإنتاج السلعة متشابهة في كافة دول العالم، الأمر الذي يتربّع عليه استبعاد دور البحوث والتطوير.

1 - سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، تخصص التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، 2002 ص 18-19.

2 - على عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 ص 47-46.

3 - سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتقطير، الدار المصرية، الطبعة الثانية، مصر، 1993 ،ص 104 .

- إستبعاد دور الزمن لإبقاء دوال الإنتاج ثابتة.
- دوال الإنتاج متجانسة أي زيادة المدخلات لإنتاج سلعة بنسبة معينة تزداد المخرجات بنفس النسبة.
- سيادة المنافسة الكاملة في كل سوق من أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج.
- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل دوليا.
- عدم قدرته على تفسير ظاهرة الإستثمارات الأجنبية ودور الشركات وأثارها المباشرة على التجارة الخارجية وتتنوعها.

## 2 - لغر ليونتييف:

ذكر "ليونتييف" أن هناك فكرة واسعة الانتشار تتعلق بطبيعة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول العالم ومؤدي هذه الفكرة أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع التي تتطلب كثافة كبيرة في رأس المال وحسب نظرية "هيكتشر - أولين" فإنها يجب أن تتجه إلى تصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل، إلا أن النتيجة التي توصل إليها "ليونتييف" قد أوضحت أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتصدير السلع كثيفة عنصر العمل وتستورد السلع كثيفة رأس المال<sup>1</sup>.

ولقد حاول "ليونتييف" شرح اللغز الذي توصل إليه بمهارة وكفاءة العامل الأمريكي والتنظيم الإداري المحكم داخل المصانع ولم يلقى هذا التحليل قبولا عاما بل لقي اعتراضا يتمثل في أن التحليل قد قام على أساس افتراضي خطأ لنظرية "هيكتشر - أولين" وهو أن النسب التي يحتاجها إنتاج سلعة من عوامل الإنتاج هي ثابتة في جميع البلدان أو متغيرة في حدود ضيقة.

كما وجهت انتقادات "ليونتييف" على أنه قارن خطأً بين معدل رأس المال/العمل في بعض صناعات التصدير مع معدل رأس المال/العمل في بعض الصناعات المنتجة لسلع بديلة الواردات حيث كان من المفترض أن يقارن بين معدل رأس المال /العمل في كل من سلع التصدير والاستيراد في مكان صناعتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الأخير يمكن القول أن دراسة "ليونتييف" قد فتحت المجال لمجموعة من الدراسات تناولت دول أخرى<sup>2</sup>.

## المطلب الثالث : الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية

اجتهدت النظرية الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسيكية بعديد من المحاولات لتفسير التجارة الدولية و كانت كل محاولة تحاول تفادي سلبيات سابقتها، و الاقتراب من واقع التبادل التجاري. لكن الواقع كان يؤكد دائما خلاف ما قدمته تلك المحاولات، ألزم هذا الواقع الاقتصادي البحث عن تفسيرات جديدة للتجارة الدولية، أكثر ملائمة و اتفاقا مع الواقع الاقتصادي.

<sup>1</sup> - محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2009 ، ص ص 92-94.

<sup>2</sup> - سلطاني سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 20.

### ١- تفسير "لندر" لقيام التجارة الدولية:

يرى "لندر" أن تغيير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، حيث أنه يقوم التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، وهذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي، و لقد فرق "لندر" بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية و السلع الصناعية، فبالنسبة للم المنتجات الأولية يرى "ليندر" أن تبادلها يتم طبقاً للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيداً، فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة و الواردات المحتملة، و هناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات الفعلية و الواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما، يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية، في حين أن الصادرات و الواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة و القوى المعوقة للتجارة .

بخصوص القوى الخالقة للتجارة، تتمثل في:

- عنصر المنافسة الاحتكارية.
- الاختلافات في درجة تمثيل الطلب للم المنتجات المختلفة في البلدان المختلفة.
- اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين.

أما القوى المعوقة للتجارة، هي:

- عامل المسافة.
- نفقات النقل.
- القيود المفروضة على التجارة.<sup>1</sup>

### ٢- أسلوب دورة الإنتاج ( ريموند فرنون ) :

قام الاقتصادي "فرنون" بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية و يرى "فرنون" أن التقدم التكنولوجي يبدأ دائمًا في أمريكا ، فالتفوق التكنولوجي فيها يعطيه دور ريادي في إنتاج السلع الجديدة.

و بعد رواج هذه السلع في أمريكا تبدأ بتصديرها إلى الخارج و مع زيادة تصديرها و تحقيق الربح من ذلك تحفز دول أخرى لإنتاج هذه السلع إذا استطاعت نقل التكنولوجيا، ثم تبدأ الدول الأخرى مما يضيق من سوق الولايات المتحدة فيقل إنتاجها من هذه السلع في حين يتزايد إنتاج الدولة الأخرى منها و هكذا إلى حد الذي تبدأ بعده الولايات المتحدة باستيراد هذه السلع من الدولة ناقلة التكنولوجيا<sup>2</sup>.

### ٣- تكلفة الفرصة البديلة (هابلر):

اعتمد على فكرة كلفة الفرصة البديلة و في رأيه أن تكلفة إنتاج سلعة ما لا تقاد بكمية العمل التي بذلت في إنتاجها، و لكن تتكون من جميع السلع الأخرى التي كان يمكن للمجتمع أن ينتجها بنفس الموارد المستخدمة في

<sup>1</sup> - حاتم سامي عفيفي، "التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم"، الطبعة الأولى الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991 ص ص 87-88.

<sup>2</sup> - نداء محمد الصوص، "التجارة الخارجية" ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص 41 .

إنتاج هذه السلعة دون غيرها، و على هذا تكلفة الفرصة البديلة ليست نفقة إنتاج يتم إنفاقها بالمعنى الصحيح وإنما النفقة التي ضحى بها من أجل إنتاج سلعة من السلع<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - ايمان عيطة ناصف ، "مبادئ الاقتصاد الدولي" ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة، 2008 ص ص 47 - 49

### المبحث الثالث : سياسات التجارة الخارجية و أهم أساليبها الفنية

بغض النظر عن السياسة التجارية المتبعة فهناك أهداف متعددة لها، ولعل الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن وهو ما سنتعرض إليه في هذا المطلب من خلال تعريف السياسة التجارية و أهم أساليبها الفنية.

#### المطلب الأول : مفهوم و أهداف السياسة التجارية

هناك عدة مفاهيم للسياسة المتبعة في قطاع التجارة الخارجية .

##### أولاً: مفهوم السياسة التجارية

تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعظيم العائد وكذا لتحقيق تنمية إقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الإقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة كهدف التشغيل التام واستقرار الصرف<sup>1</sup> .

كما يمكن أن نقول أنها مجموعة من التنظيمات والإجراءات التي تتحذّلها الدولة من أجل تنظيم قطاع التجارة الخارجية ولهذه السياسة أهداف محددة وأدوات تساعدّها على تحقيق هذه الأهداف<sup>2</sup> .

أو يقصد بها في مجال العلاقات الدولية هي مجموعة من الوسائل التي تلخّل إليها الدولة في تجارةها الخارجية بقصد تحقيق الهدف الذي ترمي إليه وهو التوظيف، الإكتفاء الذاتي وتشيّت سعر الصرف، لكن في الواقع السياسة التجارية ليست إلا وسيلة كباقي الوسائل الأخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تتحذّلها الدولة لتحقيق هذه الأهداف<sup>3</sup> ، وقد تزيد الدولة تشجيع تصدير نوع من السلع أو الخدمات في بعض الأحيان، وتعمل على الحد من خروجها في أحيان أخرى، كما أنها قد تشجع دخول نوع من السلع والخدمات أو أنها تحدّ من دخولها.

##### ثانياً : أهداف السياسة التجارية

تسعي السياسة التجارية إلى تحقيق أهداف وبلغ غايات تختلف من دولة إلى أخرى فهناك الأهداف الإقتصادية المادفة إلى تنمية الاقتصاد الوطني ومنها حماية الصناعات الوطنية، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، تحقيق موارد الخزينة العامة والأهداف السياسية، حيث تسعى بعض الدول إلى توفير أكبر قدر من الإستقلال ، تحقيق الإكتفاء الذاتي و الأهداف الإجتماعية مثل حماية الصحة العامة عن طريق منع إستيراد المواد المخدرة وتشديد القيود على

1 - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى، مصر، 1997، ص 12 .

2 - عبد الرحمن بسيوني أحمد، إيمان محب زكي، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007 ، ص 153 .

3 - مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 1998 ، ص 197 .

### الإطار النظري و المفاهيمي للتجارة الخارجية و سياساتها

استيراد المشروبات الكحولية أو حماية مصالح فئات اجتماعية معينة كالزوارعين بالحد من استيراد المنتجات الزراعية ولنلخصها فيما يلي<sup>1</sup>:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية وحماية الاقتصاد الوطني من الإغراق.
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد.
- حماية الصناعات الناشئة والصناعات الإستراتيجية.
- التعامل مع التقلبات الخارجية بإيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.
- حماية بعض الصناعات الوطنية لاعتبارات إجتماعية.

### المطلب الثاني : أنواع السياسات التجارية

تنقسم السياسات التجارية إلى نوعين أساسين:

#### أولاً : سياسة الحماية التجارية

تتمثل سياسة الحماية في قيام الحكومة بقيود حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوع من الحماية للأنشطة المحلية .

كما تعرف بأنها تبني الدولة بمجموعة من القوانين والتشريعات و اتخاذ إجراءات بقصد حماية سلعها أو سوقها ضد المنافسة الخارجية التي تواجهها.

#### - حجج أنصار سياسة الحماية :

يدافع المؤيدون لهذه السياسة بالاستناد إلى مجموعة من الحجج منها:

#### أ/ حماية الصناعات الناشئة:

تعد حماية الصناعات الناشئة أو الوليدة أي التي تكون في مراحل الإنتاج الأولى من أقوى المبررات لفرض قيود على التجارة الخارجية وحماية هذه الصناعة من المنافسة الأجنبية، وذلك لأن الصناعات الناشئة تكون دون الاستغلال الأمثل والكامل لطاقتها الإنتاجية وبالتالي تكون التكلفة المتوسطة والحدية بها منخفضة ومن ثم يكون سعرها أقل، ولذا فإن الأمر يتطلب من الحكومة التدخل وحماية هذه الصناعة بفرض قيود على الواردات الأجنبية المنافسة لها حتى تستطيع أن تنمو هذه الصناعة وتصل إلى درجة الاستغلال الأمثل لطاقتها الإنتاجية ومن ثم تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية المشيلة لها<sup>2</sup>.

#### ب/ مواجهة سياسة الإغراق:

<sup>1</sup> - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق ذكره ، ص197 .

<sup>2</sup> - السيد أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات السياسية و الدولية، المنصورة، 1999 ، ص137 .

تعتمد بعض الشركات الأجنبية المحتكرة على بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار أقل من الأسعار التي تبيع في سوق الدولة الأم وذلك بغرض القضاء عن الصناعات المحلية المنافسة لها بالدول الأجنبية أو بغرض الربح وفي هذه الحالة يمكن للدول أن تواجه سياسية الإغراق المفتعلة بفرض رسم جمركي على الواردات من الشركة الأجنبية التي تتبع هذه السياسة يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في السوق الأم ويمكن التمييز بين ثلات أشكال لسياسة الإغراق وهي الإغراق الدائم، الإغراق العرضي و الإغراق المدمر<sup>1</sup>.

### **ج/ زيادة مستوى التوظيف والحد من البطالة:**

نظرا لأن معظم الدول تعاني من تفاقم مشكلة البطالة بها بكافة صورها سواء البطالة السافرة أو البطالة المقنعة وغيرها ولذا فإن هذه الدول تلجأ إلى تقييد التجارة الخارجية بفرض قيود على الواردات للحد منها ومن ثم تشجيع الاستثمارات، وتوجيهها إلى أنشطة إنتاج السلع المحلية البديلة للواردات وبالتالي تعمل على توفير مزيد من فرص العمل في مثل هذه الأنشطة والصناعات البديلة للواردات وهذا يسهم إيجابيا في الحد من مشكلة البطالة، غير أنه يجب أن يراعي أن تكون الصناعات البديلة للواردات لها مزايا نسبية أو لا تبعد أكثر عن ذلك حتى لا يكون تحقيق هدف الارتفاع بمستوى التوظيف على حساب التضحيه بمدفوعات آخر، وهو الابتعاد عن التخصص الأمثل للموارد لأن هذا يعوق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

### **د/ علاج العجز في ميزان المدفوعات:**

يوجد العديد من الدول التي تعاني من عجز في موازن مدفوعاتها ولذا فإنها تلجأ إلى فرض قيود على الواردات بهدف الحد من الواردات وبالتالي المدفوعات مقابلها فضلا عن تقديم الدعم والإعانات للصادرات بهدف زيادة الصادرات، غير أنه يجب أن يكون الطلب الخارجي كبير المرونة لكي تزداد الإيرادات من الصادرات وكل هذا يؤذى إلى تحسين الوضع في الميزان التجاري وثم في ميزان المدفوعات غير أنه يعاب على هذه السياسة أنه عادة ما تلجأ الدول الأخرى إلى أسلوب المعاملة بالمثل وتفرض قيود على وارداتها مما يحد من فاعلية هذه السياسة ويكون لها آثار مضاعفة على الدخل القومي في كل الدول بالسابق<sup>2</sup>

### **ه/ اجتذاب رؤوس الأموال:**

قد تشجع سياسة الحماية للأسوق الوطنية الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل لتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة فإذا كان بلد ما في حاجة إلى رؤوس الأموال لتنمية صناعة ما فمن الممكن أن يفرض الحماية لهذه الصناعة لتشجيع الاستثمار الأجنبي فيها، فالحماية الجمركية تؤذى إلى رفع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل وبالتالي رفع معدل الربح المتوقع من الاستثمار في هذا الفرع من الإنتاج الوطني لكي يستفيد في معدل الربح المرتفع وعلى ذلك فالحماية تزيد من الشروط القومية ومن ثم الدخل القومي ولا سيما إذا كانت

<sup>1</sup> - عبد الرحمن يسري أحمد ، السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سبق ذكره، ص 107 .

<sup>2</sup> - محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص 167-169 .

### الإطار النظري و المفاهيمي للتجارة الخارجية و سياساتها

الموارد التي تستغلها الصناعات الجديدة المحمية والتي اجتذبت رؤوس الأموال الأجنبية عاطلة من قبل لعدم إقبال رأس المال الوطني عليها<sup>1</sup>.

#### و / تحقيق إرادات عام للدولة:

إن فرض الرسوم الجمركية يتحقق إيرادا عاما يزيد من الموارد المالية العامة للدولة ويساعد على تنفيذ المشروعات والخدمات العامة وهذه السياسة في أعين الناس تؤدي إلى تحقيق إيراد على حساب المنتجين الأجانب وهذا الإيراد سوف يستخدم لتحقيق المصلحة العامة والواقع أن تقييد التجارة كوسيلة لجمع إيراد عام للدولة لها أكثر من جانب، ففرض أن السلعة تتمتع بميزة نسبية وأنها تستورد في ظل سياسة الحرية التجارية عند سعر معين فإن الرسم الجمركي سوف يؤدي إلى ارتفاع هذا السعر في السوق الداخلي التي فرضت هذا الرسم وتقييد التجارة سيؤدي إلى:

- دفع المستهلك الوطني سعرا أعلى من قبل وينعكس ذلك على انخفاض رفاهيته.
- يستفيد المنتج المحلي المنتج للسلعة البديلة ويتمكن من زيادة إنتاجه.
- ستجمع الحكومة إيراد من الرسوم الجمركية ولكن هل هذا الإيراد يتمكن من تغطية النقص في رفاهية المستهلك<sup>2</sup>.

#### ي / تحقيق استقرار اقتصادي:

لقد أخذت الحكومات على عاتقها تلبية ما يمكن تلبية من رغبات المواطنين فوجدت أنه ينبغي لها قبل أن تسعى لتحقيق التقدم الاقتصادي وتنمية دخلها القومي أن تضمن استقرار الأحوال والظروف الاقتصادية ممثلة في الأسعار والدخل والإنتاج وغير ذلك من الكميات الاقتصادية ليصبح بعد ذلك الطريق سهلا أمام تحقيق التقدم الاقتصادي<sup>3</sup>.

#### ثانياً: سياسة الحرية التجارية:

تتمثل هذه السياسة في إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة لأخرى ولكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني أنه بمجرد فتح الباب أمام التجارة بين الدول المختلفة فإن كل السلع والخدمات التي تنتج في سوق ما تتدفق خارجها إلى الدول الأخرى وإنما يتوقف ذلك على نوعية السلع.

#### -حجج و مبررات سياسة الحرية التجارية

يعتمد أنصار هذه السياسة على العديد من المبررات نذكر منها:

1 - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص203 .

2 - عبد الرحمن يسري أحمد، السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص212 .

3 - سلطاني سلمى، مرجع سبق ذكره، ص32 .

**أ/ الشخص في الإنتاج:**

يرى أنصار الحرية أن تحرير التجارة والتبادل يؤدي إلى اتساع السوق حيث يصبح شامل لعدد من الدول وفي هذه الحال يكون تقسيم العمل على نطاق دولي حيث تتخصص الدولة في إنتاج السلعة التي لديها فيها ميزة نسبية فيها وكفاءة عالية في إنتاجها.

**ب/ منافع المنافسة:**

إن مناخ المنافسة الذي تتحققه حرية التجارة يؤدي إلى تحقيق منافع لكل من المستهلكين والمنتجين معاً فاما المستهلكين فالانخفاض في الأسعار يكون في صالحهم أم المنتجين فيزيد إنتاجهم عن طريق استخدام وسائل إنتاج متطرفة.

**ج/ تشجيع التقدم التقني:**

حيث أن سيادة السوق التنافسي وزوال و إنخفاء المنتج أو الصناعات ذات التكاليف والأثمان المرتفعة والإنتاجية المنخفضة ومع إتاحة البديل أمام المستهلك يضطر كل منتج أو صناعة للاهتمام بالبحث العلمي كما يعمل على تطوير إنتاجه و إدخال تحسينات لكسب السوق بصفة مستمرة.

**د/ الحد من الاحتكار:**

إن سياسة الحرية تمنع قيام الاحتكار أو على الأقل تجعل قيامه أكثر صعوبة مما لو كنا في حالة الحماية خاصة مع سيادة مبدأ المنافسة بين المنتجين حيث يكون هناك دافع للتتجديد والابتكار لديهم وبالتالي تنخفض التكاليف إلى أدنى حد ممكن وهذا يؤدي إلى عدم احتكار في الأسواق المحلية.

**ه/ الإنتاج الكبير:**

الحرية والمنافسة بين الدول سوف تعمل على الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير والوصول بالمشروعات الاقتصادية إلى الحجم الأمثل للطاقة القصوى وفق اقتصاديات الحجم حيث يتسع السوق وبالتالي يزداد الطلب ويزداد الإنتاج وتتحسن التكاليف.

**ي/ إعطاء حرية أوسع للمستهلك:**

إن تحرير التجارة يعطي المستهلك فرصة اختيار أوسع بين درجات متفاوتة من الجودة لمختلف السلع يعكس الحال في ظل تقييد التجارة وحصر الاختيار أمام المستهلك في المنتج المحلي دون المنافسة وتحرير التجارة يفتح الباب أمام الصادرات المحلية للدول الأخرى<sup>1</sup>.

**المطلب الثالث : أهم الأساليب الفنية لتنظيم التجارة الخارجية**

---

1 - عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تجارة دولية، المركز الجامعي بغزداية، 2011 ، ص ص 20-19.

حتى تستطيع الدولة التحكم في قطاعها الخارجي باتخاذ العديد من إجراءات تؤثر في علاقتها التجارية مع الشركاء الإقتصاديين، لذا فهي تختار مجموعة متناسبة من الوسائل القادرة على التأثير في تجاراتها الخارجية و في مختلف القطاعات الإقتصادية الوطنية والتي تمثل في الوسائل السعرية، الكمية و الوسائل وأساليب التنظيمية و هي كما يلي:

#### الفرع الأول : الوسائل السعرية

تؤثر هذه الوسائل في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الصادرات أو الواردات، ويعن التمييز في شأن هذه الوسائل بين كل من الرسوم الجمركية، الإعانت، الإغراق وتغيير سعر الصرف و الرقابة عليه.

##### 1 - الرسوم الجمركية:

الرسوم الجمركية ضريبة غير مباشرة على الإستهلاك و التداول، تفرض على السلع عبر الحدود الجمركية دخولا و خروجا، أي على الواردات و الصادرات<sup>1</sup>.

حيث تعتبر هذه الرسوم الأكثر استعمالا في مجال السياسة التجارية بالإضافة إلى الوسائل الأخرى من أجل تنظيم وتقيد التجارة الخارجية.

أما النظام الجمركي فهو مجموعة القواعد و الإجراءات التي تطبقها إدارة الجمارك في الدولة و تعتبر التعريفة الجمركية من بين الأدوات الأساسية التي تلجأ إليها الحكومة لتسوية علاقتها التجارية الدولية و تفرض الرسوم الجمركية عادة على الواردات من دون الصادرات<sup>2</sup>.

فالرسوم على الصادرات نادرة الحدوث إلا في بعض الدول المتخلفة إلى إيرادات مالية أو لمكافحة التضخم وهناك عدة أنواع من الرسوم و هي رسوم قيمة، نوعية، حركية، مالية و رسوم حماية وفي كثير من الأحيان تلعب الرسوم دورا مزدوجا فهو يمثل مورد مالي لخزينة الدولة إلى جانب حمايته للأسوق المحلية ويصعب تصنيفه ضمن أحد النوعين السابقين إذ يقترح "هابرلر" أن يكون الرسم ماليا إذا كانت الصناعة المحلية المماثلة تخضع لضريبة تصاهي الرسم المفروض.

##### 2 - الإعانت:

نظام المنح أو الإعانت يتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين و المنتجين بهدف تشجيعهم و تكينهم من الصمود أمام المنافسة في الأسواق العالمية<sup>3</sup> ، فالإعانة إذن هي نظام يشجع الصادرات إذ يتحقق للمنتجات المحلية نوعا من الحماية بغير رسوم جمركية، فالواقع أن الإعانة عكس الرسم، فالرسم يقع عبءه على

<sup>1</sup> - J.DE MELO, commerce internationale: théories et Application, Belgique, ED De Boeck,1999, p24.

<sup>2</sup> - محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 1991 ، ص58 .

<sup>3</sup> - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق ذكره ، ص 151 .

### الإطار النظري و المفاهيمي للتجارة الخارجية و سياساتها

مستهلكي السلعة أساساً أما الإعانة فيقع عبئها على المحمولين أي دافعي الضرائب التي تقدم الدولة منها الإعانة فهي بذلك تمثل عبئاً مالياً على الدولة وقد تؤدي هذه الإعانة إلى إضعاف نسبة التبادل ولكنها تدعم ميزان المدفوعات كما أن هذا الإجراء تنتجه عنه خسارة للخزينة والمستهلك وربما للمنتج، إلا أنه جد فعال وأكثر فعالية من الرسم الجمركي في حالة زيادة الاتجاه المحلي إلا أنه يجب أن تكون مؤقتة، وأن لا تكون جد مرتفعة حتى لا تحدث إجراءات انتقامية و مضادة من المستوردين.

و يمكن لنا أن نفرق بين نوعين من الإعانات:

**أ - إعانات مباشرة :** تتمثل في أداء مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي وإما على أساس نوعي تماماً كحال فيما يتعلق بالرسوم الجمركية.

**ب - إعانات غير مباشرة :** تتمثل في منح المشروع بعض الإمكانيات، والغرض منها تحسين حالته المالية ومن الأمثلة على ذلك :

-**الإعانات الضريبية :** كالاستثناء من بعض الضرائب أو الخفض من معدلاتها أو رد ما دفع منها أو إعفاء جزء من الأرباح من الضرائب إذا ما استخدم في أغراض معينة هدفها زيادة إنتاجية المشروع أو تميزه من حيث معدلات إستهلاك الأموال.

-**التسهيلات الإئتمانية :** سواء ما يتعلق منها بالقروض قصيرة أو طويلة الأجل وذلك بخفض أسعار الفائدة وزيادة حجم السلفيات والتسامح في أجال الدفع...

-**تقديم بعض الخدمات :** التي تعود على المشروع بالنفع ومثال ذلك الإشتراك في الأسواق والمعارض الدولية وتحمل جزء على الأقل من النفقات (نقل البضائع المعروضة، مصاريف دعائية... إلخ) <sup>1</sup>.

### 3 - سياسة الإغراق :

يقصد به إتّهاج دولة معينة تنظيم إحتكاري معين لسياسته، تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل و السائدة في الخارج، وذلك بخفض أسعار السلع المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافاً إليه نفقات النقل <sup>2</sup>.

و الغرض الواضح من الإغراق هو كسب أسواق خارجية للقضاء على كل منافسة محتملة إلا أن البيع في الأسواق الأجنبية بغير ربح أمر لا يمكن أن يقدم عليه المنتجون بغير أن يكون لهم مصدر آخر للربح المضمون ومن هنا يفترض الأخذ بنظام الإغراق شروطاً معينة هي <sup>3</sup>:

● يفترض نظام الإغراق إنتاجاً تسيطر عليه الإحتكارات الصناعية الضخمة أي يفترض وضعاً إحتكارياً بين المنتجين للسلعة، وبغير هذا الإحتكار لا يمكن بيع السلعة في الخارج بشمن قد يقل عن نفقة إنتاجها.

1 - عادل أحمد حشيش، أسماء محمد الفولي، مرجع سبق ذكره، ص223.

2 - عادل أحمد حشيش وأخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000 ، ص223 .

3 - مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص151 - 152 .

- كما يفترض نظام الإغراق إمكانية البيع في السوق الداخلي بثمن يتحقق أقصى ربح، مما يتطلب إلى جانب الوضع الإحتكاري فرض الرسوم الجمركية الشديدة على الإستيراد على النحو الذي يمنع الإستيراد ويرفع ثمنان لسلع المحلية.

كما يمكن التمييز بين ثلات أنواع من الإغراق :

**أ - الإغراق العارض :** يكون عادة في ظروف طارئة خاصة مثل الرغبة في التخلص من فائض سلعة معينة في آخر موسم من الموسام فتلقى في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة.

**ب - الإغراق قصير الأجل :** والغرض منه خفض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية وثبيت أقدام المغرق فيه، كذلك تخفيض الأسعار في سوق الدفاع ضد منافسة أجنبية طارئة، أو يمنع إقامة مشروعات جديدة إلا أن هذا النوع قد يحمل المغرق خسائر كبيرة، ولكنه يقبل تحملها حتى يتحقق غرضه.

**ج - الإغراق الدائم :** ويتعلق الأمر في هذه الحالة بسياسة دائمة لا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل الخسائر، ويفترض بهذا النوع وجود احتكار في الأسواق الوطنية مع وجود حماية يتلقى بها شر المنافسة لأجنبية، فالحواجز الجمركية كما يقول "دويلن": "تولد الإحتكار و الإحتكار يولد الإغراق".

#### 4 - الرقابة على الصرف والتأثير على سعر الصرف:

تعتبر الرقابة على الصرف الأجنبي أحد الوسائل الهامة للتأثير في كل المدفوعات والتجارة الخارجية وينصرف إصطلاح الرقابة على الصرف إلى القواعد التي تصنفها السلطات العامة في الدول لتنظيم عرض وطلب الصرف الأجنبي والشروط التي تحددها من أجل فرض سعر معين أو أسعار معينة.

يتميز نظام الرقابة على الصرف بإيجاد نوع من المركبة فيما يتعلق بالصرف الأجنبي بحيث يعهد إلى سلطة مركبة معينة بتوزيع كافة موارد الصرف الأجنبي وفقا لقواعد خاصة تصنفها على مختلف حاجات الطلب، هذه الرقابة قد تتضمن التدخل في ظروف عرض وطلب الصرف الأجنبي لا لفرض سعر صرف معين، ولكن لفرض عدة أسعار مختلفة بحسب الأحوال للتمييز بين الإستخدامات المختلفة للنقد الأجنبي من تصدير و إستيراد وكذلك حسب السلع، وعادة ما تطبق أسعار صرف مخضضة للواردات الضرورية ول الصادرات من السلع التي تريد الدولة تشجيع صادراتها وتطبيق سعر صرف مرتفع على غير ذلك من الواردات و الصادرات التي ت يريد الدولة تقييدها.<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني : الوسائل الكمية

من أهم الوسائل المستخدمة في هذا المجال نظام الحصص و نظام تراخيص الإستيراد.

1 - عادل أحمد حشيش وأخرون ، مرجع سوق ذكره، ص 224 .

**1-نظام الحصص:** ظهر هذا النظام أول مرة في الحرب العالمية الأولى، و تلحاً إليه الدولة في فترات معينة مثل ماقفلت فرنسا لحماية منتجاتها الزراعية عندما تدهورت أسعار الواردات وأصبحت تحدد المنتجات المحلية<sup>1</sup> ، وهناك طرق عديدة لتطبيق نظام الحصص يمكن تلخيصها فيما يلي:

**أ-نظام الحصة الإجمالية :** و يتم بمقتضاه تحديد الكمية الواجب استيرادها من طرف الدولة خلال فترة زمنية محددة، دون أن توزعها ما بين الدول المصدرة و المستوردين الوطنيين<sup>2</sup> .

**ب-نظام الحصة الموزعة :** في هذا النظام توزع الدولة الكمية الواجب استيرادها بين مختلف الدول المصدرة للسلعة من خلال نسب مئوية من الكمية المسموح استيرادها خلال مدة معينة.

**ج-نظام الحصة الضريبية :** تفرض الدولة رسوم جمركية منخفضة على الكميات الواجب استيرادها خلال تلك الفترة، أما من يستورد فوق هذه الكمية خلال نفس الفترة فإنه تطبق عليه رسوم جمركية أكثر ارتفاعا<sup>3</sup> .

**2-تراخيص الإستيراد :** و يعني بها أنه لا يمكن الإستيراد إلا بموافقة الدولة في صورة إذن أو ترخيص بالإستيراد، كما يحق لحاملاها أن يستورد السلع التي تحدد كميتها على أساس نصيب المستورد من واردات نفس السلعة في فترة ماضية، والغرض من نظام رخص الإستيراد منع الإنفاق إلى الواردات خصوصا إذا كانت سلع ترفيعية مع محدودية كمية العملات الأجنبية التي بحوزة الدولة بالإضافة إلى محاولة المحافظة على التوازن بين الصادرات و الواردات و خلق نوع من المساواة بين المستوردين<sup>4</sup> .

### الفرع الثالث : الأدوات التنظيمية

إن الإطار التنظيمي الذي تتحقق في نطاقه المبادرات التجارية ينطوي على عدد من المواضيع المتصلة بالسيادة التجارية، وبالتالي بتنظيمها ولعل أهم ما يمكن التطرق إليه بهذا الصدد هي المعاهدات التجارية و الإتفاقيات و الإتحادات الجمركية و أخيرا إتفاقيات الدفع.

**1-المعاهدات التجارية :** يمكن تعريف المعاهدة التجارية على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية وذلك لتنظيم العديد من المسائل الاقتصادية كتلك المتعلقة بالنقل و الحد من الإزدواج الضريبي، غير أن المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية و هي تعتبر من أساليب التدخل في التجارة الخارجية لأنها تنص على شرط امتياز الدولة الأولى بالرعاية حيث يعكس هذا على زيادة التبادل التجاري وتنظيم أمور الصادرات و الواردات و وبالتالي تأثيرها على ميزان المدفوعات سلبا و إيجابا<sup>5</sup> .

1 - مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 144 .

2 - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الرابعة، مصر، 1998 ، ص 259 .

3 - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 340 - 342 .

4 - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 262 - 263 .

5 - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 308 .

2 - **الإتفاقيات التجارية :** يتميز الإتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية بأمور منها<sup>1</sup> :

أولاً : أجله الأقصى فالإتفاقيات تعقد عادة لسنة واحدة.

ثانياً : أنه يتناول أمور معينة بالذات في التفصيل يزيد عما نجده في المعاهدات التجارية، و تتضمن الإتفاقيات التجارية عناصر تتفاوت بحسب الأحوال ولكنها لا تخرج عادة عن:

- تعزيز المعاهدة السابقة بين دولتين و الرغبة في تدعيم ما يربط بينهما عن علاقات تجارية و إقتصادية.
- إشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين ( سجل في قوائم التصدير و الإستيراد ) كما يتم تحديد أنواع السلع إما تحديد الكميات أو القيم.
- تعهد من الدولتين بعدم إقامة العوائق في وجه مبادلة السلع المذكورة ومنح ما قد يلزم ذلك من تراخيص إذن للتصدير و الإستيراد.
- ذكر ما تتطلبه العملية التجارية بين الدولتين من إجراءات و مساندات.
- تحديد فترة الإتفاق وطريقة امتداده وكيفية التصديق عليه.

3- **الإتحادات الجمركية :** يتفق هذا الشكل مع منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء و إلغاء كافة القيود الجمركية عليها ويختلف عنها في أنه يلزم الدول الأعضاء بإتباع سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول خارج الإتحاد<sup>2</sup>.

4- **إتفاقيات الدفع :** تنطوي على تنظيم و كيفية تسوية الحقوق و الإلتزامات المالية بين الدولتين المتبادلتين لذا يغلب على بنودها تحديد عملة التبادل و كيفية تسوية الإلتزامات من خلال فتح الحسابات و تحديد أسعار الصرف.

<sup>1</sup> - عادل أحمد حشيش وأخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص242 .

<sup>2</sup> - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره ، ص308 .

#### خلاصة

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها و تحسين سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الاقتصادية لبعث النمو الاقتصادي و هذا لارتباطها الوثيق بالتنمية وما له من تأثير بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي وهذا بالإعتماد على الآليات والأدوات المناسبة والفعالة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة.

إذن فالتجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة و قدرة الدولة على التصدير و مستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الإستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و جذب رؤوس الأموال و ما له من أثار على النمو الاقتصادي خاصة ميزان المدفوعات، حيث أن هذا الأخير يوضح لنا ما لها من حقوق و ما عليها من التزامات من قبل الخارج و من ثم تحديد مديونية الدولة للعالم الخارجي و يحدث احتلال في النمو الاقتصادي نتيجة احتلال المعاملات التجارية الخارجية حيث أن كل دولة تسعى إلى خلق فائض لما يعكسه من أثار إيجابية للنمو الاقتصادي.

## الفصل الثاني

أسس و مفاهيم النمو الاقتصادي و نظرياته

تمهيد:

إن من أهم الأهداف التي تسعى المجتمعات الإنسانية إلى تحقيقها بكل الوسائل المتاحة هو تحسين المستوى المعيشي لأفرادها و زيادة رفاهيتهم، و هذا لا يتم إلا في إطار تحسن الأداء الاقتصادي لهذه المجتمعات عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق تنمية مستدامة.

و قد اهتم رجال الاقتصاد عبر مختلف المدارس و مراحل الفكر الاقتصادي بموضوع النمو الاقتصادي، لكن ذلك كان في شكل أفكار و تحليل نظري إلى أن أتت محاولات إيجاد نموذج مفسر للنمو الاقتصادي مع أعمال المفكرين الكلاسيك و في نهاية خمسينيات القرن الماضي برزت النظرية النيوكلاسيكية لتمثل نظرة جديدة للنمو الاقتصادي تحسنت في العديد من الدراسات و النماذج التي جاءت في شكل نظرية حديثة تهدف إلى إيجاد عوامل داخلية لعنصر التطور التكنولوجي، و الذي يعزز النمو الاقتصادي و يحد من العوائد الحدية المتناقصة لرأس المال لضمان استمرار النمو الاقتصادي على المدى الطويل، و سنتطرق في هذا الفصل لهذه التطورات في الفكر التنموي وكل ما يتعلق به .

حيث سنشرح أسس و مفاهيم النمو الاقتصادي و نظرياته و التي قسمناها إلى ثلات مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي من كل جوانبه، سماته، عناصره و العوامل المحددة له.

- المبحث الثاني: تحليل و قياس النمو الاقتصادي و تكاليفه.

- المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي و أهم نماذجه.

## المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أهم أهداف أي سياسة اقتصادية مهما كانت، و من الضروري تحديد بعض المفاهيم و المصطلحات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، قبل القيام بأي دراسات حوله.

فما هو النمو الاقتصادي؟ و ماهي سماته؟

### المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و سماته

يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي ، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي و هو وبالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد و يولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.

و النمو الاقتصادي قد يحدد أو يقاس إما عن طريق قياس الزيادة في الناتج القومي الحقيقي GDP أو عن طريق قياس نمو الدخل القومي الذي تحقق خلال فترة من الزمن، و من خلال عدد السكان يمكن قياس دخل الفرد من الناتج القومي.

و هذه المقاييس هامة جدا للتعرف على معدلات النمو و الدخل و التعريف الأول أكثر مناسبة لمن يهتم بالأمن القومي وحساب معدلات النمو الاقتصادي، و التعريف الثاني و الخاص بدخل الفرد من الناتج القومي يعتبر هام عند مقارنة مستويات المعيشة بين الدول و مما سبق نستخلص ما يلي:

- أن النمو الاقتصادي لا يتوقف فقط عند الزيادة في إجمالي الناتج المحلي ، بل يتوجب الزيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو يجب أن يفوق معدل النمو السكاني

**معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل النمو السكاني**

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد زيادة حقيقة و ليست نقدية فحسب لذا يجب استبعاد التضخم بمعنى

**معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم**

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد لا تقتصر على فترة عابرة ، نتيجة عوامل عرضية بل تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد<sup>1</sup>.

كما يُقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

<sup>1</sup> - محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي النظري و المفهوم ، دار القاهرة ، مصر ، 2010 ، ص 05-06.

و تعاني الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة ومعظمها من قبل الدول النامية وعلى الأخص الشديدة الفقر، و هذا لا يحدث في الدول الصناعية المتقدمة، و لذلك يتبع على الدول النامية التي تسعى إلى تحسين أوضاعها و الاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان و إلا فإن مجدها لن تسفر على أي تقدم يذكر<sup>1</sup>.

و بمراجعة معدلات النمو السكاني في أقاليم العالم المختلفة يتضح تماماً أن معدلات الزيادة في الدول النامية ما زالت مرتفعة بمقارنتها بمشيالها في الدول المتقدمة.

ويعرفه "جون ريفوار" بأنه الزيادة في الإنتاج المصاحبة لتحسين التدريجي في الاقتصاد، حيث يمكن الاقتصاد أن يسير في مسار توجه الزيادة في الإنتاج<sup>2</sup>.

- فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسللها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسماً على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. ويعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً، ولكنه غير كاف لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة الحقيقة على الأفراد، التي تعد موضوعاً شائكاً مرتبطة بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

من جانب آخر يعرف "سيمون كازنت" (الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971) النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكييف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها".

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

- التركيز على النمو طويلاً الأجل، وبالتالي على النمو المستدام وليس العابر.
- دور التقانة المركزية في النمو طويلاً الأجل.

- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو.

المهم في هذا التعريف أنه يقلص الفجوة بين النمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي؛ فالنحو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتقنيات هيكيلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائداً في الأدب الكلاسيكية<sup>3</sup>.

أما الاقتصادي الأمريكي "كوزينتس" فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب

<sup>1</sup> - عبد العزيز عمجمية ، التنمية الاقتصادية ، دار النشر، قسم الاقتصاد وكلية التجارة ، جامعة الاسكندرية 2000 ص 51.

<sup>2</sup> -Jean rivoire , l'économie de marché que sais -je ?, édition dahleb, Alger 1994, p 79.

<sup>3</sup> - ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص: 05.

تقنية جديدة من خلال الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج.<sup>1</sup>

يرتبط مستوى الحياة في أي اقتصاد بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد من السلع والخدمات ، و هذه الإنتاجية مرتبطة بكمية رأس المال المادي ورأسمال البشري و مجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

ستنطرب في هذا المطلب أهم العوامل المحددة للنمو .

#### 1 - عوامل الإنتاج:

إن زيادة الحجم المتاح من عوامل الإنتاج يساهم في زيادة الإنتاج، و مع افتراض غياب عامل التكنولوجيا نستنتج معادلة الإنتاج بالعلاقة التالية :

$$Y = F(K \cdot L)$$

حيث : Y الإنتاج ، K رأس المال ، L العمل

في هذه الحالة فإن حجم الإنتاج لا يتغير إلا بتغيير حجم رأس المال و العمل<sup>3</sup>.

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والتي تعمل على إحداث النمو من أهمها :

#### أ - عنصر رأس المال:

يكون العمال أكثر إنتاجية إذا توفر لديهم مجموعة من الوسائل للعمل والإنتاج و التي تمثل في رأس المال المادي<sup>4</sup> و ينطوي رأس مال المادي على كل أصل منتج ، و ينبع سلعا أخرى ، كالآلات و المعدات بالإضافة إلى التجهيزات و البنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أم صناعية أم خدمية. و يتحذ رأس المال الصورة العينية في الأساس و عند إعطاء قيمة فيتها تحول إلى شكل نقدى.

و رأس المال لأي دولة أو أي اقتصاد ، هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدول أو الاقتصاد في لحظة معينة ، أي يعبر عن ما تملكه تلك الدولة من مباني و معدات و آلات في تلك اللحظة ، و هذا الموجود من رأس المال لا يثبت عبر الزمن.

و من جانب آخر نجد أن عملية الإضافة على الموجود من رأس المال يطلق عليها أيضا (التكوين الرأسمالي) ، و بالتالي يشكل التكوين الرأسمالي عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى و هي تشكل الاستثمار، فالاستثمار في النهاية لا

<sup>1</sup> توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح القراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السادس، نيسان 2010، ص: 28.

<sup>2</sup> عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية ، 1992 ، ص 20-21.

<sup>3</sup> - Gregory N . Mnkiw, macroéconomie , 6 édition , Boeck, Belgique , 2013..p 272.

<sup>4</sup> - Gregory N . Mnkiw, macroéconomie op-cit,p 649.

يعدو عن كونه مقدار الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية التي تمت ، فالاستثمار هو المرادف لعملية التكوين الرأسمالي و الذي يبين الزيادة في رأس المال المجتمع ، و الذي يعبر عن الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية العام عمما كانت عليه في بداية العام<sup>1</sup>.

**ΔK**: التغير في مخزون رأس المال.

**PMK**: الإنتاجية الحدية لرأس المال .

تساهم الإنتاجية الحدية لرأس المال في قياس نسبة الزيادة في الإنتاج إذا ارتفع عامل رأس المال بوحدة واحدة ، حيث أن زيادة مخزون رأس المال بالمقدار **ΔK** يؤدي إلى زيادة حجم الناتج بمقدار **(ΔK).(PMK)**.

$$F(K+1,L) - F(K,L) = PMK$$

على سبيل المثال نفترض أن الإنتاجية الحدية لرأس المال  $5/1$  معناه أن كل وحدة إضافية من رأس المال تسمح بزيادة الكمية المنتجة بـ  $1/5$  وحدة ، إذا زاد عامل رأس المال بـ  $10$  وحدات فإن الكمية الإضافية المنتجة تحسب كالتالي:

$$\Delta Y = PMK \cdot \Delta K$$

$$= 1/5 \cdot (\text{unités de production} / \text{unités de capital}) \cdot 10 \text{ Unités de capital}$$

$$= 02 \text{ unités de production}$$

إذن زيادة  $10$  وحدات من عامل رأس المال تؤدي إلى زيادة الإنتاج بوحدتين<sup>2</sup>

### ب- عنصر العمل:

إلى جانب الرأس المال المادي يوجد نوع آخر من رأس المال و الذي يعتبر ضروري في عملية الإنتاج و الذي يكون ملموس بنسبة أقل من رأس المال المادي و هو رأس المال البشري<sup>3</sup> ، حيث يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي كما أن أهم عنصر في تكوينه هو السكان و نوعية هؤلاء السكان و الهرم السكاني ، و زيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل ، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي ، حيث يعتبر ذلك مصدراً لزيادة النشاط الاقتصادي و النمو الاقتصادي و من هنا وجوب الاهتمام بتدريب العنصر البشري ، و تنمية المهارات الفنية الأساسية لأن مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية و وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

و تظهر أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي:

**PML**: الإنتاجية الحدية للعمل

$$PML = F(K, L+1) - F(K, L)$$

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مرجع سابق ذكره، ص272-273.

<sup>2</sup> -Gregory N. Mankiw.op-cit ,pp 272,273.

<sup>3</sup> - Gregory N. Mankiw ,Mark P Taylor.op-cit, p489.

إن ارتفاع عنصر العمل بالنسبة  $\Delta L$  يؤدي إلى زيادة حجم الناتج بالمقدار  $PML \cdot \Delta L$ . على سبيل المثال نفترض أن الإنتاجية الحدية للعمل تساوي 02 معناه كل وحدة إضافية من العمل تسمح بزيادة الكمية المنتجة بـ 02 وحدة، فإذا زاد عامل العمل بـ 10 وحدات فإن الكمية الإضافية المنتجة تحسب كالتالي:

$$\Delta Y = PML \cdot \Delta L$$

$= 2 \cdot (\text{unités de production} / \text{unités de capital}) \cdot 10 \text{ Unités de capital}$

$= 20 \text{ unités de production.}$

إذن زيادة 10 وحدات من عامل العمل تؤدي إلى زيادة الإنتاج 20 وحدة.

و في حالة تغير عاملين من عوامل الإنتاج العمل و رأس المال، في هذه الحالة فإن لدينا مصدرين لارتفاع الناتج و هما العمل و رأس المال. و من الممكن تقسيم هذا الارتفاع في الناتج بين العمل و رأس المال باستخدام الإنتاجية الحدية للعمل و رأس المال على التوالي<sup>1</sup>:

$$\Delta Y = (PMK \cdot \Delta K) + (PML \cdot \Delta L)$$

أي أن التغير في حجم الناتج هو مجموع التغير في مساهمة عنصر العمل و مساهمة عنصر رأس المال.

$PMK \cdot K / Y$ : تشير إلى نسبة إنتاجية رأس المال إلى حجم الناتج .

$PML \cdot L / Y$  : تشير إلى نسبة إنتاجية العمل إلى حجم الناتج .

$\Delta Y / Y$  : تشير إلى معدل التغير في الناتج .

$\Delta K / K$  : تشير إلى معدل التغير في رأس المال.

$\Delta L / L$  : تشير إلى معدل التغير في العمل.

$$\Delta Y / Y = \alpha \Delta K / K + (1 - \alpha) \Delta L / L$$

حيث  $\alpha$  : نسبة إنتاجية عنصر رأس المال إلى الناتج.

$(1 - \alpha)$  : نسبة إنتاجية عنصر العمل إلى الناتج.

ت- **عنصر التكنولوجيا:**

حتى الآن في تحليلنا لمصادر النمو الاقتصادي كنا نفترض أن دالة الإنتاج لا تتغير مع مرور الوقت ، و لكن في الواقع و مع اعتبار عنصر التقدم التكنولوجي فإن دالة الإنتاج تتغير و بالتالي الكمية المعطاة من كل عامل من عوامل الإنتاج

1- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مرجع سبق ذكره، ص274

و أصبح من الممكن أن نتاج أكثر من الأمس ، حيث يظهر تأثير التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الإنتاج التالية:

$$Y = AF(K, L)$$

**A**: يمثل مستوى التكنولوجيا.

حيث أن الناتج لا يرتفع مجرد ارتفاع حجم عنصر العمل و عنصر رأس المال فقط ولكن نتيجة لتحسين "الإنتاجية الكلية لعامل الإنتاج".

و يشمل عامل التقدم التكنولوجي تصبح معدل النمو الاقتصادي على الشكل التالي<sup>1</sup> :

$$\Delta Y / Y = \alpha \Delta K / K + (1 - \alpha) \Delta L / L + \Delta A / A$$

إن معدل النمو الكلي هو مجموع مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج، مساهمة عامل رأس المال  $\alpha \Delta K / K$  مساهمة العمل  $\Delta L / L (1 - \alpha)$  و مساهمة عامل التكنولوجيا  $\Delta A / A$  و هو ما يعرف بالإنتاجية الكلية لعامل الإنتاج<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: عناصر النمو الاقتصادي و فوائده

#### أولاً: عناصره

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساسا في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي.

#### 1. العمل:

و هو أحد عوامل الإنتاج الأساسية ويطلق مصطلح العمل على مجموع الخدمات الإنتاجية، والتي تمثل في المجهود الجسماني البشري والمهارات والقدرات العقلية، التي يستطيع الإنسان تقديمها لعماليات الإنتاج المختلفة.

و يرتبط حجم العمل بمجموع الأفراد الناشطين في المجتمع وعدد ساعات العمل المبذول من طرف كل عامل . ومن جهة أخرى يرتبط العمل بإنتاجية عنصر العمل، حيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل زاد الإنتاج رغم بقاء عدد العاملين وساعات العمل ثابتة ، والمقصود بإنتاجية عنصر العمل حاصل قسمة الإنتاج الكلي المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه ، وهذه الزيادة في الإنتاج تؤدي بدورها إلى نمو . اقتصادي للدولة من خلال عنصر العمل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Gregory .N, Mankiw, macroéconomie, pp273,274.

<sup>2</sup> - Jean Claude PRAGER, la politique économique aujourd’hui ,Ellipses édition ,2002 ,p 118 .

<sup>3</sup> - عبد الحكيم سجع، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة ، اقتصاد قياسي ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص36

## **2. رأس المال:**

و هو ما يسمى برأس المال الحقيقي ، ويتمثل بمجموع السلع التي تستخدم في الإنتاج و التي سبق إنتاجها من قبل ، وغimizer بين رأس المال الثابت الذي يتكون من سلع معمرة ، ورأس المال المتداول والذي يتكون من مخزون مواد الخام والسلع النصف مصنعة، وغيرها من السلع التي لابد وأن تتم عليها بعض التحويلات كي تؤدي خدمتها الإنتاجية. ومنه نجد أن رأس المال في علم الاقتصاد يقصد به وسائل الإنتاج، من معدات ومواد نصف مصنعة ومواد مخزونة من أجل الإنتاج.

إن عملية تراكم رأس المال تساعد على تحقيق نمو اقتصادي ، حيث أنه كلما زادت عملية التضخيم بالاستهلاك الحالي، وزاد استخدام الموارد الاقتصادية في تكوين رأس المال ترفع الطاقات الإنتاجية بدرجة أكبر، والتي تساعد بدورها على تحقيق أكبر معدلات نمو اقتصادي ممكنة

## **3. التقدم التقني:**

ويقصد به التغير في الحالة العلمية نتيجة اختراعات واكتشافات علمية، التي يمكن تطبيقها من الناحية الإقتصادية، أي التي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفة معقولة تناسب مع مستوى الأسعار والقدرة الشرائية في المجتمع حيث يوجد بعض الابتكارات والتي لم يتمكن أصحابها اقتصادياً نظراً لعدة أسباب، مثل ارتفاع تكاليف استخدامها أو لأنها غير قابلة للإنتاج على نطاق واسع ، وهذه الابتكارات لا تدخل في المفهوم الاقتصادي للتقدم التقني.

ويسمح التقدم التقني بـ :

أ . إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج.

ب . إنتاج نفس كمية المنتوج بكميات أقل من عناصر الإنتاج.

إن التقدم التقني يمكن أن يحصل بإحدى الطريقتين التاليتين :

• تعمية المهارات العلمية الوطنية والاستثمار في البحث والتجارب العلمية.

• استيراد التكنولوجيا من المناطق الأكثر تقدماً إلى الأقل تقدماً، من خلال التبادل التجاري أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي كلتا الحالتين فإن التقدم التقني يتطلب التضخيم في الحاضر من أجل مستقبل أفضل ، لأنه يحتاج إلى تحصيص موارد اقتصادية أكبر لأغراض الدراسات والبحوث العلمية، أو استيراد التكنولوجيا المتطورة وهذا ما يتربّ عليه تحصيص موارد أقل للاستهلاك الحالي، من أجل الحصول على ما هو أفضل مستقبلاً<sup>1</sup>.

ومن خلال ما سبق ذكره عن عناصر النمو الاقتصادي يمكن القول أنه مهما كان عنصر النمو من عمل ورأس المال وتقدم تقني ، فإن النمو يفترض على الدولة الاختيار بين البديلين من استخدام الموارد الاقتصادية للاستهلاك الحالي، أو

<sup>1</sup> - نزار سعد الدين العيسى ، سليمان قطف ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، دار الحامد ، الطبعة الأولى ، عمان 2006 ، ص ص 44-84.

لأغراض تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، لأن النمو يتطلب التضخمية بالاستهلاك الحالي وتوجيه الجزء الأكبر من الموارد نحو تنمية عناصر النمو.

**ثانياً: فوائده**

أما عن فوائد النمو فيمكن حصر أهمها فيما يلي:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة رفاهية الشعب؛ عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور و الأرباح، والدخول الأخرى.
- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛ كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلباً على مستويات الاستهلاك الخاص.
- التخفيف من حدة البطالة<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنما الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2008 - 2009.

## المبحث الثاني: تحليل و مقاييس النمو الاقتصادي و تكاليفه

سنحاول شرح أهم مقاييس النمو الاقتصادي و تكاليفه بالإضافة إلى تكاليفه خلال هذا المبحث .

### المطلب الأول: أهمية تحليل النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية، وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الإنتاج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي يساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية و الاقتصاد المتضامن هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية و المستقبلية على المستوى المحلي والعالمي. والنمو الاقتصادي يؤدي إلى الزيادة في الأجور الحقيقة أو الدخول النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقض في مستوى الاستهلاك و الاستثمار والإنتاج.

#### أولاً: بالنسبة للفرد

إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة الدخل الفردي الحقيقي مع زيادة الإنتاج الموجه لتلبية حاجات المجتمع، و هو ما يؤدي إلى القضاء على الفقر و الجهل و المرض ورفع مستوى الحياة البشرية، بما يحقق للفرد كرامته الإنسانية. إن أوضاع الفقراء لا تتحسن تلقائيا بل تتطلب سياسات وإجراءات لزيادة فرص العمل، و تمكين جدوى الدخول الضعيفة من الحصول على متطلباتهم الأساسية، و هذا ما يتبع عن النمو الاقتصادي ، و لكن هذا النمو لا يستطيع لوحده القضاء على البطالة و الفقر، و إنما يجب أن يتبعه عدالة في التوزيع الدخلي و الحد من تفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة.

#### ثانياً: بالنسبة للدولة

إن النمو الاقتصادي يسهل للدولة كل مهامها تجاه المجتمع و علاقتها مع الخارج ، حيث و بفضل زيادة الإنتاج سوف تزيد عائداتها، و هو ما يدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج لتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع و بإعادة توزيع الدخل على الأفراد سوف تضمن لهم جملة من الخدمات الاجتماعية مثل الصحة و التعليم . و من خلال النمو الاقتصادي تستطيع الدولة أن تخلص من التبعية للخارج و من الاستغلال، حيث يتتيح الفرصة للإدارة الوطنية لممارسة دورها في صنع التنمية ، و الانفصام عن دور الأطراف التابعة للمركز.

إمكانية إنشاء هيكل متكامل داخلياً ومتواقة مع مصلحة مواطنيها، والحد من استنزاف الموارد الوطنية للصالح الدول الأخرى، و خاصة العنصر البشري من خلال هجرة الأدمغة و إقامة نظام اجتماعي و سياسي يلبي الحاجات الأساسية للمواطنين، و تسخير موارد الدولة لخدمة الدولة ولا تتجاه نحو التنويع الاقتصادي.

## المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

من أهم مقاييس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني و الذي يعبر عن النمو الاقتصادي ما يلي:

### أولاً: المعدلات النقدية للنمو

يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية و الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، و يعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات و الأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير و التضخم، و نسب التحويل بين مختلف العملات، حيث تحاول الدول الإتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية، و يتم قياس معدلات النمو بإستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي<sup>1</sup>:

#### 1- معدلات النمو بالأسعار الجارية :

عادةً ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويًا و ذلك بإستخدام العملات المحلية و يكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي و معدل نمو الدخل الوطني، إلا أنه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

#### 2- معدلات النمو بالأسعار الثابتة :

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار و ظهور التضخم، مما استلزم تعديل البيانات استناداً إلى الأرقام القياسية للأسعار، و يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم و يكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويلاً الأجل .

#### 3- معدلات النمو بالأسعار الدولية

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية و بالتالي تقوم العملات المحلية و تحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دولياً بعد إزالة أثر التضخم.

<sup>1</sup> - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية، دار الإشعاع الفنية، مصر 1999، ص 118.

## ثانياً: المعدلات العينية للنمو

يعتبر معدل النمو نصيب افرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي و علاقته بالنمو السكاني، و كان هذ نتيجة للزيادة المائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية و التي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني، أما في مجال الخدمات و نظراً لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم إستخدام مقاييس أخرى و التي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل : عدد الأطباء لكل نسمة ... إلخ.

### 1 - مقارنة القوة الشرائية

لقد إعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها يعني حجم السلع و الخدمات التي يتحصل عليها كل مواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة باقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى، وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وقاً لمقياس الناتج الوطني مقوماً بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته و بين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار، و رغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ بهذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينيات و في الأونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث : تكاليف النمو الاقتصادي

تكاليف النمو هي الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية والتکاليف الإنسانية.

#### أولاً: الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية

إن الإضرار أو إفساد البيئة ليس بحاجة للإثبات، فهو يربز بعدد معين من "الاعراض الخارجية" وأهمها : التلوث، الإزدحام، الضجة، تشویه المناظر، إختلال توازن البيئة، زيادة التوسعات العمرانية على حساب الطبيعة، أما استنفاد الموارد الطبيعية (موارد الطاقة والموارد الأولية) أو ضررها بخلاف تقرير مؤسسة "ماشوشتس" للتكنولوجيا MIT في إجتماع روسيا "محطة للنمو"، باعتمادها بعض المتغيرات الإستراتيجية على المستوى العالمي (السكان، الإنتاج الصناعي، حصة الفرد من المواد الغذائية، التلوث، المواد الطبيعية) توصلت مؤسسة "ماشوشتس" للتكنولوجيا على استنتاج أن النظام الاقتصادي سينهار قبل السنة 2100 باستنفاد الموارد الطبيعية والتلوث الذي لا يمكن الصمود في

<sup>1</sup> - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق ذكره ص 119-120.

ووجهه ورغم الإنتقادات التي يمكن توجيهها إلى هذه الدراسة (اكتشاف مناجم جديدة أو أشكال أشكال جديدة للطاقة...) والأخطاء التي تكشفها، فإنها جديرة بأن تبعث وعيًا بمخاطر نمو.

ثانياً: التكاليف الإنسانية

لم ينفع النمو الاقتصادي بشكل ملموس، الفوارق الاجتماعية في أكثر البلدان فوق ذلك كان مصدراً "حالات فقر خاصة" (مزارعون، صغار التجار، حرفيون...)، مما لا ريب فيه، أن النمو الاقتصادي أوجب على بعض الفئات الاجتماعية تحمل تكاليف لا تطاق، وكذلك بالنسبة لبعض الدول شروط العمل للعمال المتخصصين و العمال المهاجرين، استغلال الموارد الطبيعية للبلدان التي هي في طريق النمو... إلخ.

في التحليل الاقتصادي التقليدي، لا تؤخذ هذه التكاليف بعين الاعتبار، تلك هي بصورة خاصة حالة الكميات الاقتصادية الجموعة الناتج الداخلي الإجمالي أو الناتج الوطني الإجمالي المفترض أنها تصور للنمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

<sup>١</sup> - برنيه وإـ سيمون ، ترجمة أمير ابراهيم شمس الدين ، أصول الاقتصاد، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1989 ، ص 470.

### المبحث الثالث: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته و قد ظهرت نظريات عديدة و مختلفة في مجال النمو الاقتصادي ، و سوف نتعرض إلى النظريات و المدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو بدءاً من الاقتصاديين الكلاسيكين.

#### المطلب الأول : الفكر الاقتصادي الكلاسيكي و النيو كلاسيكي:

من أهم النظريات في هذا الفكر .

##### أولاً: النظريات الكلاسيكية:

لقد استحوذت نظريات النمو و توزيع الدخل بين الأجر و الأرباح أفكار الاقتصاديين و أصبحت الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال (Adam Smith) و (Malthus) و (Ricardo) و غيرهم و قد اعتمد التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط و اتجه الفكر الكلاسيكي في البحث عن أسباب النمو طويلاً الأجل في الدخل القومي معتمداً على أسلوب التحليل الاقتصادي الجرئي ، و قبل أن نستعرض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية من المفيد أن نتعرض إلى أفكار أبرز مفكري هذه المدرسة ، و الوقوف على بعض الاختلافات فيما بينهم رغم أنهم يتفقون على الخطوط العريضة و لهذه المدرسة الفكرية<sup>1</sup>.

##### 1 - نظرية النمو الكلاسيكية:

يتطلب فهم وجهات النظر الجديدة حول النمو الاقتصادي و دور التطور التكنولوجي فيه، أن نفهم كيف احتلت فكرة النمو ها الموضع البارز في الجدل الاقتصادي و لقد بدأت الدراسة الجديدة لكيفية حصول النمو الاقتصادي مع علماء الاقتصاد المركبتيين ، أمثال الانجليزيين "ويليام بيتي" ، و "جون لوك" و "الفرنسي جان باتيسيت كولير" ، و لقد رأى هؤلاء العلماء في النقد و خاصة المسكون منه الذهب و الفضة ، مكمن الثروة الوطنية التي يجب تكريسها بجد و قد اعتقدوا أنه من الأفضل لبناء مخزون الذهب و الفضة ، أن يتحقق ميزان تجاري رابع ، من خلال الترويج الفعال للتصدير ، و وضع قيود على أسعار و حصص ما يجري استيراده ، و تسمح هذه السياسة بخفض معدلات الفائدة و تحفيز الاستثمار في السوق الداخلية، مما يرفع من مستوى العمالة الوطنية و بالتالي الرخاء الاقتصادي .

##### 2 - نظرية أدم سميث:

لقد كان لكتاب أدم سميث دراسة في طبيعة و مسببات ثراء الأمم 1976 تأثير كبير على الدارسين و واضعي السياسة الاقتصادية ، لقد كان سميث متفائلاً إذ كان يرى أن بوادر توحّي بأن الشراء العام غير محدود بطبيعته، شريطة أن تكون

<sup>1</sup> - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر ،الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص 55-56

الأسوق حرة في توجيهه الموارد و في تحديد أرباح المنتجين، الذين يسعون من خلال بحثهم عن منفعتهم الخاصة إلى أرضاء رغبات المستهلكين ، وإذا اقتصرت الحكومات على دورها في الدفاع القومي و تحقيق النظام و العدالة ، و توفير التعليم للشعب و امتنعت على وضع قيود على التجارة الداخلية و الخارجية.

حيث كان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي و العوامل التي تعيقه ، حيث بين أدم سميث أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية فتحخصص العمال في أنشطة معينة يجعلهم يستطيعون أن يتتجروا كمية أكبر بنفس الجهد المبذول و ذلك عن طريق معدات و الآلات المتخصصة ، و يؤكد أدم سميث على حاجة الاقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل و من ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل ، و يعتمد التراكم الرأسمالي بدوره على رغبة الأفراد في مجموعهم في تخصيص جزء من الموارد الإنتاجية التي يمتلكونها من أجل إنتاج السلع الإنتاجية بدلا من إنتاج السلع الاستهلاكية.

و بعبارة أخرى فإن التراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من استهلاك كل دخولهم<sup>1</sup> و اعتقاد سميث أن هناك ميل معين في الطبيعة البشرية إلى إنتاج شيء و مبادلته أو مقاييسه بشيء آخر و هذا ييدو أن جذوره في الأسباب التي أوردها سميث لتبرير أهمية تقسيم العمل.

و يكمل أدم سميث تحليله عبر التأكيد على أن تقسيم العمل يتحدد بمدى السوق و هذا يعني أن السوق الكبير أو الأكبر يولد تقسيم عمل أكبر بين الناس و كذلك بين الشركات ، حيث أن تقسيم أكبر للعمل يولد إنتاجية عمل أكبر لكل الشركات<sup>2</sup>.

و يرى سميث أنه في ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي و توفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل و التخصص يأخذ مكانه مما يتمحض عنه تزايد الدخول. و يترتب عن الزيادة في الدخول توسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الادخار و الاستثمار ، و يمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل و كذلك لنمو الدخل . و يتمحض عن تقسيم العمل تزايد تيار الأفكار الجديدة و الأفضل لإنتاج السلع ، حيث أن التراكم الرأسمالي الذي أصبح ممكنا عن طريق التقسيم السابق للعمل و التخصص يأخذ صورة سلع ومعدات أفضل.

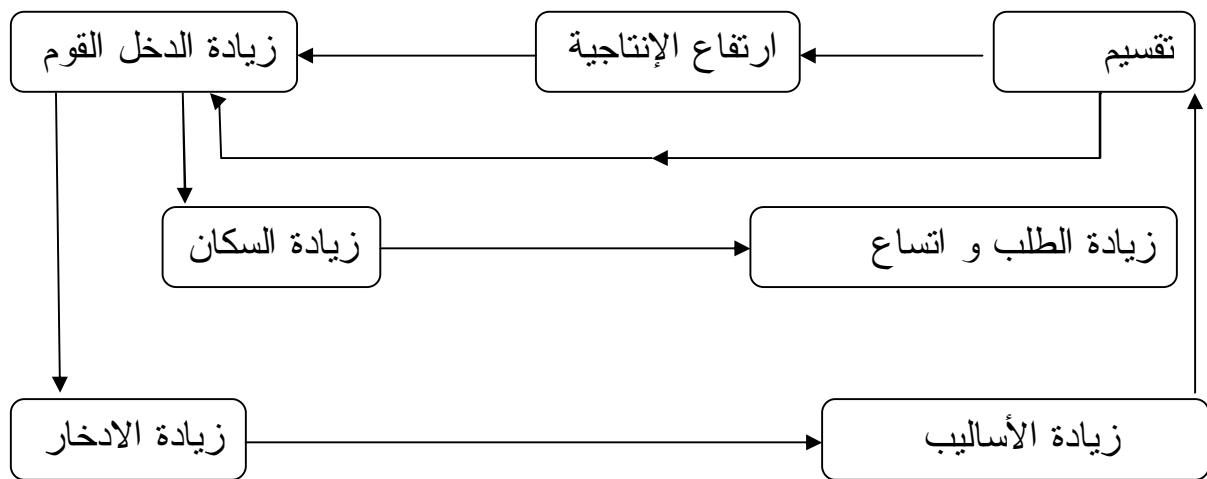
غير أن "سميث" يرى انه توجد حدود و قيود لهذه العملية التراكمية ، و يحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي يسمح بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة ، هذا فضلا عن مناخ الدولة و موقعها بالنسبة للدول الأخرى. و يلاحظ أن سميث لم يكن في غاية الدقة في شرح كيفية الوصول إلى حالة الركود هذه إلا أن العامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو في رأيه ندرة الموارد الطبيعية . فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية ، و تتناقص معدلات دخول رأس المال حتى تتلاشى المحفزات و الوسائل لتراكم رأس مال جديد<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ، 1974 ، ص 49-50.

<sup>2</sup> - محمد صالح تركي القرشي ، علم اقتصاد التنمية ، دار إثراء للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 77.

<sup>3</sup> - محمد علي الليثي ، مرجع سابق ذكره ، ص 51.

### الشكل رقم (01) : تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي<sup>1</sup>



المصدر: سالم توفيق النجفي و محمد القرishi ،مقدمة في اقتصاد التنمية ،دار الكتاب للطباعة و النشر ،جامعة الموصل ،العراق، 61 ، ص 1988

### 3- نظرية ديفيد ريكاردو:

ركز "ريكاردو" معظم حياته في التفكير والعمل على كيفية إزالة العقبات التي تحول دون تراكم رأس المال ( إعادة استثمار الأرباح ) و لخص فكره في نظرية التوزيع.

**توزيع الدخل وأثره على تراكم رأس المال :** يرى "ريكاردو" أن مستقبل الرأسمالية يعتمد على تراكم رأس المال وبالتالي معدل الربح ،و قسم المجتمع إلى ثلاث يصف الطبقات الاجتماعية التي تمثل ثلاثة أنواع من الدخل .

**العاملين بأجر :** الذين يبيعون عملهم وفي المقابل تتلقى راتبا الكفاف ( الأجر الطبيعي : و هو ما يكفي لضمان بقاء الأسرة ).

**الرأسماليون :** الحصول على الفائدة التي تساوي الفرق بين قيمة السلع التي أنتجت ومقدار الأجر المدفوعة .  
**(ملحوظة :** يقول "ريكاردو" أن قيمة السلعة يتم تحديده بمقدار العمل المقدم من العمال مباشرة لإنتاجها، ولكن أيضا من خلال العمل غير المباشر كان لا بد من القيام به لإنتاج الأدوات والآلات المستخدمة و هذه هي نظرية " قيمة العمل ).

**ملاك الأرضي :** (إيجار الأرض) يحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأرضي المملوكة لهم .  
يرى "ريكاردو" أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الحام في النشاط الاقتصادي، و الذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى. وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملًا محدداً للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلاً بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافق فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراً لهم خاصة في القطاع الزراعي. هذا يؤدي

1 - سالم توفيق النجفي و محمد القرishi ،مقدمة في اقتصاد التنمية ،دار الكتاب للطباعة و النشر ،جامعة الموصل ،العراق، 1988 ، ص 61

إلى زيادة الأرباح و معدلات التراكم الرأسمالي ، وبالتالي يزيد الإنتاج و الريع والطلب على العمل ، فترتفع الأجور ، فيزيد النمو السكاني ، و تشتد المنافسة على الأرضي الأكثر خصوبة . وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأرضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع) ، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة ، و ارتفاع أسعار الغذاء .

و هنا يطالب العمال برفع أجورهم ، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار ، فينخفض الطلب على العمل ، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف و تظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو و يرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع و التشغيل العمال واستثمار الأرباح .. الخ ، و أن أجور العمال لابد و أن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف ، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل ، هذا و تقوم فئة ملاك الأرضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء و الطعام الذي تتجه أراضيهم .

ويلاحظ مبالغة "ريكاردو" في تشاوئمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين ، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير ، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض<sup>1</sup> .

#### 4 - نظرية مالتوس ( Robert Malthus ) \*

إن أفكار "مالتوس" ركزت على جانبين هما نظريته في السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية و يعتبر "مالتوس" الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج ، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا على قانون "ساي" الذي يقول أن العرض يخلق الطلب .

و يرى "مالتوس" أن على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك ، وقد ركز "مالتوس" على ادخال ملاك الأرضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الاستثمار المخطط للرأسماليين ، و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع و أن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية ، و في حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأرضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح حينها "مالتوس" فرض ضرائب على ملاك الأرضي .

و ذكر مالتوس أن السكان ينمو بممتالية هندسية (1,2,3,4,8) فيما ينمو الغذاء بممتالية عددية (1,2,3,4) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء ، مما ينتج عنه تراجع في عوائد الزراعة و انخفاض دخل الفرد .

و يؤكد "مالت سان" نمو السكان يحيط مساعي النمو الاقتصادي ، و أن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس زيادة رأس المال . وبشكل عام فإن النظرة المتشائمة لمالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان و من جهة أخرى إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى من توقع

<sup>1</sup>- عبلة عبد الحميد بخاري ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية ، دار النشر الجامعية ، مصر 2007 ، ص 31.

"مالتوس" و أعلى من معدلات نمو السكان و ذلك بسبب التقدم التكنولوجي الحقيق في الزراعة، فالقليل من أهمية التقدم التكنولوجي كان وراء تشاوؤم الاقتصاديين الكلاسيك<sup>1</sup>.

### 5- نظرية كارل ماركس:

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الريع على رأس المال مع نمو الاقتصاد ، فيبينما اعتقد "آدم سميث" أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين ، اعتقد ريكاردو أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض و ارتفاع حصتي الأجور و الريع ، و بالنسبة لماركس فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالات فائض الإنتاج و الاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.

حسب "ماركس" تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف ، و مع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع و تخفض معها معدل الريع بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل و الحد الأدنى لأجر العمل )، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، و أن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى و الأرباح للأسفل، و كل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تخل رأس المال محل العمل مما يؤدي إلى انتشار البطالة، و يعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها فتتشاًوا اضطرابات الاجتماعية و تحول معها السلطة و عوامل الإنتاج إلى عمال، فتهاجر الرأسمالية ، إن تحليلات ماركس لأداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، لكن تنبؤاته بخصوص انحصار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقي، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهله "ماركس"<sup>2</sup>.

### ثانياً: النظريات النيوكلاسيكية:

#### 1- نظرية روبرت سولو:

من الاقتصاديين النيوكلاسيك الذين نظروا في دراسة النمو الاقتصادي "روبرت سولو" ، حيث قام الباحث النيوكلاسيكي "سولو" بنشر بحثه تحت عنوان مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي سنة 1956 و قام بطرح نموذجه على المدى الطويل ، و كان هدفه الأساسي في بحثه هو البحث عن أسباب الاختلاف في درجة الغنى و الفقر بين الدول ، حيث افترض في نموذجه أن. الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما : رأس المال و العمالة<sup>3</sup>.

وقد كان نموذج سولو نموذج جديد للنمو الاقتصادي، والذي كان بمثابة تقدم كبير بالنسبة لنموذج هارود دومار على بينة من المشاكل التي تطرحها وظيفة نموذج الإنتاج جامدة لنموذج "هارود دومار" ، "سولو" رد بالتخلي عن دالة

<sup>1</sup>- مدحت القرishi ، مرجع سبق ذكره ، ص 59-60

<sup>2</sup>- كدانى سيدى أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عادلة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، دراسة تحليلية و قياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013 ، ص 36-37.

<sup>3</sup>- Ulrich Kholi ,Analyse Macroéconomique, université de Boeck, bruxelles, Belgique ,1999,p 425 .

الإنتاج بمعامل ثابت بدالة الإنتاج الكلاسيكية ، التي سمحت درجة كبيرة من المرونة وإحلال بين عناصر الإنتاج ، في نموذج "سولو" معامل رأس المال والعمل ليس ثابتين بل متغيرين وتعتمد على الهبات النسبية لرأس المال والعمل في الاقتصاد فضلا عن عملية الإنتاج مثل نموذج "هارود دومار" ، إن نموذج "سولو" وضع لتحليل الاقتصادات الصناعية ولكن تم استخدامه على نطاق واسع لدراسة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم بما في ذلك البلدان النامية<sup>1</sup>.

في نموذج "سولو" ، يفسر الزيادة في عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) جزءا من النمو ، لأن هناك زيادة في السكان (العمل) والاستثمار (رأس المال العامل) ، أي أن هناك نمو ومع ذلك ، الكثير من النمو لا يفسر بعدين العاملين ، وKen من المقرر أن العامل المتبقى هو التقدم التقني ، الذي يجهل مصدره (ويقول البعض أنها عامل" سقطت من السماء") واعتبر أن النمو (النمو السكاني والتقدم التقني) أسباب خارجية المنشأ في شرح النموذج لا أصلهم .

- هذا النموذج في حالة توازن مستقر : في الأجل الطويل ، يتقارب الاقتصاد إلى "حالة مستقرة" ، حيث يتم تغيير النشاط الاقتصادي بنفس الزيادة في معدل السكان.

- افتراض أهمية الاستبدالية بين العوامل خاصة لأنه يظهر أن النمو يؤدي إلى تحقيق العمالة الكاملة . على سبيل المثال ، هناك بطالة ، إذن تنخفض أجور العمل لأنخفاض اليد العاملة و يمكن استفاده أصحاب المشاريع من انخفاض أجور و لتحمل محل رأس المال بالعمل وتوظيف ذلك ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض البطالة و لذلك ، سوف يضمن النمو بطبيعة الحال العمالة الكاملة.

## 2 - نظرية شومبيتر:

يعتبر "شومبيتر" من أبرز الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بالنماو الاقتصادي و اعتبروا أن النمو الاقتصادي يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الإبتكاري ، كما يرى أن للعوامل الفنية و التنظيمية دور مهم في عملية النمو و بالتالي فالنمو هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات و ابتكارات جديدة على شكل استثمارات جديدة ، تؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني. تتضمن نظرية النمو "شومبيتر" على ثلاث عناصر و هي الإبتكار و المنظم و الائتمان المصرفي ، و ذلك لأن الاستثمار في الإبتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي و ليس عن طريق الأدخار ، مما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين و بالتالي زيادة حصة الأرباح عن الأجور في الدخل بسبب التغيرات الديناميكية الناجمة عن الإبتكار<sup>2</sup> و يتطلب هذا الأمر مجموعة من الأشخاص هو المنظم لكي يحرك و يدفع الأشياء إلى الأمام ، ويرغب بشدة في تحسين الدخل فتوفر لدى المنظم أهداف أكبر من ذلك بكثير مثل التغلب على الآخرين في المعركة الاقتصادية التنافسية و الرغبة في خلق شيء جديد<sup>3</sup> ، عن طريق تحديد المنتجات فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات ، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي و يتعدد بالربح و الفائدة و حجم رأس المال القائم أي على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال

<sup>1</sup> - Dwight H. Perkins.Steven Radelet et David L.Lindauer , 2008 , p149

<sup>2</sup> - كبداني سيدى أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

<sup>3</sup> - محمد علي الليثي ، مرجع سبق ذكره ، ص 70-69.

و الفائدة المفروضة للحصول عليه ، و الآخر يحدث تلقائيا و هو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ، و لا يرتبط بالتغييرات في النشاط الاقتصادي ، و إنما يحدده الابتكار و التجديد.

انتقدت نظرية "شومبتر" كونها ارتكرت فقط على الابتكار و كونها يجب أن تستند على مجموع التغييرات الاقتصادية و الاجتماعية التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده ، و أن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمار بل يمكن تمويلها بالعجز ، إذا لم تكفي الادخارات و الاستثمارات الحقيقة أو أدوات السوق المالي من أسهم و سندات ، و غيرها كما أن البلدان النامية لا تحتوي على الكثير من المنظمين الذين تعتمد عليه نظرته في النمو ، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج لعوامل أخرى مثل الهياكل التنظيمية و الإدارية و العمل الماهر و الدوافع و المحفزات<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الحديث و المعاصر

و أهم هذه النظريات :

### 1- نظرية كينز :

يرى "كينز" أن الدخل الكلي يعتبر دالة على مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، حيث يتوقف حجم التشغيل بدوره على الطلب الفعلي، ويتحدد عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي و يتكون الطلب الفعلي من الطلب على الإستهلاك و الطلب على الإستثمار حيث يتوقف الطلب على الإستهلاك على ميل الإستهلاك، حيث يشير إلى أن الزيادة في الدخل لا توجه بالكامل للإستهلاك أي أن الزيادة في الإستهلاك لا تستوعب الزيادة في الدخل لها، وبالتالي فإن الفجوة بين الدخل والإستهلاك يتم ملؤها بالإستثمار، فإذا لم يتحقق ذلك القدر المطلوب من الإستثمار ملئ الفجوة فإن الطلب الكلي يكون أقل من العرض الكلي، ومن ثم ينخفض مستوى الدخل والتشغيل حتى تختفي الفجوة<sup>2</sup>.

حيث جاء كينز ليقدم نظرته لتصحيح الخلل فأعطى لتدخل الدولة أهمية كبيرة و ذلك بتحفيز الطلب الكلي عن ريق الزيادة في الإنفاق الحكومي والزيادة في الإستثمار وبالتالي الإستهلاك وذلك بفعل مضاعف كينز وبالتالي الزيادة في الدخل الوطني وهذا ما يؤدي للتقليل من البطالة و تحقيق نمو وتنمية وقد اعتبر أن مستوى الإستثمار مقرون بمعدل الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة<sup>3</sup>.

وقدم بعض الإقتراحات حول الشروط الضرورية للتقدم الاقتصادي والتي تتمثل في:

1-القدرة على التحكم في السكان.

2-التصميم على تجنب الحروب الأهلية.

<sup>1</sup>- كبداني سيدى أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

<sup>2</sup>- محمد البنا ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، مكتبة الزهراء للشرق ، 1996 ، ص 69.

<sup>3</sup>- نزععي عز الدين ، محاضرات مقياس نظريات و نماذج النمو، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعيدة ، السنة الجامعية 2008/2009 ، ص 20.

3- التصميم على التقدم العلمي.

4- معدل التراكم الذي يتحدد بالفرق بين الأرباح والاستهلاك.

أما الأدوات الكينزية والإقتصادية التي استعملها في تحليله:

**أ- الطلب الفعلي :** وفقاً لكينر فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللخلص منها يقترح "كينز" حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الإستهلاك أو الإستثمار وذلك من خلال السياسات النقدية والمالية.

**ب- ميل الاستهلاك :** اعتمد كينز بشكل أساسي على فكرة الميل للاستهلاك خاصة في إقامة العلاقة بين الإنفاق ولدخل، فعندما يزيد الدخل يزيد الاستهلاك تبعاً لذلك لكن بمقدار أقل من الزيادة في الدخل، مما يعني أن جانباً من هذه الزيادة في الدخل توجه للإدخار الذي يزيد مع زيادة الدخل.

**ج- الكفاية الحدية لرأس المال :** يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال، فعندما يزيد الاستثمار تتراجع الكفاية الحدية لرأس المال، والعكس صحيح.

**د- سعر الفائدة :** يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي، ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود، ومن بين أعراض تفضيل السيولة فإن الطلب على النقود لغرض المبادرات والاحتياط يتوقف على الدخل ولا يؤثر على سعر الفائدة، بينما تفضيل السيولة لغرض المضاربة هو الذي يؤثر في سعر الفائدة.

**و- المضاعف :** إن المضاعف "الكينزي" يقوم على أربعة فروض كما يلي:

1- وجود بطالة لا إرادية (إجبارية).

2- اقتصاد صناعي.

3- وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية.

4- يتم العرض بدرجة مرنة مناسبة وتتوفر السلع ورأس المال اللازم للزيادة في الإنتاج.

**هـ- السياسة الاقتصادية :** يرى "كينز" في معالجة مشكلة التخلف وتحقيق نمو وتنمية إقتصادية تطبيق سياسة قتصادية متمثلة في السياسة المالية ومن أدواتها الضرائب والإنفاق الحكومي والسياسة النقدية المتمثلة في عرض النقود.

## 2- نظرية مراحل النمو "وات روستو":

يوضح الاقتصادي روستو في نظريته مراحل النمو الاقتصادي 1961 ، أن عملية النمو الكاملة تمر بخمسة مراحل ، وهي : مرحلة المجتمع التقليدي ، مرحلة التهيئة للانطلاق ، مرحلة الانطلاق ، مرحلة النضج ، مرحلة الاستهلاك الوفير<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عجمية، د.إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

**أ- مرحلة المجتمع التقليدي :**

يرى "روستو" أن جوهر المجتمع التقليدي حسب رأيه يتمثل في محدودية الإنتاج بأقصى حد للإنتاج المتاح للفرد و ذلك يرجع إلى طبيعة التكنولوجيا المختلفة و السائدة آنذاك و الاعتماد على الوسائل البدائية في الإنتاج.

**ب- مرحلة التمهيد للانطلاق:**

تميّز هذه المرحلة بتغييرات هامة في الحالات الاقتصادية فضلاً عن ظهور فئة جديدة ترغب في التجديد الاقتصادي و الابتكار و تجعل منه ممكناً ، و من أهم التغييرات في الحال الاقتصادي زيادة معدل التكوين الرأسمالي عن معدل نمو السكان و زيادات الاستثمار و الابتكار في القطاع الزراعي ، مما يخلق فائض يمكن استغلاله بال المجال الصناعي.

**ج- مرحلة الانطلاق:**

تعتبر من أهم المراحل في عملية النمو الاقتصادي و قد عرف "روستو" هذه المرحلة بمجموع التغييرات التالية :

- ارتفاع معدلات الاستثمار من الدخل القومي.

- ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.

و يرى "روستو" من خلال تجارب الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و غيرها أن هذه الفترة تدوم حوالي 20 سنة تقريباً لينتقل المجتمع بعدها إلى المرحلة التالية.

**د- مرحلة الاندفاع نحو النضوج:**

يطلق عليها مرحلة النضوج و تدوم هذه المرحلة حسب "روستو" حوالي 40 عام و تميّز بانتشار التكنولوجيا الحديثة التي انتقلت عبر جميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي ، و القدرات التكنولوجية و التنظيمية في عمليات الإنتاج

**هـ- مرحلة الاستهلاك الوفير:**

و تميّز هذه المرحلة باتجاه الاقتصاد نحو إنتاج السلع و الخدمات الاستهلاكية المعمرة و الاتجاه نحو دعم الرفاهية الاجتماعية و الأمن الاجتماعي حيث تصبح عندها الضروريات من السكن و الغذاء لا تمثل أهداف استهلاك رئيسية و يرى "روستو" أن الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و غرب أوروبا قد وصلت إلى هذه المرحلة.

إلا أن جوهر نظريات المراحل هو أن النمو الاقتصادي لابد أن يسير في سلسلة معينة عبر مراحل و خطوات محددة بوضوح بالإضافة إلى تحديد العلاقات التحليلية القائمة فيما بين مرحلة و المرحلة الموقالية لدرجة كافية ، بحيث يوافق الجميع متى ينتقل المجتمع من مرحلة لمرحلة لاحقة.

و بالنسبة لتحليل "روستو" فيرى معظم الاقتصاديين أنه قد فشل في مقابلة الشروط سابقة الذكر المطلوبة لتتوفر نظرية مراحل سليمة و يرى هؤلاء الاقتصاديين أن تحليل "روستو" أقرب إلى التفسير الانطباعي لعمليات واسعة لتجارب مسبقة منه إلى تحليل علمي دقيق حيث تصعب التفرقة بين المراحل بوضوح<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 117-120.

### 3- نظرية النمو الجديدة الداخلية:

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية الحديثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قادر إلى عدم الرضا عنها، و الفشل في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم.

إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي التي لا يمكن إرجاعها إلى التكيفات في خزين رأس المال أو العمل ، إنما تعود إلى مجموعة ثلاثة من العوامل تفسر بمتبقى "سولو" و النظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي ، وقد ازدادت المعارضة لهذه النماذج الكلاسيكية المحدثة نتيجة العجز في تفسير الاختلافات الكبيرة للأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة ، مما أدى إلى ظهور نظرية النمو الجديدة (الداخلة).

إن نظرية النمو الجديدة تبحث في تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة ، و العوامل المحددة لنمو معدل نمو الناتج المحلي الذي لم يتم تفسيره و الذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لسولو و الذي يعرف بمبقى "سولو" وبافتراضهم أن الاستثمارات العامة و الخاصة في الرأس المال البشري و التي تولد وفورات خارجية و تحسن الإنتاجية ، تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد<sup>1</sup> .

وقد ابتدأ هذه النماذج الاقتصاديان (R. Lucas و Paul Romer) في 1986 و 1988 والتي تفترض وجود وفورات خارجية مع تكوين رأسمال البشري و التي تمنع الناتج الحدي لرأسمال من الانخفاض (معامل رأسمال الناتج من الارتفاع ) ، وأول اختبار كان النظر فيما إذا كانت معدلات النمو في البلدان النامية تنمو أسرع من البلدان المتقدمة و بعبارة أخرى إذا كان العلاقة عكssية بين نمو الإنتاج و بين المستوى الأولى لمعدل دخل الفرد و الذي يؤيد النموذج الكلاسيكي الحديث ، و يعكسه النظرية الجديدة للنمو و التي ترى بأن الإنتاجية الحدية لرأسمال لا تنخفض ، و تم اختبار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة التالية:

$$g_i = a + b_1(P_{CY})$$

حيث أن  $g_i$  : معدل نمو الإنتاج بالنسبة للفرد بالنسبة للبلد  
 $i$  : عدد السنوات

PCY : يمثل المستوى الأولي من دخل الفرد

فإذا وجد بان المعامل  $b_1$  معنوي و سالب فعنه سيكون دليل على الالتقاء الذي يفرضه النموذج الكلاسيكي المحدث ، أي أن البلدان النامية تنمو أسرع من البلدان المتقدمة إلا أن الدراسات التي أجريت و جدت هذا المعامل معنوي و موجب مما يشير إلى عدم الالتقاء و التباعد ، أي أن البلدان الغنية تنمو أسرع من البلدان الفقيرة.

و تتعزز أفكار النظرية الجديدة إذا وجدنا أن التعليم و البحث و التطوير يمنعان إنتاجية رأس المال من الانخفاض مما ينبع عنه اختلاف حقيقي في الأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة ، و النموذج المذكور يفترض أن معدل الادخار و معدل الاستثمار و معدل نمو السكان و التكنولوجيا و كل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل كالبحوث و التطوير و التجارة متساوية فيما بين بلدان العالم و حيث أن مثل هذه الفرضيات ليست صحيحة فلا يمكن أن يكون هناك

<sup>١</sup> - مدحت القريشى ، مرجع سبق ذكره ، ص 78-79.

التقاء غير مشروط (حتى لو كان هناك تناقض لعوائد رأس المال)، بل يمكن أن يكون هناك التقاء مشروط إذا افترضنا ثبات كل هذه العوامل المؤثرة في نمو دخل الفرد ، و وجدنا  $b_1 < 1$  سالبة فإنها تؤكد فرضية النموذج الكلاسيكي المحدث ، أي أنه سيكون التقاء لمعدلات النمو في البلدان الغنية و الفقيرة و بعكسه إذا كان المعامل موجب أي أن هناك اختلاف في معدلات النمو في البلدان المختلفة فهذا يؤكد نظرية النمو الجديدة ، بحيث تكون المتغيرات المذكورة أعلاه مؤثرة و تمنع الإنتاجية الحدية لرأس المال من الانخفاض

و يرى أيضا (N.Kaldor) أنه رغم استمرار تراكم رأس المال و زيادة مقدار رأس المال الفرد خلال الزمن فإن معامل رأس المال الناتج  $K/L$  يبقى ثابت مما يعني ثبات عوائد رأس المال ، و يمكن تفسيره في تأثير الابتكار لدالة التقدم التكنولوجي و التي تربط بين معدل نمو الإنتاج للفرد و معدل نمو رأس المال للفرد<sup>1</sup>.

#### 4 - نموذج لوكاس :

في بحثه سنة 1988 ، الحائز على جائزة نobel "Robert Lucas" قدم نموذجاً المدف النهائي فيه هو النمو الاقتصادي الداخلي . في هذا النموذج، "محرك" النمو هو رأس المال البشري ، تراكم رأس المال البشري يرفع من إنتاجية العمالة ورأس المال المادي. هذه هي الميزة الرئيسية لهذا النموذج. وعلى الرغم من بعد أن تم تقسيم الكثير من المساهمات ، إلا أن أهمية هذا النموذج تكمن في حقيقة أنه قدم أولاً رأس المال البشري نهج النمو الداخلي. كما أن الفكرة الأساسية لهذا النموذج هو أن يقسم للناس لهم الوقت بين العمل و التدريب لذلك، هناك مفاضلة، منذ متى أخذ على تدريب الناس التخلص عن جزء من دخل عملهم، و لكن زيادة الإنتاجية في المستقبل، وبالتالي الأجر في المستقبل في جوهرها، هذه المقايضة هي مجرد مثال واحد نموذجي يظهر في تراكم رأس المال المادي وهو مسألة الدخل تأجل اليوم (و وبالتالي الاستهلاك) للحصول على دخل الغد و هكذا فإن القرارات بشأن تراكم البشرية تعتمد على ميزات ديناميكية الاقتصاد، الأمر الذي يجعل من تراكم رأس المال البشري هو "المحرك للنمو".

كما أن هذا النموذج لديه نوعين من رأس المال : المادي ورأس المال البشري، المعادلة الأساسية للنموذج، وهي معادلة التوازن ، تنص على أنه في الحالة المستقرة الناتج الهامشي لهذين النوعين من رأس مال يجب أن يكون متساوي. هذا يعني أن ديناميكية تراكم هذين النوعين من رأس المال مترابطة . هذا التوقع للنموذج يبدو أنه منطقي في "العالم الحقيقي".

- إن الفعالية من التدريب، هي ارتفاع معدل الإنتاجية بالإضافة وحدة واحدة التدريب هي خارجية المنشأ.
- وقد جاءت النتائج الرئيسية لهذا النموذج على النحو التالي.
- أعلى إنتاجية للتدريب، ستكون الزيادة في الإنتاجية الحدية للعمل التي تتبع التدريب وبالتالي ارتفاع معدل الأجر في المستقبل هذا يعني أن الحوافز التدريب أكبر وهكذا سوف يكون نمو في معدل النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> - مدحت القرishi ، مرجع سبق ذكره ، ص 80.

## أسس و مفاهيم النمو الاقتصادي و نظرياته

- إن انخفاض معدل نفاذ الصير الذي يمتاز به المستهلكين بالنسبة إلى الاستهلاك في المستقبل ، سيكون أقل أهمية لأن العمال على استعداد لحجر الاستهلاك الحالي لتكريس أنفسهم للتدريب لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي<sup>1</sup> .

**المطلب الثالث: أهم نماذج النمو الاقتصادي**

يمكن وضع عناصر النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي، على شكل مجموعة من العلاقات الدالة تظم المتغيرات الداخلية في النموذج وهي كالتالي:

مخزون رأس المال . K

L حجم العمل.

مستوى التقدم التكنولوجي . T

N مساحة الأرضي القابلة للزراعة .

- حيث أن  $Y$  دالة تابعة لكل من  $N.T.L.K$  على النحو التالي:

- مستوى التطور التكنولوجي  $T$  دالة تابعة للاستثمار  $I$ .

- الاستثمار I دالة تابعة للربح R.

- الربح  $R$  دالة تابعة لكل من نمو السكان (قوة العمل  $L$ ) ومستوى التطور التكنولوجي  $T$ .

## - حجم قوة العمل $L$ دالة تابعة للأجور $W$

- حجم قوة الأجور  $W$  دالة تابعة لحجم الاستثمار الصافي  $I$ .

- إجمالي الدخل يساوي إجمالي الربح مضاد إلية الأجر

<sup>١</sup>- بشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير ، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة 2012، ص 17-18.

ومنه ينبع لنا سبعة معادلات بسبعة مجهولات ويتناول دالة الإنتاج (1) نحصل على معدل نمو الدخل الوطني عبر الزمن  $t$ .

$$\frac{dy}{dt} = \Theta f / \Theta K \times \frac{dk}{dt} + \Theta f / \Theta L \times \frac{dL}{dt} + \Theta f / \Theta T \times \frac{dT}{dt} + \Theta f / \Theta N \times \frac{dN}{dt}$$

حيث أن  $K, L, T, N$  تمثل الناتج لكل من  $K, L, T, N$ .

أما  $\frac{dk}{dt}, \frac{dL}{dt}, \frac{dT}{dt}, \frac{dN}{dt}$  تمثل زيادة في مساحة الأرض والتقدم التكنولوجي وزيادة في قوة العمل وترابط رأس المال.<sup>1</sup>

## 2- نموذج كينز

اعتبر "كينز" أن من أهم عوامل النمو الاقتصادي الطلب الفعال، و الذي هو ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم، وحدد من خلال نموذجه العلاقة بين زيادة الاستثمار و نمو الدخل الوطني، و أطلق على هذه العلاقة بالمضاعف و الذي يقيس أثر الاستثمار في الدخل الوطني وحدد هذه العلاقة بالصيغة التالية:

$$M = 1/(1-MPC) = 1/MPS$$

مضاعف  $M$ .

$MPC$  الميل الحدي للإستهلاك.

$MPS$  الميل الحدي للإدخار.

و من خلال العلاقة نجد أن المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للإدخار، أي مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح و ميل الحدي للاستهلاك حيث أن:

$$MPS = 1 - MPC$$

$$M = 1/(1-MPC) \Leftrightarrow MPC = 1 - 1/M$$

و من خلال هذا النموذج يحدد كينز آلية النمو الاقتصادي، انطلاقاً من كون الدخل الوطني يتكون من مجموع دخول فردية، و أن الاستثمار من جراء النمو يتحول إلى دخول فردية أيضاً، هذا ما ينبع عنه زيادة الكتلة النقدية في الدخل الوطني تتفوق مقدار الاستثمار التي انطلقت منها عملية النمو، حيث يتم إدخار الجزء الآخر من الدخل ولا يساهم في زيادة الدخل الوطني.

إن الدخل النقدي سوف يزداد بمقدار الاستثمار الموظفة مضروباً بالمضاعف، و الذي يتحدد بقيمة الميل الحدي للاستهلاك و الذي كلما ارتفع زادت قيمة المضاعف، و يحدد كينز شروط لتحقيق هذه الآلية و هي في حالة اقتصاد يتتوفر فيه طاقات إنتاجية غير مستغلة و قوة عاملة غير موظفة، و بوجود سعر فائدة يشجع على الاستثمار، و يقصد بالسعر الفائدة المشجع ذلك السعر الذي يتحقق من خلاله فرق عجز مقارنة بالمعامل الحدي لرأس أي أن هذا الأخير يفوق سعر الفائدة.

<sup>1</sup> - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 72.

### 3- نموذج هارود-دومار

نشر "هارود" آراءه في التنمية منذ أكثر من ربع قرن و أعقبه دومار بعد حوالي ثمانين سنوات، بنموذج لنمو مماثل لنموذجه وحدداً أن الدخل الوطني يتأثر بمتغيرين أساسيين:

- نسبة الادخار (الاستثمار) من الدخل الوطني .

- التغير (الزيادة) في الناتج الوطني المترتبة عن زيادة رأس المال أو إنتاجية الاستثمار<sup>1</sup> .

يعتبر نموذج "هارود - دومار" للنمو من أشهر نماذج الكثرين الجدد، هذا النموذج الذي يعتبر أن التوفير ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي.

ولقد وضع كل منهما نموذجه في إطار مجموعة من الاشتراطات يمكن حصرها فيما يلي:

- الاقتصاد مغلق ولا توجد تجارة خارجية مع عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

- تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل، والكافأة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري .

- ثبات الميل المتوسط للادخار وتساويه مع الميل الحدي للاستثمار .

- ثبات كل من المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة ، ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل من المدخلات الإنتاجية.

- هناك نمط واحد للإنتاج السلعة ولا يوجد إهلاك للسلع الرأسمالية، أي افتراض عمر لanhائي لها .

- إن كل من الاستثمار والادخار و الدخل تستخدم بقيمتها الصافية، أي بعد خصم قيمة الاستثمارات مع افتراض قيم الاندثارات و الاستبدال متساوية.

#### أ- نموذج هارود :

اهتم "هارود" بكيفية تحقيق نمو مستمر في اقتصاد حركي من الصعب تحقيق ذلك فيه، واعتقد أن الاقتصاد الرأسمالي لا يمكنه تحقيق نمو إلا بصدفة، و إذ ما تم و تحقق ذلك النمو فإنه لا يمكنه الحفاظ على استقراره لمدى طويل، وهذا ما قد يؤدي إلى حدوث ركود.

بالإضافة إلى الافتراضات السابقة وضع "هارود" مجموعة من الافتراضات:

- الادخار الصافي يمثل نسبة من الدخل وهو يعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن .

- نسبة الدخل المستثمرة تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية .

- المدخرات دالة للدخل والطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل وأن الطلب يساوي العرض .

يبعد نموذج "هارود" من خلال ثلاث تصورات لمعدل النمو (معدل النمو الفعلي ، معدل النمو المضمون ، معدل النمو الطبيعي ) ثم يقوم بدراسة العلاقة بين الثلاثة.

<sup>1</sup> - سالم توفيق النجفي ، مرجع سابق ، ص325

### أ. معدل النمو الفعلى:

و يقصد به معدل النمو الجاري و الذي يتحدد استنادا إلى نسبة كل من الادخار ونسبة (رأس المال / الناتج) و المعادلة الأساسية له هي:

G: معدل النمو الفعلي للناتج خلال فترة زمنية محددة و تعادل  $\frac{\Delta y}{y}$  .  
Y: الدخل (الناتج الصافي) .

$\Delta Y$ : التغير في الدخل خلال فترة زمنية محددة.

## I: حجم الاستثمارات المنفذة.

**s: الميلار، المتوسط للادخار و يعادل Y/s**

S: حجم الادخار المحلي.

C: معامل رأس المال (وهو حجم رأس المال اللازم لكل وحدة تغير حدثت فعلاً في قيمة الناتج الصافي).

### **بـ. معدل النمو المضمنون:**

ويعرف بالنمو المرغوب فيه وهو معدل النمو الذي تستخدم فيه كامل مخزون رأس المال، و الذي يتحقق من خلال توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المرغوب فيه، إلا انه يفترض بقاء الطلب الإجمالي مرتفعاً لكي يتمكن المنتجون من بيع منتجاتهم، مما يدفع بهم لاتخاذ القرارات التي تحافظ على نفس معدل النمو والمعادلة الأساسية له هي:

$\Delta y/y$ : معدل النمو المضمن خلال فترة زمنية محددة و يعادل  $GW$

**Cr:** معامل رأس المال الذي يمكن من تحقيق معدل النمو المضمون.

**s: الميلار، المتوسط للادخار و يعادل Y/s**

و هناك علاقة تجمع بين النمو الفعلي و النمو المضمن، حيث في حالة تساويهم يتحقق النمو المتوازن أما في حالة الاختلاف فيكون لدينا:

- النمو الفعلى أكبر من النمو المضمنون هذا يعني أن المجتمع يعني من حالة تضخم.

- النمو الفعلى، أقا من النمو المضمون هذا يعني أن المجتمع يعاني من حالة كساد.

إلا أن "هارود" يعتقد أنه في ظل أوضاع الظروف لا بد أن يختلف معدل النمو الفعل عن معدل النمو المضمون.

### **ج .معدل النمو الطسعي :**

و هو أقصى معدل نمو يمكن تحقيقه، في ظل التطورات الفنية و حجم السكان و التراكم الرأسمالي و درجة التفضيل بين العمل و وقت الفراغ، و بافتراض وجود حالة عمالية كاملة ، و المعادلة الأساسية له هي :

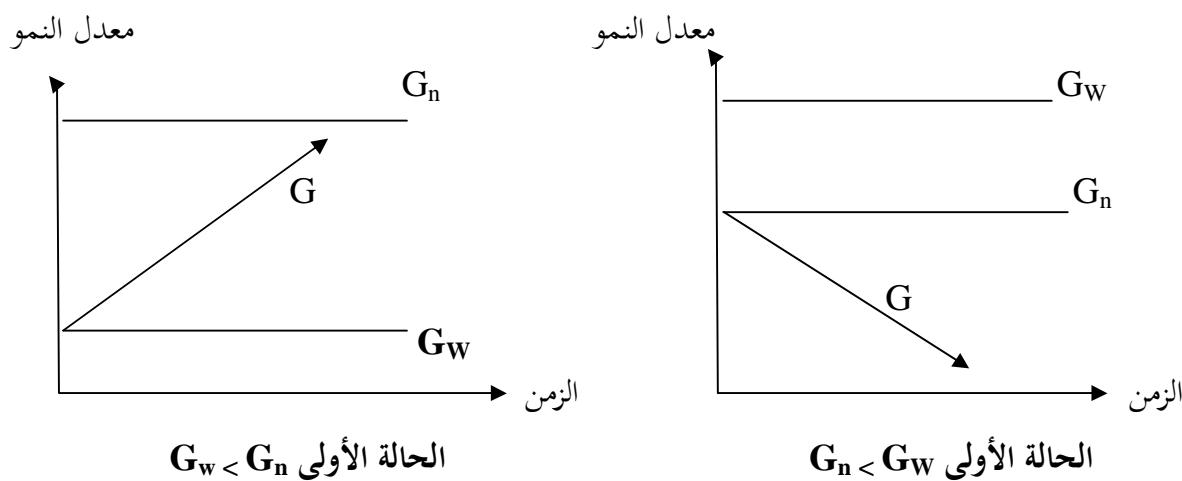
$$\mathbf{G}_n * \mathbf{G}_r = \mathbf{O}_r \neq \mathbf{S} \dots \dots \dots \quad (03)$$

و من خلال المعادلة تبرز لنا أهمية الميل المتوسط و الحدي للإدخار في النموذج، حيث أن معدل النمو الطبيعي قد يساوي أو لا يساوي معدل النمو المرغوب.

#### د. العلاقة بين $G_n$ , $G_w$ , $G$

يمكن دراسة العلاقة بين معدلات النمو الثلاثة من خلال الشكلين التاليين:

الشكل رقم ( 02 ) : العلاقة بين معدلات النمو عند " هارود " ١



المصدر: محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية، دار الإشعاع الفنية، مصر 1999.

من خلال الشكل رقم - 06 - نلاحظ أنه في الحالة الأولى معدل النمو المضمن أكبر من معدل النمو الطبيعي، وهذا ما يتربّع عليه ظهور حالة انكماش متتالي، حيث سيكون معدل النمو المضمن أكبر من  $Gn > GW$  فإن  $C > Cr$  وبالتالي سيكون هناك فائض في السلع الرأسمالية، مما يؤدي إلى خفض الطلب على الاستثمارات الجديدة ويعودي بالاقتصاد إلى حالة كساد، ومنه لابد من البحث عن كيفية تحويل جزء من المدخرات نحو طلب المنتجات.

في الحالة الثانية نلاحظ أن معدل النمو الطبيعي أكبر من معدل النمو المضمن، مما يعني ظهور تضخم متتالي حيث يكون معدل النمو المضمن أقل من معدل النمو الفعلي، حيث أنه عندما يكون  $Gn < Gw$  فإن  $Cr < C$  ومنه سيكون الطلب أكبر من العرض، مما يؤدي إلى أن تكون الاستثمارات المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية، ويعودي بالاقتصاد إلى حالة تضخم ومنه لابد من البحث عن كيفية زيادة حجم المدخرات الموجهة للاستثمار.

<sup>1</sup> - محمد مدحت مصطفى، سمير عبد الظاهر أحمد ، مرجع سابق، ص134 .

**ب- نموذج دومار :**

كتب "دومار" مجموعة من المقالات حول فكرة تحديد معدل نمو الدخل الوطني يحافظ على مستوى العمالة، وقد جمعت و نشرت في كتاب بعنوان مقالات في نظرية النمو الاقتصادي عام 1957 ، و لقد حاول حديد حجم الاستثمارات المطلوبة التي يمكن أن يجعل الزيادة في الدخل تتساوى مع الزيادة في الطاقة الإنتاجية، و بالتالي يتحقق التشغيل الكامل . وكان الحل المستخدم هو إيجاد علاقة بين الطلب الإجمالي و العرض الإجمالي من خلال الاستثمارات. و بالإضافة إلى لافتراضات العامة النموذج افترض دومار أن:

- جميع مفاهيم الدخل و الاستثمارات و الادخار المستخدمة في النموذج تمثل قيم صافية، أي بعد خصم.
- الاستقطاعات الخاصة بكل منهم.
- جميع القرارات الاقتصادية تتم لحصياً وبدون فوائل زمنية مما يعطي إيحاء باستمرارها .
- ثبات مستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.
- ويتمثل نموذج "دومار" من خلال فكرة التوازن بين الزيادة الحقيقة في جانب العرض ( زيادة الاستثمارات ) و الزيادة الحقيقة في جانب الطلب ( زيادة في الدخل )، و ذلك على النحو التالي:

**1- جانب العرض :**

افترض دومار أن قيمة الطاقة الإنتاجية السنوية الحقيقة والمعبر عنها بمعدل الاستثمارات  $I$  سوف تتساوى مع نسبة الزيادة في الدخل الحقيقي الناتجة عن زيادة رأس المال  $S$  ومنه فإن  $I=S$  إلا أن هناك نفقات استثمارية تمت في الماضي وعليه فإن الزيادة الحقيقية في الطاقة الإنتاجية تكون أقل من نسبة الزيادة في الدخل الحقيقي، وهذا الفرق يطلق عليه دومار بالطاقة الاجتماعية الكامنة ويرمز لها برمز  $\Theta$ ، والتي تمثل أيضاً الزيادة في الطاقة الإنتاجية الكامنة لكل وحدة من النقد المستثمر. حيث أن  $\Theta I$  إجمالي صافي الزيادة في الناتج التي يستطيع المجتمع تحقيقها، وتمثل جانب العرض في النموذج.

**2- جانب الطلب :**

و من خلال ذلك يلاحظ أنه وللحافظة على حالة مستمرة من العمالة الكاملة، لابد وأن ينمو الاستثمار و الدخل بمعدل سنوي ثابت، يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار. و يوضح النموذج مدى عدم استقرار النمو الاقتصادي في النظام الرأسمالي، حيث إذا كان الاستثمار يحدث زيادة أكبر في الدخل عنها في الطاقة الإنتاجية، فسوف يكون هناك عجز نسبي في المعدات الإنتاجية مما يدفع بتزايد الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل . ومن ناحية أخرى إذا كانت الزيادة في الدخل أقل من الزيادة في الطاقة الإنتاجية فسوف يحدث ذلك قوى تعمل في الاتجاه المعاكس للنمو، و هذا ما توصل إليه "هارود" و لذلك سمي النموذج بنموذج "هارود- دومار"<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد ، مرجع سابق، ص 134-146.

## أسس و مفاهيم النمو الاقتصادي و نظرياته

وبعد استعراض كل من نموذجي "هارود" و "دومار" وتبين مدى التشابه بينهما، إلا أنه نرصد بعض الفروق التي يمكن أبرزها في النقاط التالية:

- اهتم "دومار" بحساب الزيادة في الإنتاج المتحصل عليها من خلال الاستثمار الجديد وهي ، أما "هارود" فإنه اهتم بعدد وحدات الاستثمار الجديد اللازمة لإنتاج وحدة إضافية.
  - يستند "هارود" إلى التصرف السلوكى للمتبحجين بين ارتفاع الطلب على الناتج الجارى و تراكم رأس المال، أما "دومار" يستند إلى العلاقة الفنية بين تراكم رأس المال و نمو الطاقة الكامنة للإنتاج.
  - يستند "هارود" إلى فكرة المعجل أما "دومار" فيستند إلى فكرة المضاعف.

-4 النموذج القاعدي لسلوك :

فرضیات النموذج \*

- الأسر مكونة من متاجين و مستهلكين.
  - الدول لا تنتج و لا تستهلك إلا سلعة واحدة ، بمعنى أنه لا توجد تجارة دولية أي أن الاقتصاد مغلق و العرض يكون مساوي الطلب و الاستثمار مساوي للإدخار.
  - التكنولوجيا خارجية ، حيث أن الشركات لا يمكنها تغييرها عن طريق الإنفاق على البحث و التطوير.
  - دالة الإنتاج تحقق الشروط التأكيد من أن المشتقة الأولى موجبة ، و المشتقة الثانية سالبة

$$F'(.) > 0, F''(.) < 0$$

- تميز دالة الإنتاج بأن عوامل الإنتاج ذات غلة ثابتة بمعنى إذا ضاعفنا العمل و رأس المال بنسبة معينة فإن تأثيرها على كمية الإنتاج سيكون بنفس النسبة.

$$mY=F(mK, mAL)$$

فرضية عوائد الحجم الثابتة تمت صياغتها من بين الأمور الأخرى لتسمح بالتحليل من حيث دخل الفرد ، نفرض أن هذا الاقتصاد متتطور كفاية ، في الاقتصاد الأقل تطور العوائد تكون متزايدة بافتراض أن  $m=1/AL$  فإنه يمكننا الحصول على دالة إنتاج الاقتصاد الكلّي و نعبر عنها بنتائج كل وحدة من العمل الفعال و نكتب:  $Y=F(K)$

**Y: هو ناتج العامل الفعال**

$K$  : كثافة رأس المال بالنسبة للعامل الفعال<sup>1</sup>.

- الفرضية الأهم في هذا النموذج و التي تميزه عن نموذج "هارود دومار" ، هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل و رأس المال ، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة  $L/K$  يمكن تعديل مر النمو عبر الزمن نحو التوازن ، و أحده كدالة لذلك دالة كوب دوغلاس ، ذات غلة الحجم الثابتة.

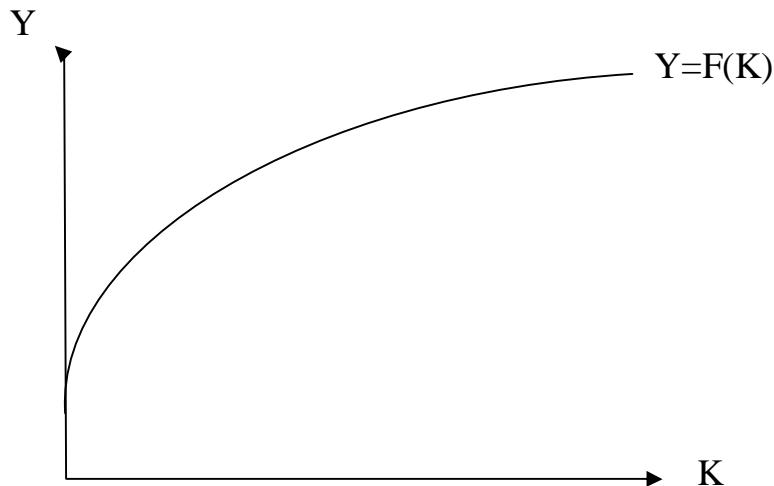
$$Y = F(K, L) = K^a L^1 \dots \dots \dots \quad (1)$$

$$\gamma = \gamma/k = Q(k) \dots \quad (2)$$

<sup>1</sup> - Alexandre Nshue M.mokime ,Modèles de croissance économique , kinchasa ,juillet 2012,pp 08 :09

$$y = Q(k) = k^a \dots \dots \dots \quad (3)$$

الشكل رقم (03) : منحنى يمثل الإنتاج بالنسبة للعامل الفعال



-Alexandre Nshue M.mokime ,Modèles de croissance économique , kinchasa ,juillet 2012,p 09

يوضح هذا المنحنى تناقصية رأسمال الفردي.

المعادلة الرئيسية الثانية في نموذج "سولو" تتعلق بترابع رأسمال عبر الزمن ، حيث لدينا

$$K^* = dk/dt = I - \delta K \quad (4)$$

و منه فإن التغير في رأسمال هو يساوي الفرق بين الاستثمار و الاهلاك في رأسمال ، الاهلاك بالنسبة الثابتة

$\delta$  و بما أننا في ظل اقتصاد مغلق فإن التوازن يتضمن بالضرورة ، تساوي الاستثمار  $I$  مع الادخار  $s$  التوازن في سوق السلع و الخدمات ، و نكتب:

$$I=S=sY$$

$$K^* = sY - \delta K \quad (5)$$

و من جهة أخرى لدينا:

$$K=K/L \Leftrightarrow \log(k) = \log(k) - \log(L)$$

$$\Leftrightarrow d\log k/dt = k*/k = K*/K - L*/L = sY - \delta K/K - L*/L \quad (6)$$

و حسب معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن ، بافتراض التوازن في سوق العمل فإننا نكتب:

$$L*/L = n \Leftrightarrow d\log L/dt = n \Leftrightarrow \log(L) = \int ndt = nt + c_0$$

$$\Rightarrow L_t = e^{nt+c}, L_0 = e^c$$

$$\Rightarrow L_t = L_0 e^{nt}.$$

و عليه تصبح المعادلة كالتالي:

$$k^*/k = sY/K - \delta - n = sy/k - \delta - n$$

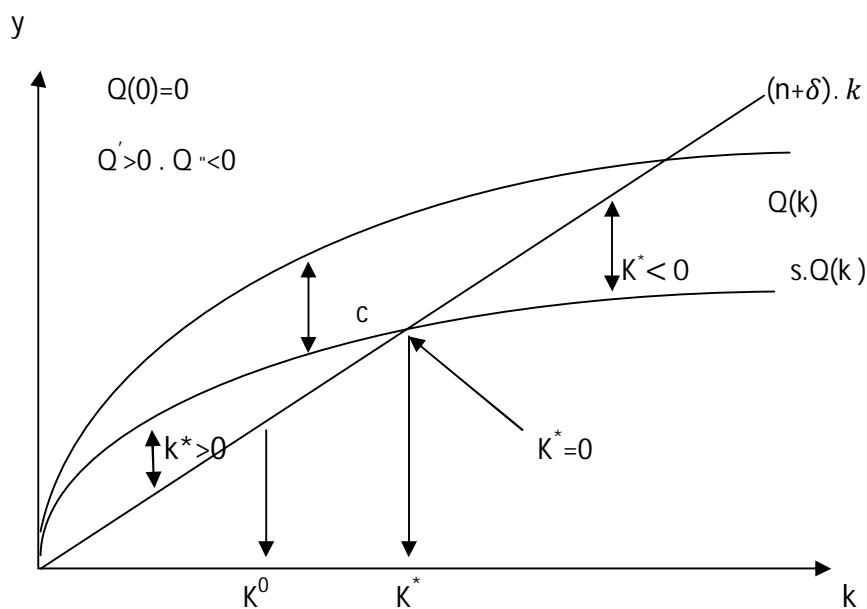
و منه تصبح المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو رأس المال الفردي

$$k^* = sQ(k) - (\delta + n) \cdot k \quad (7)$$

\* التمثيل البياني :

المعادلتان الأساسية لنموذج "سولو" هما المعادلتان (3) و (7)، فإذا كان الاقتصاد ينطلق من الحالة الأولية الأصلية ، فإن المعادلة الأولى تعطينا من أجل كل فترة كمية من الإنتاج والاستثمار، و المعادلة الثانية تعبر عن الطريقة التي تحدد فيها هذه العناصر تراكم رأس.

الشكل رقم (04) : التمثيل البياني لمخطط "سولو"



المصدر: محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية، دار الإشعاع الفنية، مصر 1999 ص 185.

يمثل هذا المنحني كل معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي ، حيث تعطى نسبة التغير في  $K$  بالفرق بين المحننين  $k^{n+\delta}$  و  $s.Q(k)$  و عند تقاطع هذين المحننين نجد :

$$k^*/k = 0 \Leftrightarrow k^* = k,$$

و في الحالة التوازنية ، خارج هذه الحالة يكون لدينا:

$$\begin{aligned} K^1 &< k^*, & k^* &> 0 \\ K^0 &> k^*, & k^* &< 0 \end{aligned}$$

**الحالة الأولى:** رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد ، و يكون لدينا ما يسمى بتعزيز ، تقوية رأس المال في الاقتصاد.

**الحالة الثانية :** رأس المال الفردي يتناقص و هو ما يسمى بتوصيع رأس مال.

## 5 - نموذج سولو مع التقدم التقني:

إذا كانت دالة الإنتاج من الشكل العام  $F(K, L)$  يمكن النظر إلى التقدم التقني  $A$  على لأنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من مختلف تأثيرات التقدم العلمي.

التقدم التقني الذي يعهد إنتاجية رأس المال يأخذ الشكل  $Y = F(AK, L)$  يسمى هذا النوع ، من التقدم التقني تقدم حيادي من وجهة نظر "سولو" .

و غالباً ما يستخدم التقدم التقني الذي يعهد إنتاجية العامل لدراسة النمو طويل المدى و يتم افتراض أن التقدم التقني ينمو بمعدل ثابت  $g$  بمعنى أن  $G(A) = g$  .

## 6 - نموذج ميد<sup>1</sup>:

نشر "مید" عام 1961 محاولته لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن، وفقاً لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي، في كتابه بعنوان (النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي). وقد بناء نموذجه على مجموعة من الافتراضات:

- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة الكاملة في الأسواق .
- ثبات عوائد السعة .
- كل من السلع الرأسمالية والاستهلاكية يتم إنتاجها محلياً .
- الشكل الوحيد لرأس المال هي المعدات ولآلات مع افتراض تشابهاً .
- ثبات أسعار السلع الاستهلاكية .
- هناك استخدام كامل للأرض والعمل.

<sup>1</sup> - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد ، مرجع سابق ، ص 199- 201.

- إمكانية إحلال كامل بين السلع الرأسمالية بعضها البعض وبين السلع الاستهلاكية بعضها البعض .
  - ثبات نسبة الإهلاك السنوية للآلات.
  - لقد حدد "ميد" العناصر الأساسية المحددة للنمو الاقتصادي عبر الزمن، حيث افترض ثبات كل من معدل النمو السكان و معدل النمو التكنولوجي ، فإن معدل النمو يتحدد أساسا وفق سلوك كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال و حجم الادخار و الناتج الحدي لقوة العمل عبر الزمن.
  - عند ثبات كل من معدل نمو السكان و النمو التكنولوجي مع زيادة المدخرات فسوف يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من رأس المال، و بالتالي تنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال هذا ما يمكن تخيه في حالة إحلال رأس المال محل كل من العمل و الموارد الطبيعية، و من ذلك يمكن القول من أن ثبات معدل نمو السكان فإن معدل نمو الدخل الفردي سوف يعتمد على معدل تراكم رأس المال و معدل التقدم التكنولوجي، و تكون المعادلة من الشكل:
$$Y=F(K, L, N, T)$$

Y: الناتج الصافي أو الدخل الوطني.

K: المخزون الفعلي لرأس المال.

L: قوة العمل.

N: الأرض و الموارد الطبيعية.

T: الزمن المؤثر على التقدم التكنولوجي.

و بافتراض ثبات القدر المتاح من الأرض و الموارد الطبيعية تكون المعادلة كالتالي:

$$\Delta Y/Y = [VK/Y \cdot \Delta K/K] + [WL/Y \cdot \Delta L/L] + [\Delta Y/Y^i]$$

$\Delta/Y$ : معدل النمو النسبي للناتج.

$\Delta K/K$ : معدل النمو النسبي لمخزون رأس المال.

$\Delta L/L$ : معدل النمو النسبي لقوة العمل.

$\Delta Y/Y_i$ : معدل النمو النسبي التقدم التكنولوجي خلال السنة.

**VK/Y:** الناتج الحدي النسبي لرأس المال ويرمز له بالرمز U.

WL/Y: الناتج الحد النسبي للعما، ويرمز له بالرمز Q.

و منه تكون المعادلة الأساسية لنموذج "ميد" من الشكاكا:

.....(1)

## أسس و مفاهيم النمو الاقتصادي و نظرياته

و حسب هذه المعادلة فإن معدل نمو الناتج  $y$  هو مخلصة لثلاث معدلات مرجحة للنمو، وهي معدل النمو مخزون رأس المال  $k$  مرجع بالنتائج الحدي لرأس المال  $U$  ومعدل نمو السكان  $L$  مرجع بالنتائج الحدي لقوة العمل  $Q$  ومعدل النمو التكنولوجي.

و بـأأن معدل النمو الحقيقـي يقـاس بمـعدل نـمو الدـخل الفـردي، فإن مـعادلة "مـيد" الأـساسـية والـخـاصـية بمـعدل نـمو الدـخل الفـردي من الشـكـل:

ومن خلال المعادلة نلاحظ أن معدل الدخل الفردي يزداد بطريقتين:

- زيادة المعدل الحقيقي لنمو رأس المال  $k$  مرجح بنتائج الحدود النسبية U.
  - زيادة التقدم التكنولوجي.

- 7 - نموذج رومر (أثر الخبرة و انتشار المعرفة)<sup>1</sup> :

في عام 1986 طرح "رومر" فكرته الأساسية و التي تتمحور حول الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، هذه الفكرة التي كانت بثابة نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، حيث افترض "رومر" الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، فالمؤسسة التي ترفع من رأس المال المادي يمكنها في نفس الوقت أن تستغل ذلك التطور في التعلم من الإنتاج بأكثربفعالية و هذا الدور الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يطلق عليه التمرن عن طريق الإستثمار. زيادة على ذلك يفترض "رومر" فرضيا ثانيا يتمثل في أن المعرفة المكتشفة تسري أنيا و في كامل الاقتصاد و إذا تم الإشارة للمعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر  $A_I$ ، هذا يعني أن التغير  $dt_I/dt$  يمثل التعلم الكلي للإقتصاد، و هو يتنااسب مع التغير في مخزون رأس المال  $K_I$  و منه دالة الإنتاج هي :

$$Y_I = F(K_I; K_L; \dots)$$

**F:** تحقق الخصائص النيوكلاسيكية المتمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، و وفرات الحجم ثابتة بالإضافة إلى الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.

<sup>١</sup> - صواليبي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع إقتصاد قياسي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسبيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 50.

إذا كان كل من  $K$  و  $L_I$  ثابتين، فحسب نموذج "سولو"  $K_I$  ذات مردودية متناقصة، و من أجل أي قيمة تأخذها  $L_I$  فإن دالة الإنتاج متGANسة من الدرجة الأولى في  $K_I$  و  $K_I$  ، و بالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الإجتماعية لرأس المال.

و بتحديد دالة الإنتاج باستخدام دالة "كوب دوغلاس":

$$T_I = A \cdot (K \cdot L)^{1-\alpha}$$

حيث :  $0 < \alpha < 1$

$$Y_I = Y_I / L_I \quad \text{و} \quad K_I = K_I / L_I \quad \text{و} \quad K = K / L$$

و بوضع

$$Y / K = F(L) = A \cdot L^{1-\alpha} \quad \text{و} \quad Y_I = K_I / K$$

يكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالإشتغال بالنسبة لـ  $K_I$  بثبيت  $K$  و  $L$  و بتعويض  $K_I = K$  تحصل على :

$$dY_I / dK_I = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha}$$

و منه فإن الناتج الخاص لرأس المال بالإشتغال بالنسبة لـ  $K_I$  بثبيت  $K$  و  $L$  و بتعويض  $K_I = K$  تحصل على :

$$dY_i / dK_i = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha}$$

و منه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع  $L$  و هو غير مرتبط بـ  $K$  و عليه فإن التعلم عن طريق التمرن و انتشار المعرفة يلغى الميل نحو تناقض المردودية، و هو أقل من الناتج المتوسط و هذا لكون  $\alpha < 1$ .

## 8 - نموذج بارو (دور الدولة في النمو الاقتصادي)<sup>1</sup>:

في عام 1990 قدم "بارو" نموذجه الذي أشار فيه إلى أن النشاطات الحكومية هي مصدر النمو الداخلي، حيث يفرض أن الحكومة تشتري جزءاً من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجاناً و من غير مقابل إلى المنتجين الخواص، طما يفترض أشاً أن المشتريات المتعلقة بالسلع  $G$  ليس لها منافسين و ليست وحيدة، و المؤسسة في حال إستخدامها لهذه السلع لا تعتمد إلى تخفيض الكميات من السلع الأخرى التي تستخدمها، كما أن كل مؤسسة تستعمل محمل السلع. و يؤكد "بارو" على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدودة، و هو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة  $i$  تأخذ الشكل التالي:

$$Y_i = A L_i^{1-\alpha} \cdot K_i^\alpha \cdot G^{1-\alpha}$$

<sup>1</sup> - صواليلي صدر الدين، نفس المرجع السابق ص 55.

و مع :  $0 < \alpha < 1$  و بافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت  $i$ .  
و خلص "بارو" إلى أن أثر الحكومة على النمو هو محصلة أثرين إثنين، الأول هو الأثر السلبي للضريبة على الناتج  
المحدي لرأس المال الصافي من الضريبة، و الثاني هو أثر إيجابي على الخدمات العمومية.

### ٩- نموذج لوکاس (النمو الداخلي ذو القطاعين):

ينطلق هذا النموذج من فرضية أن تكون دوال الإنتاج بالشكل التالي:

$$Y = C + K + K = A(vK) - (uH)^{1-\alpha}$$

$$H + \delta H = B(1+u)H$$

و بوضع  $W = K/H$  و  $X = C/K$  و  $W = K/H$  و بالاستعانة بالتعظيم الديناميكي يمكن الحصول على معدل نمو  $g_C$  للاستهلاك  
و معدل نمو  $g_u$  لـ  $u$ .

$$g_C = (1-\Theta) \cdot [\alpha A \cdot u^{1-\alpha} \cdot W^{-(1-\alpha)} - \delta \cdot p]$$

$$g_u = B \cdot (1-\alpha) / \alpha + Bu \cdot X$$

لها قيم ثابتة ومعدل نمو مشترك لكل منها  $X, W, U$  وفي الحالة النظامية فإن كل المتغيرات

$$g^* = 1 / \Theta \cdot [B - \delta \cdot p]$$

و الرأس المال البشري موزع بين القطاعين بقيمة  $u$  التالية:

$$u = [(\Theta-1) / \Theta] + [(p + \delta - (1-\Theta)) / B \Theta]$$

## خلاصة

إن لدراسة النمو الاقتصادي أهمية كبيرة في تحليل الواقع الاقتصادي لأي بلد ، إذ إن نمو الناتج الوطني الحقيقي هو مقياس يعبر عن الزيادة في إنتاج البلد من السلع و الخدمات المختلفة، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات العامة الدالة على تطور الوضع الاقتصادي ، و لقد نشأت النظرية الاقتصادية عبر عدة مراحل و يعتبر المفكرين التجاريين أول من اهتم بموضوع زيادة الثروة للبلد، ثم ظهرت أفكار المدرسة النيوكلاسيكية في تاريخ الفكر التنموي بالكثير من الآراء و لا زالت الأبحاث في هذا المجال قيد الإنجاز من أجل إيجاد النموذج الملائم لتفسير ظاهرة النمو الاقتصادي بأكثر فعالية.

فالنمو الاقتصادي يقتصر على التغيرات التي تصيب الناتج الوطني ، فهو يعني الزيادة في متوسط نصيب الفرد الحقيقي ، دون ربطه بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية و اقتصادية و الاجتماعية و عكسه الركود و الكساد ، و يمكن أن يتحقق من ضمن الدورة الاقتصادية و التكنولوجية القائمة، ضمن وضع السكان في أفق زمني قصير، أما التنمية فهي أشمل و تعني أكثر بكثير من النمو الاقتصادي، فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام و أساسى و مكون رئيسي من مكوناتها مقرورنا بحدوث تغير في المياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية في المجتمع المحلي و العلاقات التي تربطه بالنظام الاقتصادي و السياسي العالمي ، و ينتج عن ذلك زيادة تراكمية و مستمرة في مستوى دخل الفرد الحقيقي ، و اقتران ذلك مع آثار ايجابية غير اقتصادية و هذا ما يعرف بالتنمية المستدامة.

إن الأداء الضعيف لنماذج النمو النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو طويلة الأجل أدى إلى عدم قبولها، مما دفع إلى ظهور نماذج النمو من الداخل في منتصف الثمانينيات و التي اعتبرت أن التقدم التقني هو عامل داخلي يتحدد داخل معادلة النمو تحكم به الدولة، و أن هذا التقدم في أي بلد يعتمد على حجم الإنفاق على نشطات الابتكار و التطور و على الكوادر المتخصصة في مراكز البحث و التطوير، فقد اهتمت هذه النماذج الجديدة للنحو إلى جانب رأس المال المادي برأس المال البشري و العمل على تنمية عن طريق التعليم و تنمية روح الإبداع و الابتكار و الذي يعتبر مصدراً أساسياً من مصادر النمو الاقتصادي يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي و يضمن استقراره و استمراره على المدى الطويل، و أنه إذا كانت السياسات الحكومية ملائمة و فعالة فإن معدل النمو الاقتصادي يمكن أن يزداد باستمرار و خاصة ذا قادت هذه السياسات إلى رفع الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة و إلى زيادة عدد الابتكارات و الابتكارات فزيادة الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم و التدريب ستصاحبه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد، و إن حماية الدولة لحقوق الملكية الفكرية سوف تقدم الحافز لنشاطات البحث و التطوير عن طريق شعور الشركات بالأمان و الدعم، و كذلك أولت نظرية النمو الداخلي و الاهتمام برأس المال الخاص و رأس المال العام.

# الفصل الثالث

دراسة تحليلية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

في الجزائر 2001-2016

تمهيد:

شهدت العقود القليلة الماضية عددا من الدراسات التي تبحث في العلاقة القائمة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، و قد اهتمت هذه الدراسات النظرية و التطبيقية بتحديد دور التجارة الخارجية في عملية التنمية و النمو الاقتصادي، و دلت نتائجها رغم الاختلافات القائمة بينها من حيث طبيعة البيانات و نوعها و أساليب تحليلها على الدور الابيجابي للتجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي.

لقد ساعدت برامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر في تحقيق أهداف السياسة المالية و لو بشكل نسيبي منها تحسين المستوى المعيشي للأفراد و إنشاء بنية قاعدية و بناء هيكل و مؤسسات و مختلف المشاريع المتمثلة في إنشاء الطرق و الجسور و بناء مطارات و موانئ و المستشفيات و ربط السكك بالغاز الطبيعي و الكهرباء و كذلك انجاز المشاريع الضخمة.

و سنحاول في هذا الفصل بيان أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام معطيات و ملخصة في جداول، أخذت من قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصاء و عدة موقع في الانترنت للفترة 2001-2016 من حيث: اختبار العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي و قد قسمنا الفصل الأخير

من بحثنا إلى ثلاثة مباحث :

**المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر.**

**المبحث الثاني: برامج إنعاش و دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.**

**المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2016 .**

### **المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر<sup>1</sup>**

إن أهمية التجارة الخارجية كبيرة في العالم كله و الجزائر تشارك في هذا الاهتمام ، حيث سعت منذ استقلالها إلى بناء اقتصادها و ذلك بالارتكاز على قطاع التصنيع الذي يتطلب معدات و تجهيزات و تكنولوجيا عالية ، لذا وجب عليها زيادة الرصيد من العملات الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات ، و بالتالي فإن تطور التجارة الخارجية يساعد على الرفع من مستوى الاقتصاد الوطني فالنمط التجاري كان نمط حر لكن بخاصية أساسية، أغلب المعاملات الاقتصادية تتم بين الجزائر و فرنسا، بعدها اختارت الجزائر النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي لم يكن اقتصاد مغلق و بعد الثمانينيات كان ما يسمى بأول انفتاح للتجارة الخارجية وفق التسهيلات و الترسيرات المسقبقة بعدها سائد حاليا في الجزائر اقتصاد تجاري مفتوح وفقا لشروط صندوق النقد الدولي.

و عليه تطرقنا في هذا المبحث من الفصل الثالث إلى :

- مراحل تطور سياسات التجارية الخارجية في الجزائر
- خصوصية التجارة الخارجية في الجزائر
- آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الدولية

### **المطلب الأول: مراحل تطور سياسات التجارية الخارجية في الجزائر**

سنحاول فيما يلي التعريف مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ الإستقلال إلى غاية مرحلة الإنفتاح التجاري في ظل اقتصاد السوق .

#### **- المرحلة الأولى : 1963-1970 :**

هذه المرحلة عرفت سلسلة من الإجراءات كانت تهدف لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية و تخليصها من التبعية للقوى الاستعمارية ، و هذا بإقامة علاقات اقتصادية أوسع مع البلدان الأخرى كما تمثلت لأدوات المستعملة في هذه المرحلة في الحرية من جهة و نظام الحصص الاتفاقيات الشائبة من جهة أخرى.

#### **- المرحلة الثانية 1971 - 1977 :**

تميزت هذه المرحلة باحتكار مسیر من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة ، و رقابة مقيدة للتجارة الخارجية لا سيما فيما يخص الاستيراد و تمثل هذه القيود أساسا في:

<sup>1</sup> - محمود حميدات، مدخل إلى التحليل النقدي، دار هومة لنشر، الجزائر، سنة 1996 ص 15  
- 70 -

- تفويض الإدارة بمتابعة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات ما بين المؤسسات الوطنية والأجنبية
- إقرار تراخيص الإجمالية للواردات وتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات.
- التخلّي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال ، و هذا عملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية تحطيم كافة المبادرات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة.

### - المرحلة الثالثة: احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1978-1987<sup>1</sup>:

عرفت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية و الذي يقصد منه إقصاء المتعاملين الخواص من مجال التجارة الخارجية كما حدد فترة انتقالية تميزت بتوسيع النظام السابق للواردات ليشمل مجال الصادرات ، و بهذا الإجراء أصبح النشاط التجاري الذي لا يخضع لنظام الاحتكار خاضعا لنظام التراخيص.

#### 1- حصة الاستيراد:

تلّجا الدول إلى الوسائل التجارية في فرض قيود على تجاراتها الخارجية مع العالم الخارجي مستخدمة في ذلك حصة ، وهي عبارة عن قيود على الاستيراد وأحيانا على التصدير حيث أن السلطات تحدد الكميات التي يمكن استيرادها من السلع خلال فترة معينة و يؤدي نظام الحصص وظيفة مماثلة لوظيفة الرسوم الجمركية.

وضعت الجزائر الإطار العام لحصة الاستيراد حسب المرسوم سنة 1963 و هو يعمل على تحديد مسبق لكمية السلع المستوردة ، و قد شرع تطبيقه رسميا في جوان سنة 1964 إن هذا الإجراء المطبق على سلع يقوم على احترام بعض الحدود الكمية فيما يخص استيرادها و هذا لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تمثل سياسة نظام الحصص بجزء رقابة المبادرات الخارجية لصالح خدمة التنمية و تحكم الدولة في توجيه تيارات الاستيراد حسب كل منتج و منطقة.
- الإشراف على اقتصاد العملة الصعبة ، و توزيعها حسب الضرورة و من ثم تمكن للدولة حماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير المتساوية و كذلك الحافظة على نظام التشغيل.
- تحاول الدولة من وراء ذلك الحصول على ميزان تجاري متوازن من جراء معاملاتها الخارجية.

1 - محمود حميدات، مدخل إلى التحليل النقدي، مرجع سبق ذكره ص 16  
- 71 -

● من هنا يمكن أن نضع إطار حصر الاستيراد يستجيب في كل الحالات المحاولة إلزامية إلى تحطيط الواردات الجزائرية.

لقد عمل هذا القانون على تكريس احتكار الدولة الشامل على إجمال عمليات التجارة الخارجية.

**أ - على مستوى الاستيراد:**

جاء هذا القانون لتكريس ثلاثة مفاهيم.

**1- المعامل حسب مفهوم القانون:**

فالدولة تمارس الاحتياط عن طريق وسيط و الوسيط هو كل تنظيم عمومي له صفة وطنية ، وبصورة عامة هو لكل مؤسسة اشتراكية لها طابع وطني بما في ذلك الدواوين و الم هيئات العمومية و الإدارية.

**2- نظام AGI (الرخصة الإجمالية للاستيراد) :**

و جاء تدعيمًا للإصلاح 1974 بإلزامية اللجوء إلى AGI مع التوطين لدى البنك و يكون مبلغ الرخصة موزع حسب الوضعية في التعريفة الجمركية و أي محاولة تغيير هذه التعريفة إلى وضعية أخرى من طرف المؤسسة فتعتبر مخالفة.

**2-1 - رخصة إجمالية للاستيراد خاصة بالقواعد المنتجة:**

و تقدم هذه الرخصة للقطاعات الإنتاجية أي التي تقوم بتحويل المواد التي تستوردها من الخارج ، و هذه الرخصة لها نظامها الخاص حيث أنها تسمح بتحويل الاعتمادات المالية من مركز إلى آخر بدون رخصة مسبقة من كتابة الدولة الخارجية.

و المواد التي تسوق في إطارها لا يمكن ان تسوقه على حالتها إلى موجب رخصة استثنائية مقدمة من طرف كتابة الدولة للتجارة الدولية.

**2-2 رخصة إجمالية للاستيراد خاصة بالقطاع التجاري:**

يقدم هذا النوع المؤسسات الاحتياطية ذات النشاط التجاري كمؤسسة التموين الغذائية (EDIPAL) و المؤسسة الوطنية للشاحنات الصناعية (SNVI) فكلتا المؤسستين تحترم نوع من البضاعة التي تشترطها ثم تعيد بيعها على حالتها الأصلية في هذا النوع لا يسمح التحويل بين المراكز إلا بموجب رخصة من كتابة الدولة الخارجية.

### 3 - مبدأ إلغاء الوسطاء:

فمفهوم الوسيط في التجارة الخارجية هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بإعداد التفاوض و الاتفاق أو تنفيذ صفقة أو عقد يحصل من خلاله على المقابل أو الامتياز من أي طبيعة كان لفائدة طرف آخر ، أي أن الوسيط هو المتعاقد لصالح متعامل عمومي وطني.

إذا تم استبعاد وإلغاء هؤلاء الوسطاء كونهم أصبحوا يمثلون مصدر تكاليف مرتفعة تتعكس على أسعار الشراء و عليه أصبحت الدولة هي الوحيدة التي تقوم بتعويض الاحتياطي للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الوطني.

أما القطاع الخاص فإمكانه أن يمول نفسه بنظام الحصص للاستيراد السابق ذكره حيث تحصل المؤسسات الوطنية الخاصة بموجبه على المواد الأولية و مواد نصف مصنعة ، أما بالنسبة للمؤسسات الأجنبية فيجب أن تكون لها عقد عمل.

#### ب - على مستوى التصدير:

بالرغم من الاعتماد الشبه الكلي للصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات فإن قطاع التصدير قد تم احتكاره بصورة شبه مطلقة من طرف مؤسسة سونا طراك ، تراوحت نسبة الصادرات الجزائرية من المحروقات ما بين 97% و 99% من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة.

### - المرحلة الرابعة: تحرير التجارة 1989-2000<sup>1</sup>:

عرفت التجارة الخارجية الجزائرية بداية من سنة 1989 عدّة إصلاحات و ذلك بصدور العديد من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في النشاط الاقتصادي إذ أنه يعتبر قانون المالية 1990 أول خطوة في اتجاه إلغاء إجراءات النظام القديم التي كانت تمثل في البرنامج الشامل للاستيراد (P.G.I) ميزانية العملة الصعبة و عوضت هذه الأخيرة بمخطط تمويلي خارجي تحت إشراف البنوك مباشرة ، و هذا تكريساً للمبدأ العام الذي يقضي أن الحصول على العملة الصعبة قرار يتخذه البنك باعتبار الهيئة المخولة و التي لها الصلاحيات لذلك ، و باعتبار أن التجار الخارجية أساسها العلاقات المباشرة بين البنك و المتعامل التجاري.

و هكذا ففي أوت 1990 و عن طريق المادة 41 من قانون المالية التكميلي لسنة 1990 ، ثم 13 فيغري 1991 عن طريق إصدار مرسوم تنفيذي يتعلق بشروط التدخل في عمليات التجارة الخارجية و تقرر تحديدها دون تمييز بين متعامل من القطاع العام أو من القطاع الخاص.

و منذ هذا التاريخ فإن البنك يعتبر المنظم الوحيد للتجارة الخارجية التي أصبحت تخضع لمعايير مالية كقدرة المؤسسة على الدفع لدى البنك بالدينار و التي نصت عليها التعليمية 91/03 الصادرة في 21/04 من

1 - محمود حميدات، مدخل إلى التحليل النقدي، مرجع سبق ذكره ص 17  
- 73 -

البنك الجزائري و التي تفرض البحث عن تمويل خارجي للعمليات التي تفوق 02 مليون دولار ، و منه يمكن إعطاء الملاحظات التالية المتعلقة بهذه المرحلة.

لقد كان اهتمام السلطات خلال هذه الفترة في تحديد التجارة الخارجية ، هذه العملية التي جاءت بكثير من الأخطاء للاقتصاد الوطني.

حيث أنها لم تعطي النتائج الازمة و المرجوة ، فمن جهة مصادرنا من العملة الصعبة كانت تتناقص مع مرور الوقت ، و من جهة أخرى كان الباب يفتح في كل مرة لأي نوع من الاستيراد مع إمكانية الحصول على العملة الصعبة، حيث كان يتشرط فقط أن يكون المعامل الجزائري له القدرة على الدفع بالعملة الصعبة ، و هكذا كانت السوق الجزائرية مكداة بمواد الاستهلاكية القدرة على الدفع بالعملة الصعبة و النتيجة كانت الاستمرار في المديونية .

و لتفادي النقائص جاءت التعليمية الحكومية 625 لتوجيهه و تأثير عمليات التجارة الخارجية حسب الإمكانيات الوطنية من العملة الصعبة ، و لهذا تأسست اللجنة (AD-HOC) المكلفة بمتابعة عمليات التجارة الخارجية ، و هي ذات طابع انتقالي حيث يكمن دورها فيأخذ كل الإجراءات لضمان الاستعمال الأمثل للموارد المالية.

هذه التعليمية جاءت لتضع حد للمعايير السابقة المتعلقة بالحصول على التمويل و التي تعد من صلاحيات البنك بل من صلاحيات الدولة اللجنة (AD-HOC) كما ثم إعادة النظر في مجموعة من القوائم المتعلقة بمواد المرخص استيرادها ، حيث وضعت ثلاثة مفاهيم:

#### **1 - المواد الإستراتيجية:**

تشمل كل ما يتعلق بالمحروقات و المواد المستهلكة الأساسية و كذا عوامل الإنتاج ، هذه القائمة تستفيد من الحصول على العملة الصعبة بالدرجة الأولى.

#### **2 - المواد المتعلقة بالإنتاج و الاستثمار:**

تستفيد من العملة الصعبة عن طريق قروض حكومية أو متعددة الأطراف.

#### **3 - المواد الممنوعة من الاستيراد:**

و تضم المواد التي لا يمكنها الاستفادة من العملة الصعبة إلا باستعمال الحساب الخاص بالعملة الصعبة مثل: الحافلات ، الشاحنات ، الآلات الكهرومئزرية.... إخ مواد أخرى لا يمكن استيرادها و لو باستعمال حساب العملة الصعبة الخاص مثل : الفواكه ، الجبن ، اللعب..... إخ.

في هذه المرحلة سمح الإطار التنظيمي بتسهيل الموارد المالية الخارجية بانضباط رغم العراقيل و الصعوبات الإدارية التي ترافق بهذه الإجراءات.

إن تخصيص جزء هام من عائدات الجزائر من المحروقات لتسديد الديون الخارجية جعل إمكانية مواجهة الحاجيات الوطنية أمراً صعباً ، كما أن عملية إصلاح الوضعية الاقتصادية باستعمال الموارد الوطنية أثبتت الواقع محدوديتها مما أدى بالسلطات إلى اللجوء إلى الحل الخارجي و الذي يمثله صندوق النقد الدولي (FMI) .

و الذي أقترح على الجزائر إعادة جدولة الديون الخارجية ، و قد توصلت المفاوضات في أبريل 1994 إلى اتفاق أولي و الذي يقتضاه ثم الاتفاق على برنامج التصحيح الهيكلي ، و قد نص على عدة نقاط منها:

- تطوير القطاع الخاص.
- تقليص تدخل الدولة.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تحرير التجارة الخارجية في إطار صندوق النقد الدولي.

عرفت هذه المرحلة نتائج سلبية على مختلف الأوضاع سواء الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث وجدت السلطات نفسها على طاولة التفاوض مع صندوق النقد الدولي للمرة الثالثة ، من أجل التهوض باقتصادها و تجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها ، و التي زادت من حدة الإختلالات الهيكيلية ، و التي تعتبر قيوداً تعوق إعادة التوازن الداخلي و الخارجي و تمثل هذه القيود في النقاط التالية<sup>1</sup> .

- ارتباط شبه الكلي بقطاع المحروقات و الذي يمثل أكثر من 95% من حصيلة الصادرات.
- عجز الخزينة العمومية و هذا ما يحول دون تحقيق وثيرة نمو مرضية.
- عباء من خدمة الدين هذا ما أثر على الصادرات لا سيما بعد انخفاض أسعار النفط مما قلل قدرتها مواجهة الحاجيات الغذائية و كذا التنمية الاقتصادية.

هذه القيود دفعت بالسلطات إلى طلب مساعدات الصندوق الدولي من إجراء إبرام اتفاق و يتخد هذا الاتفاق أشكال عديدة تتمثل:

- حول التجارة الخارجية عن طريق تخفيض سعر الصرف ، و إلغاء الرقابة عن النقد الأجنبي أو تقليصها إلى الحد الأدنى ، تحرير الاستيراد من القيود خاصة بالنسبة للقطاع الخاص ، و كذلك إلغاء الاتفاقيات التجارية.
- حول علاج مشكل التضخم عن طريق تقليل عجز الميزانية العامة عن طريق تخفيض النفقات العامة ، و إلغاء تدعيم السلع.
- حول نقل عوامل الإنتاج من القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق ضمان عدم القيام بعملية التأمين و تقديم ضمانات و مزايا ضريبية للاستثمار الوطني والأجنبي.
- ضمان حرية تحويل الأرباح من البلدان الأصلية بالنسبة للمستثمرين الأجانب ، و تقليص نشاط القطاع العام و اقتصارها على القطاعات الإستراتيجية.

<sup>1</sup> - Guyonar Andréet Etienne Moin , Commerce Internationnal , deuxième édition 1992 p 52

إن النتائج الإيجابية التي توصلت إليها الجزائر من خلال برنامج الاستقرار طمأنت خبراء صندوق النقد الدولي وأعطت فرصة أخرى للجزائر لتحرير تجاراتها الخارجية و هذا ما يفسر دخول الجزائر في مفاوضات جديدة مع صندوق النقد الدولي للتوصيل إلى اتفاق لمدة ثلاثة سنوات 1995-1998 لاتفاق على تسهيل التمويل الموسع قصد تكملة برنامج الإصلاحات الهيكلية ، و إعادة الاستقرار الاقتصادي الوطني و تحطيم مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف.

هذا البرنامج أعطى ديناميكية جديدة للاقتصاد و ذلك بتحرير المحيط و المبادرات الحكومية و تشجيع الاستثمار و الإنتاج من أجل تقوية مؤسسات القطاع العام ، و إرساء نظام الصرف ذلك بإنشاء سوق النقد الأجنبي بين البنوك و الذي يمكنها من الاتجاه في العملة الأجنبية فيما بينها مع تحديد سعر الصرف عن طريق لجنة مشتركة من البنك الجزائري و البنك التجاري.

### **المطلب الثاني: خوصصة التجارة الخارجية في الجزائر**

مررت عملية خوصصت قطاع التجارة الخارجية بعد عدة مراحل و تطورت منذ سنة 1986 فعرفت عدة تحولات و تطورات في القوانين التي تنظمها و اصلاحات متفاوتة .

#### **أولا - التجارة الخارجية الجزائرية :**

لقد ورد في الفصل الثالث من الباب الثالث من الميثاق الوطني لسنة 1986 على أنه "لضمان استقلال البلاد الاقتصادي، يجب أن يتّخذ التّصنيع طابعه الهام الذي يمكنه من إنتاج حاجات التنمية ومن تلبية الحاجات الاجتماعية، و بذلك يستطيع على المدى البعيد أن يسهم فعليا في تحقيق التراكم و إخراج البلاد تدريجيا من التبعية الاقتصادية، و في وضع قواعد حقيقة للتنمية بواسطة اكتساب رصيد علمي و تكنولوجي يسمح بتوزيع إمكانيات البلاد وتوسيعها فيما يخص تصدير المنتجات غير المحروقات<sup>1</sup>". من هنا بدأ التفكير الجدي في خوصصة التجارة الخارجية، و ضرورة الانفتاح على المبادرات الاقتصادية الدولية، ولقد كان لهذا القرار عدة أسباب أهمها الأزمة البترولية لسنة 1986 الناجمة عن انخفاض أسعار البترول، (حيث لم يتعد سعر البرميل 12 دولار بعدها كان 34 دولار في سنة 1981 و 29 دولار في سنة<sup>2</sup> 1983 ) ، ولدت الأزمة الاقتصادية في الجزائر لعدم وجود بديل يحل محل النفط في تمويل الاستثمارات العمومية، فهاهي مداخيل الجزائر الخارجية لا تكاد تغطي الاستيراد، وهماي إجراءات التقشف تتّخذ، و ديون جديدة تفترض، و بدأ منحنى البطالة في الارتفاع على غير عهده في العشرية الماضية، فتمثلت أهم مظاهر هذه الأزمة بالجزائر في:

1 - الميثاق الوطني الجزائري لسنة 1986 ، ص144

2 - علي الكنز، حول الأزمة دراسات حول الجزائر والعالم العربي، دار بوشان الجزائر 1990 ص 71

### 1 - الإختلالات الهيكلية:

- انخيار الإستراتيجيات الصناعية.
- ارتفاع الواردات بشكل جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحاجة للتمويلين الخارجي.
- ضعف الزراعة ، حيث بلغت المنتجات الغذائية المستوردة 87 % من إجمالي الواردات.
- تبعية الاقتصاد الوطني المفرطة لعائدات البترول، فيكتفي لتبيان المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري أن نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك : فهو يمثل  $\frac{1}{3}$  من الناتج المحلي للبلاد، و يمده بـ  $\frac{2}{3}$  إيرادات الميزانية، و 98 % من إيراداته الخارجية<sup>1</sup>.

### 2 - الإختلالات المالية: و تمثلت في:

- العجز المستمر في ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 1986 و 1989 ، و محاولة معالجته عن طريق القروض قصيرة الأجل، مما أدى إلى ارتفاع الدين من 0.8 مليار دولار في 1985 إلى 1.48 مليار دولار في 1989 و ارتفاع خدمة الدين.
- تغطية عجز الخزينة العمومية الذي بلغ 12.7 % من الناتج المحلي سنة 1988 بالإصدار النقدي مما أدى إلى ارتفاع السيولة.
- زيادة نسبة التضخم بسبب زيادة عدد السكان، والتي رافقتها زيادة الأجور للعمال التي لم تقابل بزيادة الإنتاج، و ارتفاع الاستهلاك، و انخفاض قيمة العملة و ارتفاع أسعار السلع و الخدمات المستوردة.
- الأزمات المالية التي لحقت المؤسسات العمومية، وما رافقتها من قروض غير مجحوبة.
- العجز في ميزانية الدولة الناتج عن زيادة الإنفاق العام على استثمارات القطاع العمومي، و دعم أسعار السلع و الخدمات، أمام انخفاض الإيرادات الضريبية، و انخفاض دخل الحكومة من الإيرادات البترولية.

### 3 - الإختلالات الاجتماعية: ارتفاع معدل البطالة الراوح إلى:

- النمو الديمغرافي.
- تدهور عملية استحداث مناصب شغل جديدة بالإضافة إلى تسريح العمال.
- المردود السيئ لمنظومة التعليم حيث أن 85 % من العاطلين عن العمل شباب تقل أعمارهم عن 30 سنة.

كل هذه الإختلالات اقتضت إجراء إصلاحات اقتصادية عميقه تلعب فيها المؤسسات النقدية و المالية الدولية دورا حاسما، من خلال برنامج الإصلاحات الاقتصادية التي تقترحها هذه المؤسسات، إذ يتعلق الأمر بإتباع "برنامج التثبيت الاقتصادي" أو "برنامج التكيف الهيكلي" أو الاثنين معا.

<sup>1</sup> - محمد حابيلي، الاقتصاد الجزائري، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الاقتصادي، إصدار مركز المشروعات الدولية، القاهرة، مصر، العدد 20 أبريل 2008، ص 41.

أ- برنامج الشيّط الاقتصادي الأول 1989/05/31 - 1990/05/30 :

بحلّات الدولة الجزائرية إلى إدخال إصلاحات ذاتية لكن دون جدوى، لهذا و منذ ماي 1989 شرعت في إصلاحات مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي الذي اشترط عليها مقابل ذلك تحرير التجارة الخارجية و "الذى من خلاله سعى إلى إزالة العوائق الإدارية السعرية أمام الصادرات و الواردات سواء أكانت تدفقات سلعية أم خدماتية<sup>1</sup>" إضافة إلى انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، و التحرير الكامل للاقتصاد، و تركه ميكانيزمات السوق، من أجل القضاء على الإختلالات الداخلية و الخارجية، إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية من أجل الرفع من كفاءة الاقتصاد الجزائري ، دون إهمال معالجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات.

و قد تجسّدت مجموعة من الإجراءات ضمن الحكومة حيث عملت على تحرير التجارة الخارجية باعتبارها القطاع الحساس الذي يجلب العملة الصعبة، تم " التوقيع مع صندوق النقد الدولي "على عدة برامج تخصّ الإصلاح الاقتصادي الذي يعرف على أنه إدخال تغييرات هيكلية تتناسب مع الخلل القائم في أي عنصر من عناصر الإنتاج كان (العمل، أ رأس المال العقار و التنظيم، و التكنولوجيا)

بهدف وضع حد الإختلالات الاقتصادية الداخلية و الخارجية ، بعد جملة من المفاوضات تمت كلها في سرية تامة "نظرا للأوضاع السياسية التي كانت تعيشها البلاد آنذاك "في فيفري من سنة 1989 ، لتنقضي في جوان من نفس السنة، فكانت نتيجة هذه المفاوضات أن وافق الصندوق على تقسيم 155.7 مليون وحدة سحب والتي استخدمت كليا في 1990/05/30، بالإضافة إلى هذا استفادت الجزائر من قرض قدمه صندوق النقد الدولي قدره 315.2 مليون وحدة سحب خاصة (و.س.خ)<sup>2</sup> في 1989 ، و هو ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي، للتحفييف من عبء المديونية و خدمة الديون، التي بلغت أكثر من 34 مليار دولار أمريكي، و تزايد معدل الخدمة للديون إلى الصادرات % 80 ، و زادت خدمة الديون من 5 مليار دولار في 1987 إلى 7 مليار دولار في 1989 ، كما بلغت % 68.9 سنة 1990 ، و % 82.2 في سنة 1993 . من الصادرات تجسّدت أولى الخطوات لتحرير التجارة الخارجية، في إلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، و إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، و اعتماد آليات العرض و الطلب في تحديد أسعار كل من الصرف و الفائدة، و تقليل تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية لـ 5 بنوك تجارية.

و قد تمثلت إجراءات هذا الاتفاق في :

- تطبيق الأسعار الحقيقة على السلع و الخدمات، و ذلك برفع الدعم من خلال قانون المالية 1990 .
- إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري، و خاصة فيما يخص السجل التجاري.
- استحداث الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

<sup>1</sup> - مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 33.

<sup>2</sup> - الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996، ص 195.

- اعتماد الوكاء لدى مصالح الجمارك، و منح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص مما مهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية
- إجراء تغييرات هيكلية على مجال السياسة النقدية من خلال قانون القرض والنقد 10/90 الذي يهدف إلى التخلص من التمويل المباشر للمؤسسات العمومية، و فتح الفضاء لاعتماد المؤسسات المالية الأجنبية، إضافة إلى الحد من توسيع القرض الداخلي و إصدار النقد و جلب الموارد الادخارية، إضافة إلى منح البنك المركزي الاستقلالية التامة، و إعطاء حرية أكثر للبنوك التجارية في المخاطرة و منح القروض للأشخاص و المؤسسات، و تناقص إلتزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات و محاربة التضخم، و وضع نظام مصرفي فعال، و إنشاء بنوك تجارية أجنبية تنشط وفق قوانين جزائرية.
- القضاء على نمط التسيير المركزي الذي أثبت فشله في إيجاد أدوات التسيير المالي و النقدى حيث ركزت في هذا على إصلاح نظام الأسعار، الإصلاح النقدي، الإصلاح الجبائي.
- إلغاء التفرقة بين المعامل الخاص و العام حيث تمت المساواة بينهما فيما يخص القروض.

و قد اعتبرت سنة 1990 سنة القطيعة مع النظام السابق، حيث تم إلغاء البرنامج العام للتجارة الخارجية، و الحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة و استبدالها بمحظوظ التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك انطلاقا من المقوله التي ترى بأن التجارة الخارجية هي عملية من اختصاص البنك و المعاملين التجاريين، و هكذا اعتبر هذا الاتفاق عملية إصلاح جديدة للموارد الخارجية وت حريرها من القيود السابقة المفروضة عليها في مرحلة الاحتكار، ثم أوكلت المهمة للغرفة الوطنية للتجارة لدراسة طلبات المؤسسات لتمويل اتيرادها مع المصارف التي تعامل معها بالنسبة للقطاع الخاص، و يتم التمويل مباشرة من المصارف المعتمدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية.

**ب - برنامج الشيّط الاقتصادي : 1991/06/03 – 1992/03/30 :**

بحلأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثانية من أجل الحصول على الأموال لمواصلة سلسلة الإصلاحات الرامية إلى تحقيق التوازنات على المستوى الكلي، و ذلك في سرية تامة أيضا، وافق الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على 04 أقساط ، بحيث كل قسط يحدد مبلغ 75 مليون وحدة سحب خاصة ، تم سحب الثلاثة أقساط الأولى، أما القسط الرابع لم يتم الحصول عليه نتيجة عدم احترام الحكومة الجزائرية آنذاك لحتوى الاتفاقية، إذ تم توجيه هذا القرض إلى أخرى غير التي تم الاتفاق عليها، و وفقا لهذا البرنامج تم الاتفاق على مجموعة من الإجراءات نلخصها فيما يلي<sup>1</sup> :

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي و الجمركي، و الاستقلالية المالية للبنك المركزي.

1 - الهادي الخالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، مرجع سابق ، ص 196 .  
- 79 -

- تخفيض قيمة سعر الصرف و إعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- تحرير التجارة الخارجية و الداخلية، و العمل على رفع صادرات النفط.
- تشجيع الادخار و تخفيض الاستهلاك.
- تحرير أسعار السلع و الخدمات و الحد من تدخل الدولة و ضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.
- استكمال هذا البرنامج تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات، مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية و المالية على أساس قواعد السوق، و حرية تحديد الأسعار، و تقليل دور الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات.
- فكانت الإنجازات المحققة ضمن هذا البرنامج كالتالي<sup>1</sup> :
- تحرير أكثر من 75 % من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي، خاصة المواد الأولية إلى جانب المواد الوسطية و الكمالية.
- إنشاء القيم المنسولة، و هيكلة السوق المالي.
- إصلاح النظام الضريبي و تحرير القيود الجمركية.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي و فسح المنافسة الأجنبية خاصة في مجال المحروقات.
- تحققت عدة نتائج خلال هذه الفترة تمثلت في الفائض حيث بلغ رصيد الخزينة والذي قدر ب 14 مليار دولار، كما حقق الميزان التجاري فائضاً قدر ب 4.70 مليار دولار، فبلغت الصادرات 12.73 مليار دولار، و بلغت الواردات 8.03 مليار دولار<sup>3</sup> ، لكن سجلت الإيرادات انخفاضاً راجع لانخفاض أسعار النفط من 21.07 دولار للبرميل في 1992 إلى 17.65 دولار، مع ارتفاع أسعار صرف الدولار من 21.82 إلى 23.25 دينار، أما انخفاض الجباية البترولية بين 1991 و 1992 فقد أثر على ميزان المدفوعات، حيث انتقل من 24.1 إلى 16.1 مليار دولار .

إضافة إلى ذلك فإن تطوير الاستثمار في مختلف المجالات لاسيما المحروقات منها، من أجل رفع مستوى الطاقة الإنتاجية في هذا القطاع، و الذي تم عن طريق إحداث مجموعة من التعديلات القانونية قصد جعل مجال البحث و التأسيب و الاكتشاف و الاستغلال و التسويق أكثر افتتاحاً على الاستثمار الأجنبي للاستفادة من الخبرة و المهارات الفنية و التكنولوجيات الحديثة، التي أصبحت من الغايات و الأهداف الأساسية لإبرام عقود الشراكة و في هذا الإطار تم إصدار قانون النقد و القرض 21/91 المؤرخ في 1991/12/04 المتعلق بقانون المحروقات .

بالناتي سجلت صادرات المحروقات بالجزائر في الفترة 1989-1993 النتائج في الجدول التالي:

1 - مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ص 133

**الجدول رقم (03): صادرات المحروقات في الجزائر (1989-1993)**

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	1989	1990	1991	1992	1993
إجمالي عائدات تصدير المحروقات	9095.70	1015.49	11975.96	10848.84	9590.10

المصدر : المادي الخالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي: مرجع سبق ذكره، ص 251.

انطلاقا من الجدول نلاحظ انخفاض الصادرات الجزائرية من المحروقات في كل من سنتي 1989 و 1993 بـ 9095.70 و 9590.10 مليون دولار على التوالي، مما أثر سلبا على ميزان المدفوعات من جهة، و على الاقتصاد الوطني ، بينما سجلت ارتفاعا في كل من السنوات الباقية.

وقد سجلت خدمة الدين بالنسبة للصادرات مع السلع لهذه الفترة التائج المبينة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (04): نسبة خدمة الدين للصادرات مع السلع والخدمات (1989-1993)**

الوحدة: %

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993
نسبة خدمة الدين للصادرات من السلع و الخدمات	69	66	74	76	86

المصدر : المادي الخالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي: مرجع سبق ذكره، ص 251.

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة خدمة الدين للصادرات ترتفع كل سنة إبتداء من 1989 إلى 1993 لتصل إلى 86% ، مما أحدث عجزا في ميزانية الدولة و عرقلة وتيرة النمو، و دفع الجزائر إلى الاستدانة لإستيراد المواد الغذائية، إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار في نهاية سبتمبر 1991 ، بعدما كانت 01 دولار تساوي 18.5 دينار، أصبحت 01 دولار تساوي 8.9 دينار في 1990 ، و كان ذلك نتيجة لصدور القوانين المتعلقة بالإصلاحات، و من ثم أدى هذا التخفيض إلى ارتفاع التضخم كما تم الإعتراف الضمني بالسوق غير الرسمية<sup>1</sup>.

**ح - برنامج التعديل الهيكلي : 1995/03/31-1998/04/01**

إن تقلبات أسعار النفط و زيادة حدة المديونية، و انخفاضاحتياطي الصرف إلى 8.8 مليار دولار سنة 1998 و أقل من 07 مليار دولار في بداية 1999 ، كلها عوامل أدت إلى وضعية مزرية في الاقتصاد الوطني، حيث أصبح يعاني من الالتوان الداخلي و الخارجي ، رغم برامج الإصلاح المطبقة سابقا، و لمعاجلة كل ذلك لم تجد الجزائر بدا من اللجوء - كالعادة - إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي في بداية 1994 ، و الذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي غطى الفترة من 01 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995

<sup>1</sup> - مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سابق، ص 135 .  
- 81 -

اتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998<sup>1</sup> وقد وافق الصندوق على تقديم القرض للجزائر في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض، وحدد مبلغه بـ 169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، و كالعادة وافق بعدها قدمت الجزائر خطاب النوايا الذي تضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي الذي تبني تنفيذه في الثلاثة سنوات القادمة في إطار استقرار الاقتصاد الوطني، و التحول إلى اقتصاد السوق، و كان ذلك ضمن عدة محاور من بينها 3 :

- إرساء نظام الصرف و تحرير المبادرات .
- تحرير الأسعار .
- المالية العامة و السياسة النقدية .
- الشبكة الاجتماعية .
- إستراتيجية إصلاح القطاع العام .
- القطاع الزراعي .

و قد انعكست جميع السياسات المتخذة خلال هذه الفترة على التجارة الخارجية حيث سجل الميزان التجاري النتائج التالية:

#### الجدول رقم (05): تطور الصادرات و الواردات للفترة (1999-1995)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	السنوات				
	1999	1998	1997	1996	1995
الواردات	9164	9403	8687	9098	10761
الصادرات	12522	10213	13889	13375	10240
الميزان التجاري	3358	810	5202	4277	512-
معدل التغطية	137	109	160	147	95

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات للجمارك الجزائرية [www.douane.gov.dz](http://www.douane.gov.dz) بتاريخ 2018/06/07.

نلاحظ أن الميزان التجاري عرف معدلا سالبا خلال سنة 1995 بمبلغ 521 مليون دولار، لكنه و بفضل السياسات المنتهجة سرعان ما سجل معدلا ايجابيا بـ 4277 مليون دولار في سنة 1996 ، إلا أن هذا الانتعاش لم يدم ، حيث سجل انخفاض إلى 810 مليون دولار، ليعود إلى نسبة 3358 مليون دولار سنة 1999 .

<sup>1</sup> - الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره: ص 216.

## المطلب الثاني: آفاق إنظام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن إنظام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يملي عليها ضرورة الإستفادة بقدر الإمكان من الشروط الحمائية أثناء الفترة الإنقلالية التي تمنحها الأحكام التي تنص عليها القواعد المنشئة للمنظمة و تطوير إقتصادها أقصى ما يمكن بتحسين أداء جهازها الإنتاجي من أجل غزو الأسواق بمنتجات تنافسية و إذا كانت إجراءات الإنظام الرسمي إلى المنظمة العالمية للتجارة قد بدأت سنة 1996 و إن التحضيرات لها قد انطلقت سنة 1994 بإنشاء لجنة وزارية مشتركة لمتابعة و تحضير الإنظام إلى المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 07 نوفمبر 1994 قامت هذه اللجنة بوضع و تحضير مذكرة مساعدة تحت عنوان "مذكرة مساعدة لنظام التجارة الخارجية" تضمنت<sup>1</sup>:

- عرض دقيق لجميع القواعد المرتبطة بتسهيل نظام مبادرتها الخارجية لاسيما السياسية المؤثرة على تجارة السلع، النظام التجاري، الملكية الفكرية، النظام التجاريللخدمات.
- السياسات المتبعة في مجال التنظيم الاقتصادي، حيث احتوت المذكرة على نبذة تلخص الإتحاد الاقتصادي الجديد الذي تبنته الجزائر بكل ما تطلبه الإصلاحات الاقتصادية مع الوضعية الاقتصادية للبلاد منذ سنة 1986.

لقد تم تقديم مذكرة المساعدة إلى أمانة المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 05 جوان 1996 ليصبح بذلك طلب الإنظام رسميا.

شرعت الجزائر في التحضير لمرحلة المفاوضات الثنائية التي تتعلق أساسا بالإلتزامات التي ستقدمها الجزائر لفتح أسواقها في مجال السلع الصناعية و الزراعية من خلال التنازلات في مجال الخدمات.

الإجتماع الأول لجامعة العمل المكلف بدراسة ملف الإنظام إلى المنظمة تم في 22 و 23 أفريل 1998.

و منذ هذه السنة عرف مسار المفاوضات مع OMC انقطاعا حيث أن الأمر استوجب انتظار سنة 2001 حتى تبدي السلطات الجزائرية رغبتها في استئناف المفاوضات و ذلك في 07 فيفري 2001.

يتشكل فريق العمل المكلف بالمفاوضات من الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي، اليابان، تركيا...أي البلدان التي يبلغ حجم مبادلاتها التجارية معهم 90% من تجاراتها الخارجية.

<sup>1</sup> - جيلالي جلاطو، تحديات و رهانات الإنظام إلى OMC، الجزائر، 1999، ص68.

تلقي الوفد الجزائري إثر إجتماعه الثاني مع مجموعة العمل المكلفة بالتفاوضات مجموعة من الأسئلة محورت حول السياسة الاقتصادية للبلاد، و تم تحديد 28 فیغري 2002، كحد أقصى من أجل تقديم الإجابات كتابيا و ليس شفهيا، و كلما كان متظر، قدمت الجزائر أجوبتها قبل التاريخ المحدد و أعلن في هذا الصدد أن الجزائر مستعدة للشرع في مرحلة المفاوضات الثانية بالنسبة لـ "6" قطاعات خدماتية تتمثل في التأمينات، البنوك، السياحة، الإتصالات، قطاع البناء، و قطاع النقل.

أما عن الدورة الأخيرة للمفاوضات فيمكن القول أنها تعتبر بمثابة نقطة البداية لعملية المفاوضات الثانية عقدت في "جنيف" في الفترة بين 25 أفريل 2002 و 07 ماي 2002.

دارت المحادثات التي جمعت الطرف الجزائري مع كل من الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، كوبا، الأوروغواي، أستراليا، سويسرا، حول الدعم الداخلي و إعانت التصدير الخاصة بالمنتجات الزراعية.

إلى جانب آخر مفاوضات أخرى مع فريق آخر مكون من عضو بما في ذلك الهند و الصين، إلا أن هذا الأخير أكد بطلب توضيحات حول الإجابة الكتابية التي كانت قد قدمتها الجزائر من قبل و التي تتعلق أساسا بالسياسة الاقتصادية و التجارية للجزائر، النظام الجمركي و النظام الجبائي و فيما يخص الخدمات فلقد إلتمس نقص في العرض المقدمة من طرف الجزائر و من خلال ما سبق و في ظل التطورات و التحولات التي طرأت على المستوى العالمي و تداعيات العولمة يتبيّن لنا أن إنظام الجزائر إلى هذا التنظيم التجاري هو مطلب اقتصادي لا بد منه، و عليه سوف نحاول إعطاء بعض النتائج الإيجابية و السلبية من عملية الإنظام إلى OMC على الاقتصاد الوطني.

#### أولا - الآثار الإيجابية<sup>1</sup>:

- تنوع كبير في المواد بتقليل إحتكار المحروقات.
- تلائم في النظام الجمركي بتطبيق أحدث التشريعات القانونية في إطار الاقتصاد الحر.
- تشجيع عملية البحث المعمق و الشامل و التنقيب على مختلف الأسواق.
- الوصول إلى إقتصاد أكثر انفتاح على العالم غير معتمد على الرسوم و الضرائب فقط.
- البحث عن بنية أكثر ملائمة و مناسبة حسب المعايير التجارية الجديدة في إطار مبادئ المنظمة العالمية للتجارة OMC.

<sup>1</sup> - جيلالي جلاطو، تحديات و رهانات الإنظام إلى OMC، مرجع سبق ذكره، ص70  
- 84 -

- تدعيم الهيكل الصناعي بتجربة دول الأعشار و إدخاله في مجال المنافسة في إطار قانون السوق الحر.

**ثانيا - الآثار السلبية :**

- نقص الإيرادات في المدى القصير بسبب تخفيض في التعريفة الجمركية و الضرائب خاصة و أن إيرادات الدولة تعتمد على الجباية بعد قطاع المحروقات.
- بإعتبار الجزائر مستودع رئيسي للمواد الغذائية، فهذا يزيد من عبء الفاتورة الغذائية، لأن رفع الدعم على المواد الزراعية في إطار مبدأ المنظمة العالمية سوف يؤدي إلى إرتفاعها حتما في الأسواق العالمية.
- عدم قدرة الإنتاج الوطني منافسة منتجات الدول الصناعية، و هذا بعد عملية إغراق السوق المحلية بهذه المنتجات الصناعية.
- جعل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في منافسة حادة عن طريق الدولة أي تعطي نفس الغرض مع المؤسسات الأجنبية القوية.

## المبحث الثاني: برامج إنعاش و دعم النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد قامت الجزائر منذ الاستقلال بعده محاولات الإصلاح لكن كانت أقل استجابة للططلعات المشروعة للجزائريين في رفع مستوى المعيشة و الشغل و الأمن الاقتصادي...الخ و سنقوم من خلال هذه الدراسة بتقدیم المفاهيم الأساسية لأهم البرامج التنموية و تحليل الانجازات و المشاريع الكبرى بالجزائر حيث تم إطلاق هذه الاستثمارات العمومية على شكل مخططات تنمية متالية و متكاملة، حيث تضمن كل برنامج مجموعة من المحاور، ركزت هذه المحاور بشكل كبير على تطوير الخدمات العمومية المقدمة في مجال المياكل و المنشآت الأساسية كالطرق و النقل و المطارات و الموانئ و السدود و شبكات الري و الغاز وربط الكهربائي و دعم الأنشطة الإنتاجية و قطاعات الصناعة الفلاحية و الصيد البحري، إضافة إلى تنمية الموارد البشرية و تطوير التعليم و الصحة و تنمية الاستثمار. و تتمثل هذه المخططات التنموية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو الخاص بالفترة 2004-2009 و المرفق البرنامجي التكميلي لتنمية الجنوب و المضاب العليا و المتعلقة بالفترة 2006-2009 بالإضافة إلى البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 .

### المطلب الأول: التجارة الخارجية خلال مرحلة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004

و يعتبر أول انطلاقة للمشاريع التنموية بالجزائر.

#### أولاً: تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

هو برنامج الاستثمار العمومي الذي طرحته السلطات العمومية للفترة 2001/2004 بميزانية أولية تجاوزت 07 مليار دولار، و تم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارت الأمة يوم 26 أبريل 2001 ، يستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية، الفلاحية، و تدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل البنية التحتية و تحسين الإطار المعيشي لحياة السكان، التنمية المحلية و تطوير الموارد البشرية<sup>1</sup> .

#### 1 - التوزيع السنوي لمبالغ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

رصدت السلطات العمومية مبلغ 525 مليار دج (أكثر من 07 مليار دولار) لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ، ويمكن توضيح التوزيع السنوي لهذا المبلغ طيلة الفترة في الجدول:

<sup>1</sup>- Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement algérien، le couvrement ، algérien ، juillet 2005 ، p 11

الجدول رقم (06): التوزيع السنوي للمبالغ لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004-2004

الوحدة : مiliar

المجموع (النسبة)	المجموع (المبالغ)	السنوات				
		2004	2003	2002	2001	القطاعات
40.1	201.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري
8.6	45.0	/	/	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر : بوفليح نبيل :أثار برامج التنمية الاقتصادية على الميزانيات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005 ، ص 107

و ارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء و المياكل القاعدية نظراً للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنية التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمخطط ملائم لنهوض و تطور النشاط الاقتصادي الذي كان المدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى مجال التنمية المحلية و البشرية نظراً لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية و تدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

و قد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنوات 2001 و 2002 بقدر 205 مليار دج و 185.9 مليار دج على التوالي، و ذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي و من ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق فزعة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي.

### ثانياً: دوافع و أهداف إطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

لقد أدت برامج التعديل الهيكلي و الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها السلطات الجزائرية في التسعينيات من أجل استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية إلى انخفاض في مستوى معيشة السكان، حتى و ان كانت هذه البرامج تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكличية للاقتصاد الوطني و تمكينه من الاندماج بشكل فعال في الاقتصاد العالمي إلا أن النتائج المتحصل عليها كانت أقل بكثير من الأهداف المرسومة، و هذا ما ساهم في تدهور الأوضاع أكثر و تردي الحالة الاجتماعية و الاقتصادية للسكان، يضاف إليهما تأزم الأوضاع السياسية و الأمنية في تلك الفترة ما صاحبها من خسائر اقتصادية كبيرة قدرتها بعض الأوساط بحوالي 20 مليار دولار.

وأمام حتمية الإصلاح الكامل و الفعال للأوضاع الاقتصادية و تحرير الاقتصاد الوطني بشكل يسمح بازدهار الأنشطة الاقتصادية المنتجة و في المقابل التخوف من محدودية نتائج الإصلاحات الاقتصادية و انعكاساتها الاجتماعية السلبية، أدركت السلطات العمومية أنه يجب أن يكون هناك مناخ اقتصادي و اجتماعي ملائم يسمح بأحداث التنمية المطلوبة، وأنه لا يمكن تسمية الكثير من المناطق الجزائر دون تدخل الدولة و مساحتها في رفع القدرة الشرائية و تعزيز الموارد المالية المحلية و تحسين الموارد البشرية و تشجيع الاستثمارات الخاصة<sup>1</sup>.

و في هذا الإطار سخرت السلطات العمومية العائدات النفطية المتاحة لإنعاش التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك من خلال التركيز على سلسلة من المعطيات:

- تشجيع ودعم الأنشطة والمبادرات كثيفة العمالة.
- تطوير المشاريع الصغيرة.
- -إنشاء القنوات المناسبة لتمويل الأنشطة الاقتصادية.
- تنمية القطاع الزراعي و قطاع صيد الأسماك و مختلف الأنشطة المحلية.
- تعزيز و تطوير المرافق التعليمية و تحسين الإطار المعيشي للسكان.
- تطوير و إعادة تأهيل البنية التحتية.

كما إن الاستراتيجية الحكومية التي كانت تهدف إلى استعادة عملية النمو و الانتعاش المرفقة لمواصلة الإصلاحات الاقتصادية وضعفت أيضا من بين شروطها الرئيسية تعزيز القدرة الشرائية و تسمية الموارد البشرية و خلق توازن إقليمي في إطار تسمية محلية متكاملة.

و تحدى الإشارة إلى أن الحالة التي كانت سائدة طيلة فترة التسعينيات لم تسمح بإطلاق مثل هذه البرامج التنموية، بسبب عبء المديونية خلال تلك الفترة و تدهور أسعار النفط من جهة و تنفيذ شروط الإصلاح الهيكلي من جهة أخرى، كذلك اعترت السلطات العمومية بعد ذلك فرصة ارتفاع العائدات النفطية و استعادة التوازنات الكلية من أجل توسيع الإنفاق العام و أطلقت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي<sup>2</sup>.

#### ثالثا: الأهداف العامة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استغرق تنفيذه ثلاث سنوات (بين سنتي 2001 و 2004) و الذي كان من أهدافه الحد من الفقر، توفير مناصب الشغل و تحقيق التوازن الجهوي و إعادة إنعاش الفضاء الوطني سمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني و إعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2003 حيث سجلت نسبة 7% ، و تحدى أيضا إلى تحقيق جملة من الانجازات لفائدة السكان في مجال الصحة و الموارد المائية

1 - صالح نجية، صخناش فتيبة، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار خلال الفترة 2004/2001، 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف ص 14.

2 - ملف "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004"، مصالح رئاسة الحكومة الجزائرية.ص 47

و التنمية الريفية و في عدة قطاعات أخرى و سيهدف أيضا البرنامج في إطار العام بلوغ معدل نمو سنوي يتراوح ما بين 5% و 6% و دعم المؤسسات و الأنشطة الفلاحية و مختلف الأنشطة الإنتاجية الأخرى، و يركز على تعزيز خدمات الري والنقل و تدعيم البنية التحتية، كما يستهدف أيضاً إنشاء التنمية المحلية و تطوير الموارد البشرية.

كما حرصت السلطات العمومية على أن يتضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تحفيز الأنشطة الاقتصادية في مختلف مناطق الوطن وذلك من أجل خلق توازن إقليمي يسمح بدفع عملية التنمية الشاملة. و في هذا الإطار تم وضع مجموعة من المعايير التي يتم على أساسها انتقاء الأنشطة و المشاريع و هي:

- استكمال الأنشطة و المشاريع التي هي قيد الانجاز.
- إعادة تأهيل و صيانة المنشآت القاعدية.
- مدى استكمال المخططات و نضج المشاريع المطروحة.
- توفر وسائل و إمكانيات الانجاز خاصة المحلية منها.
- الأنشطة الجديدة المتماشية مع أهداف البرنامج و الجاهزة المشروع فيها<sup>1</sup>.

### **ثالثاً: محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)**

#### **جدول رقم (07): محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**

**الوحدة : مليار د.ج**

النسبة	المبلغ	المحتوى
8.6	45.0	دعم الإصلاحات
12.4	65.3	دعم مصادر الإنتاج
21.7	114	التنمية المحلية
40.1	210.5	تنمية الخدمات العمومية و تحسين المستوى المعيشي
17.2	90.2	تطوير و تنمية الموارد البشرية
100	525	المجموع

**المصدر:** زوين إيجيانت، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية من توصيف التنمية، جامعة قسطنطينية، 2011، ص 96.

<sup>1</sup> - ملف "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004"، مرجع سبق ذكره، ص 45  
- 89 -

جدول رقم (08): التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

القطاعات	عدد المشاريع
الري و الفلاحة و الصيد البحري	6312
السكن و العمران و الأشغال العمومية	4316
التربية، التكوين، التعليم العالي و البحث العلمي.	1369
أشغال المنفعة العمومية، و الهياكل الإدارية	1296
اتصالات، صناعة	982
صحة، بيئة، نقل	623
الحماية الاجتماعية	653
الطاقة، الدراسات الميدانية	223
هيئات قاعدية سياسية وثقافية	200

المصدر: تقرير سياسة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، مصالح رئاسة الحكومة، ص 21

رابعا: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

تميز السنوات 2001-2004 بإنشاء مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع الوطن وتحسّد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دج من الإنفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8 % طول السنوات الخمس بنسبة 6.8% من سنة 2003
- -تراجع في البطالة أكثر من 24% إلى 29 %
- انخراط الآلاف من المنشآت القاعدية و كذلك بناء و تسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة، إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، و حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة قدرها 6.8 % و احتياطيات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة بالمقابل فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003.

لما يقال أن هذا البرنامج يسجل كل المشاكل العامة - الخفية و الجلية - المسجلة في مختلف المجالات و لكن من الطبيعي جدا أنه من شأن هذا البرنامج أن يخفف من الانعكاسات الفاسدة وبخلق الظروف الملائمة الاستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - خرزمان كريم، أبحاث اقتصادية وادارية، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، جوان 2010، المركز الجامعي خنشلة، العدد السابع، ص من 200 إلى 205.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية خلال البرنامج الهيكلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 و المرفق بالبرامج التكميلية لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا 2006-2009.

و يعتبر هذا البرامج كمواصلة للبرنامج السابق 2001-2004 وأيضا القيام بطرح مشاريع أخرى و كذلك طرح مشاريع تنمية المضابط العليا والجنوب.

### أولاً: مفهوم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (P.C.S.C)

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07 أبريل 2005 المتعلق بالفترة 2005-2009 في إطار مواصلة استراتيجية البرامج الكبيرة للأنفاق العمومي التي بدأت مع برامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004 و ذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الإيجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ الخصوصية. فقد تم تحصيص مبالغ مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدر بحوالي 4203 مليار دج ووزعت على عدة محاور.

### ثانياً: ظروف إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

هناك عدة عوامل كانت وراء طرح السلطات العمومية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي و هو برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث الاعتمادات المالية المخصصة له، بالإضافة إلى الرغبة في مواصلة سلسلة الاستثمارات العمومية التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 و ضرورة الاستجابة لتطورات السكان خاصة بعد الآثار السلبية الكبيرة التي أعقبت فترة التسعينيات، هناك عدة عوامل شجعت السلطات العمومية على مواصلة هذه الإستراتيجية أهمها التحسن المريح للوضعية المالية بعد الارتفاع الكبير الذي سجلته العائدات النفطية من جراء ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية و الانعكاسات الإيجابية لذلك على عدة مجالات كاحتياجات الصرف و تسديد المديونية الخارجية.

كل هذه المعطيات شجعت السلطات العمومية على مواصلة التوسيع في الاستثمارات العمومية و إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

و خلال الفترة 2005-2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو و كذا برنامجي "الجنوب" و "المضابط العليا" بتمويل من الميزانية قدمته 200 مليار دولار خصصته أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق و السكك الحديدية و تحسينها، و التخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية و تحسين الظروف

<sup>1</sup> - نبيل بوفليج، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، 2013 الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 09، ص 47.

المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن و الحصول على الرعاية الطبية و التكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية و التعليم العالي و التكوين و كذا تطوير الخدمات العامة و تحديها.

ويعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي البرنامج الأكثر أهمية من بين البرامج الثلاث خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج موزعة كما يبينه الجدول.

**الجدول رقم(09) : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009.**

النسبة %	المبلغ (مليون دج)	القطاعات
45	1908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1	50	برنامج تطهير التكنولوجيا الجديدة
100	4202.7	المجموع

**المصدر :** ملف البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 مصالح رئاسة الحكومة، ص 19

على اعتبار أن معدل الصرف هو 70 دج / \$ معنى ذلك أن الغلاف المالي لهذا البرنامج هو 60 مليار دولار خصص منه 85.5 لتحسين ظروف المعيشة والإسكان و برنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي ما يعادل 52 مليار دولار و هذا ما يؤكد حرص الدولة على إعادة التوازن الاجتماعي.

و بالفعل فإن برنامج دعم النمو قد خصص له أكثر غلاف مالي لتحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ يزيد عن 7 مليارات أي ما نسبته 45 % الذي يتضرر منه المساهمة بشكل فعال في تطوير وتحسين مناخ الاستثمار ناهيك عن توفر مئات الآلاف من مناصب الشغل كالطريق السيار شرق-غرب الذي رصد له ما يزيد عن 11 مليار دولار و الذي كان يتوقع أن يبدأ الخدمة مع نهاية 2009 ، يليه في المقام الثالث محور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% و الذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة و الصناعة و الصيد البحري و السياحة و نظيف إلى ذلك برنامج صندوق الجنوب، و برنامج المضاب العليا لكل منهما غلاف مالي قدره 20 مليار دولار، و عليه يكون الإجمالي لما خصص للاستثمار 100 مليار دولار<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - سلام حمزة و ولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، مذكرة تخرج، ماستر علوم اقتصادية، جامعة البويرة، سنة 2014 ص 8

ثالثا: مكونات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

1 - برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:

قدرت المبالغ المخصصة لباب تحسين ظروف معيشة السكان بحوالي 1908.5 مليار دينار وهو ما يمثل نسبة 45.5 % من الغلاف الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، مقسمة على مجموعة من الأبواب على النحو التالي:

أ / السكن:

إضافة إلى 385000 وحدة التي برمتها إلى غاية سنة 2004 فان العد الإجمالي للوحدات السكنية التي برمتها في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو يقدر بحوالي مليون و عشرة آلاف وحدة سكنية 1010000 وحدة موزعة على النحو التالي:

ب / التعليم العالي: من أجل تطوير قطاع التعليم العالي تم برمتها:

- انحصار 231000 مقعد بيادغوجي جديد.
- انحصار 185000 سرير جديد لتحسين ظروف إيواء الطلبة.
- بناء 26 مطعم جامعي جديد على مستوى الاقامات والكليات الجامعية.

ت / التربية الوطنية:

- بناء 6955 قسم دا رسني جديداً موزعاً على مختلف أنحاء الوطن.
- انحصار 929 مدرسة أساسية و 434 ثانوية جديدة.
- انحصار 635 مرفق جيد للنظام النصف الداخلي و 165 مرفق جيد للنظام الداخلي من أجل التكفل بتلاميذ المناطق النائية.
- انحصار 1098 مطعم مدرسي وتشييد 500 منشأة رياضية لفائدة التلاميذ.

ث / التكوين المهني:

- انحصار و تجهيز 30000 مركز للتكوين و التعليم المهنيين في إطار إستراتيجية السلطات العمومية لتأهيل الشباب من أجل الاندماج في سوق العمل.
- تجيهي و إعادة تأهيل 250 مؤسسة و إزالة مادة "الأمينات" من 145 مؤسسة.
- انحصار 123 مرفق للنظام الداخلي خاصية بالقطاع.
- انحصار و تجهيز 19 مكتب و 03 متاحف.

ذ / إصال الغاز:

تضمن خطوط لربط 964000 منزل بشبكة الغاز و تزويد 397700 منزل بالكهرباء.

ر /أعمال التضامن الوطني:

- استكمال المشاريع الجاري انجزها و التي تشمل 14 مركزا طبيا للأطفال المتخلفين ذهنيا و 05 مراكز لإعادة التربية و 03 نواد.

- برنامج انجاز 100 محل في كل بلدية.

ز /تطوير الإذاعة و التلفزيون:

تضمن اقتناء جهازين للبث المتعدد القنوات واستحداث قنوات تلفزيونية جديدة.  
س /انجاز منشأة للشيوخ الدينية.

- دراسة و انجاز المسجد الكبير للجزائر.

- انجاز 40 مركز ثقافي إسلامي ولائي.

- انجاز مقر المركز الثقافي الإسلامي للعاصمة.

ش /البرامج البلدية للتنمية:

- انجاز المشاريع للتزويد بالماء الشرب و التطهير.

- عمليات فك العزلة و عمليات تحسين الحيط الحضري.

- إعادة تأهيل المرافق التربوية و صيانتها.

- انجاز و إعادة تأهيل المنشآت الرياضية و الثقافية.

ص /مشاريع خاصة لتنمية مناطق الجنوب:

تم تخصيص مجموعة من المشاريع الإضافية بتكلفة 100 مليار دج.

ض /مشاريع خاصة لتنمية مناطق الهضاب العليا:

رصد حوالي 150 مليار دينار لإنجاز مشاريع لفائدة مناطق الهضاب العليا<sup>1</sup> و الجدول الآتي يلخص محاور تحسين

ظروف معيشة السكان:

<sup>1</sup> - باشوش حميد، المشاريع الكبرى الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية، مذكر ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010/2011، ص 61-64.

**الجدول رقم (10): محاور برنامج تحسين معيشة السكان و المبالغ المخصصة لها:**

الوحدة: مiliar دج

المبالغ المخصصة	محاور برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
555	السكنات
141	التربية الوطنية
200	التكوين المهني
58.5	الصحة العمومية
85	تزويد السكان بالماء
127	الشباب و الرياضة
60	الثقافة
16	إيصال الغاز و الكهرباء إلى البيوت
65	أعمال التضامن الوطني
95	تطوير الإذاعة و التلفزيون
19.1	إنجاز منشآت العبادة
10	عملية تهيئة الإقليم
26.4	برامج بلدية للتنمية
200	تنمية مناطق الجنوب
150	تنمية مناطق الهضاب العليا

المصدر : ملف البرنامج التكميلي لدعم النمو "مصالح رئاسة الحكومة" ، أبريل 2005، ص 06.

**ط /تطوير المنشآت الأساسية:**

احتل المرتبة الثانية بنسبة 40.5 % من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ، وهذه السنة تعكس الأهمية التي تولتها الدولة لقطاع البني التحتية و المنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة 1703.1 مiliar دج على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

**الجدول رقم (11): محاور برنامج تطوير المنشآت الأساسية**

المبالغ المخصصة (مiliar)	محاور برنامج تطوير المنشآت الأساسية
700	قطاع النقل
600	قطاع الأشغال العمومية
393	قطاع الماء (السدود و التحويلات)
10.15	قطاع تهيئة الإقليم

المصدر : ملف "البرنامج التكميلي لدعم النمو "مصالح رئاسة الحكومة، افريل 2005، ص 07.

#### ظ / دعم التنمية الاقتصادية:

يتضمن دعم التنمية الاقتصادية في 05 قطاعات رئيسية و هي:

**الجدول رقم (12): محاور برنامج دعم التنمية الاقتصادية**

المبالغ المخصصة (مليار)	محاور برنامج دعم التنمية
300	قطاع الفلاحة و التنمية الريفية
13.5	قطاع الصناعة
12	قطاع الصيد البحري
4.5	قطاع الاستثمار
3.2	قطاع السياحة
4	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو "مصالح رئاسة الحكومة" ، أبريل 2005، ص 08.

#### ع/ تطوير الخدمة العمومية و تحديثها

حيث رصدت السلطات العمومية من هذا الإطار 203.9 مليار دج و ذلك من أجل تحسين الخدمة العمومية و معالجتها من مستوى التطلعات و التطورات الاقتصادية و الاجتماعية.

و الجدول الآتي يوضح برنامج تطور الخدمة العمومية<sup>1</sup>:

**الجدول رقم (13): تطوير الخدمة العمومية و تحديثها**

المبالغ المخصصة (مليار)	محاور برنامج دعم التنمية
34.0	العدالة
64.0	الداخلية
65.0	المالية
2.0	التجارة
16.3	البلدية و تكنولوجيا الإعلام و الإتصال
22.6	قطاعات الدولة الأخرى

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو "مصالح رئاسة الحكومة" ، أبريل 2005، ص 09.

<sup>1</sup> - خرزمان كريم، أبحاث اقتصادية و إدارية، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، المركز الجامعي خنشلة، العدد السابع ، جوان 2010 ، ص ص 205-206.

### غ/ برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للإتصالات

خصص البرنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال من مجموعة المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما نسبته 1.1% ، أي حوالي 50 مليار دج.

### ف/ البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب و الهضاب العليا

إن البرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب و الهضاب العليا يمتلكان مجموعة من الاستثمارات العمومية الإضافية التي استفاد منها سكان هذه المناطق، و التي تهدف إلى تدارك النقصان الكبيرة التي تعرفها عملية التنمية الاقتصادية في هذه الولايات و مراعاة الخصوصيات الجغرافية و المناخية لها في إطار سياسة التوزيع العادل للجهود التنموية على مختلف أنحاء الوطن، كما أن هذين البرنامجين التنمويين الخاصين يهدفان من جهة أخرى إلى جعل ولايات الهضاب العليا و الجنوب مناطق مؤهلة لجذب الاستثمارات من مختلف المجالات و تمكنها من أن تكون أقطاباً تنمية بما يتاسب و المزايا البيئية التي تتمتع بها كل منطقة، و هذا ما يسمح بخلق الظروف المناسبة لاستقرار السكان في هذه المناطق و تحفيض حدة التزوح إلى الولايات الشمالية.

بحدر الإشارة إلى أنه سبق وأن استفادت ولايات الجنوب و الهضاب العليا في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بمبلغ يقارب 1150 مليار دج من أجل توفير مزيد من الظروف الملائمة لدعم التنمية الاقتصادية في ولايات الجنوب و الهضاب العليا تم وضع نظام ترخيص القانون الاستثماري يعطي مزايا بالنسبة للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في قطاع الفلاحة<sup>1</sup>.

### 01 - البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب

و يمثل البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب برنامج استثمارات عمومية تهدف إلى تحسين ظروف حياة السكان و ترقية أسباب التنمية الاقتصادية و خلق التوازن الإقليمي.

أما بخصوص التكلفة المالية فقد خصصت في البداية لهذا البرنامج قيمة 250 مليار دج مثل مشروع انجاز مدينة حاسي مسعود الجديدة.

### 02 - البرنامج التكميلي لتهيئة مناطق الهضاب العليا

البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا تم الإعلان عنه في سبتمبر 2005 مرفق البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب في إطار تعزيز المساواة بين السكان مختلف مناطق الوطن من حيث الاستفادة من

<sup>1</sup> - خرزمان كريم ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، مرجع سابق ، ص 206 .  
- 97 -

الاستثمارات العمومية و مراعاة الخصائص الجغرافية و المناخية و في إطار خلق أقطاب جديدة و تنمية متعددة.

و قدرت المبالغ المالية الأولية التي خصصتها السلطات العمومية لتنمية مختلف محاور البرنامج التكميلي لتنمية مناطق المضاب العليا حوالي 620 مليار دينار جزائري.

### **المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**

و هو ما يعرف ببرنامج توطيد النمو و هو ساري المفعول إلى يومنا هذا.

#### **أولا: التعريف بالبرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014**

و هو برنامج للاستثمارات العمومية من الفترة 2010-2014 و التي تمت دراسته و الموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، و يندرج هذا البرنامج في إطار حوصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004.

#### **ثانيا: تكلفة والأهداف الرئيسية لبرنامج التنمية:**

##### **1 - تكلفة البرنامج الخماسي 2010 :**

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من النفقات 21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار.

##### **2 - الأهداف الرئيسية لبرنامج التنمية الخماسي 2010 :**

يعتبر أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، و هو بمثابة جزئين أو شقين أساسين:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية و الطرق و المياه

بمبلغ يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار .

و الملاحظ أن برنامج توطيد النمو أو البرنامج الخماسي (2010-2014) يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعزيز تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته تحضير للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، و يهدف بشكل أساسي إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 و قد أولى هذا البرنامج أولوية قصوى فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية و هي: التعليم و الصحة و العيش اللائق حيث تم تخصيصا ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (14): توزيع القطاعات لبرنامج توطيد النمو 2010-2014

النسبة %	حجم الإنعامادات (مليار)	القطاعات
49.5	10.122	التنمية البشرية
31.5	6448	تطوير البنية التحتية
8.1	1.666	تحسين الخدمة العمومية
7.6	1.566	التنمية الاقتصادية
1.7	360	الحد من البطالة
1.6	250	البحث العلمي
100	20.412	المجموع

المصدر :بيان مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010 .

ثالثا: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

1 - التنمية البشرية: (ركيزة أساسية للبرنامج الاقتصادي 2010-2014)

حسب تولي برنامج الاستثمار العمومية للفترة الممتدة 2010-2014 الذي بادر به رئيس الجمهورية السيد مکانة متزايدة الأهمية في التنمية البشرية حيث خصص له ميزانية صغيرة ما يقارب 386.9 مليار دج لهذا المخور الهام .

يتضمن البرنامج انجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية وأكثر من 1000 إكمالية و حوالي 850 ثانوية و كذلك أزيد من 2000 وحدة بين داخليات و مطاعم و نصف داخليات، كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 868 مليار دينار للتعليم العالي من اجل توفير 600000 مقعد بيداغوجي و 400000 سرير و 44 مطعم جامعي، و غلاف مالي حوالي 178 مليار دينار للتكوين و التعليم المهنيين موجهة لإنجاز 220 معهدا و 82 مركزا للتكوين و 58 داخلية.

- و في قطاع الصحة فقد تم رصد مبلغ 619 مليار لإنجاز 172 مدرسة للتكوين الشبيه طبي.
- بالنسبة لقطاع السكن فقد تم تخصيص أزيد من 3700 مليار دج منها 500000 سكن إيجاري و 50000 سكن ترقوي و 300000 لامتصاص السكن المنش و 70000 سكن ريفي.
- بالنسبة لقطاع المياه تخصص أكثر من 2000 مليار دج قصد انجاز 35 سدا و 25 عملية تحويل المياه و 34 محطة للتصفية و أزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشرب.
- تزويد وربط حوالي مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و 220000 بيتا ريفيا بشبكة الكهرباء.

- انجاز أزيد من 1130 مليار دج من اجل انجاز 80 ملعب و 750 مركب، و 160 قاعة متعددة الرياضات، و 400 مسبح، و 3500 فضاء للعب.
- إعداد مجموعة من البرامج الهامة لفائدة قطاعات المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة و الاتصال.

## 2 - تخصيص الخدمة العمومية و تطوير المنشآت القاعدية:

حيث خصص له من إجمالي قيمة البرنامج الخماسي 40 و تضمنت:

- رصد أكثر من 3100 مليار دج لصالح قطاع الأشغال العمومية لتحديث شبكة الطرقات و زيادة قدرات الموانئ.
- تخصيص أكثر من 2800 مليار لقطاع النقل و تحديث الهياكل للمطارات و تحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة لخطوط الترامواي.
- تخصيص ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم و البيئة.
- تخصيص حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة في إطار تحسين الخدمة العمومية. حيث ستوجه 379 مليار خاصة لإنشاء 110 مجلس قضاء و محاكم و مدارس تكوينية و أزيد من 120 مؤسسة عقابية.
- كما مكن البرنامج الخامس من انجاز طريق سريع حديث بطول إجمالي يزيد عن 720 كلم.

## 3 - برنامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني:

حيث خصص له 1500 مليار دج تضمنت ما يلي:

- تخصيص أكثر من 1000 مليار دج لمواصلة برامج و مشاريع دعم التنمية الفلاحية.
- 150 مليار دج موجهة لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تقديم قروض بنكية.
- دعم التنمية الصناعية التي ستعنى مشاريعها أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية.

## 4 - برنامج دعم البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال:

خصصت الدولة غالبا ماليا بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال و استكمال مكتسبات المخططات السابقة.

و لبلوغ بحث علمي مفيد للاقتصاد و المجتمع تم إطلاق 34 برنامجا وطنيا للبحث العلمي في مختلف قطاعات النشاط ابتداء من فيفري 2010 إلى غاية نهاية 2010<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقدة في 24 ماي 2010

**المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الجزائر 2001 - 2016**

**المطلب الأول: تطور الصادرات و الواردات الجزائرية**

نتناول تطور المبادلات التجارية للجزائر من خلال عرض إجمالي الصادرات و الواردات الجزائرية، ثم نتطرق إلى التوزيع السليع لها حيث شهدت المبادلات التجارية للجزائر تطورات مختلفة، و لتوسيع هذه التطورات ندرج الجدول التالي:

**جدول رقم (15): تطور حجم المبادرات التجارية للجزائر خلال الفترة 2001-2016**

**الوحدة: مليون دينار جزائري**

رصيد الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	السنة
715.473.40	764.862.4	1.480.335.8	2001
544.152.10	957.039.8	1.501.191.9	2002
854.612.10	1.047.441.4	1.902.053.5	2003
1.023.048.00	1.314.399.8	2.337.447.8	2004
1.927.903.50	1.493.644.8	3.421.548.3	2005
2.420.463.10	1.558.540.8	3.979.003.9	2006
2.267.334.00	1.946.829.1	4.214.163.1	2007
2.522.986.30	2.572.033.4	5.095.019.7	2008
492.830.70	2.854.805.3	3.347.636.0	2009
1.321.779.80	3.011.807.6	4.333.587.4	2010
1.931.629.70	3.442.501.6	5.374.131.3	2011
1.780.297.50	3.907.071.9	5.687.369.4	2012
848.551.40	4.368.548.4	5.217.099.8	2013
737.889.90	4.179.708.3	4.917.598.2	2014
(1.711.623 -)	5.193.460	3.481.837	2015
( 1.953.791 -)	5.115.135	3.161.344	2016

المصدر: موقع الجمارك الجزائرية [www.douane.gov.dz](http://www.douane.gov.dz). بتاريخ 2018/06/07.

- تحليل تطور حجم الصادرات الجزائرية وتنوعها السلعي:

نلاحظ من الجدول أن الصادرات الجزائرية في ارتفاع مستمر، حيث كانت تقدر سنة 2001 بـ 1.480.335.8 مليون دينار، إرتفعت إلى 5.095.019.7 مليون دينار سنة 2008 أي ارتفعت بنسبة 244 %، وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة التي عرفتها أسعار النفط باعتبار أن جل الصادرات الجزائرية من المحروقات حيث ارتفع سعر النفط من 16.33 دولار للبرميل عام 2001 إلى 94.45 دولار للبرميل عام 2008، أما سنة 2009 فنلاحظ أن قيمة الصادرات انخفضت بسبب انخفاض أسعار النفط إلى 61.06 دولار للبرميل و بسبب عودة أسعار النفط للارتفاع نظراً لزيادة في الطلب العالمي على الطاقة، ارتفعت قيمة الصادرات و بلغت أقصى قيمة لها سنة 2012 حوالي 5.687.369.4 مليون ، لتعود و تنخفض قيمة الصادرات في السنوات المواتية، حيث انخفضت في سنتي 2009 و 2010 و السبب يعود في ذلك إلى تأثيرات الأزمة المالية سنة 2008 و الركود الاقتصادي العالمي، كما وصلت إلى أدنى قيمة لها سنة 2016 .

كما يعبر التنوع السلعي للصادرات الجزائرية على درجة اعتماد صادرات الجزائر على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الجزائر على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية تتوقف على عدد السلع المصدرة و مدى وجود طلب عليها، و يعبر هذا المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة و هو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية، و إما على وجود ترکز كبير لصادرات البلد في عدد قليل من السلع و هو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين و قلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي، إلا إذا كانت لهذه السلع خصصيات محددة كتمنع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع<sup>1</sup>.

و نجد في الجزائر أن المحروقات تحتل الصدارة في قائمة الصادرات الجزائرية، حيث كانت قيمتها 1.430.668.00 مليون دينار جزائري سنة 2001 أي نسبة 96.6% من الصادرات الجزائرية، أحدثت قيمتها في الارتفاع نظراً لارتفاع أسعار النفط، إلى أن بلغت 4.970.025.1 مليون دينار سنة 2008 أي 97.5 % ثم انخفضت سنة 2009 إلى 3.270.227.5 مليون دينار بسبب الأزمة، ثم أخذت ، 96.9% ترتفع أين وصلت سنة 2013 إلى 5.057.546.9 مليون دينار أي ثم تراجعت إلى 4.709.622.4 مليون دينار سنة 2014.

في حين ظلت الصادرات من المنتجات خارج النفط (التنوع السلعي) بعيدة عن المأمول ولا تمثل إلا قيمة هامشية من مجموع الصادرات؛ تكون حسب أهميتها النسبية من المنتجات التالية :

- **المواد النصف مصنعة**: بلغت قيمة الصادرات من المواد نصف مصنعة سنة 2004 حوالي 44.311.6 مليون دينار أي بنسبة 1.9 % من مجموع الصادرات، أحدثت قيمتها في الارتفاع إلى أن بلغت 89.308.4

1 - شريفة بوالشعور، تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري(نموذج متوجهات تصحيح الخطأ)، رسالة ماجستير، قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن 2012، ص29.

مليون دينار أي 1.8 % من الصادرات، ثم انخفضت قيمتها سنة 2009 إلى 50.258.7 مليون دينار أي 1.5 % ثم ارتفعت إلى أن بلغت 170.819.6 مليون دينار سنة 2014 أي بنسبة 3.5 % من مجموع الصادرات.

**- المواد الغذائية:** الصادرات الجزائرية من المواد الغذائية طيلة الفترة ما بين 2004 و 2014 كانت محسورة بين 0.1 % و 0.5 % من إجمالي الصادرات، و كذلك الصادرات من التجهيزات الفلاحية الصناعية و المواد الخام و الأولية ظلت هامشية لا تتعدي نسبها 0.4% ، 0.1% على التوالي .

و من تم يتضح أن التنوع السلعي للصادرات الجزائرية محدود بسبب تخلف الهيكل الإنتاجي من خلال انخفاض المكونات السلعية للصادرات و تركزها في المحروقات، و بالتالي زيادة المخاطر التي قد تواجهها الجزائر في الحصول عوائد الصادرات.

إن تطور الصادرات خارج المحروقات يستوجب مساعي استباقية على المستوى الدولي من طرف المؤسسات، و قدرة على التأقلم السريع مع التطورات الجديدة التي تحدث على المستوى العالمي وعلى مواجهة منافسيهم الأجانب في أسواقهم، إضافة إلى دعم و مراقبة الدولة، و من جهة أخرى فإن اقتحام الأسواق الأجنبية لا يكون ذو أهمية إذا لم تكن الشركات قادرة على الحفاظ على هذه الأسواق من خلال اكتساب مكانة تنافسية دفاعية و مرحبة بقدر كاف و هذا التحدي يستوجب :

- تدعيم الدور الأساسي الذي يجب أن تقوم به التمثيليات الدبلوماسية الوطنية.
- اختيار القطاعات أو المنتوجات ذات القيمة المضافة المعترفة لترقيتها.
- تطوير برامج عمومية ملائمة لمراقبة الشركات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الدولي.

## **2-تحليل تطور الواردات الجزائرية و تنوعها السلعي:**

نلاحظ أن الواردات الجزائرية في نمو مستمر، حيث قدرت سنة 2001 بـ 764.862.4 مليون دينار لتصل إلى 5.193.460.00 مليون دينار سنة 2015 أي ارتفعت 579 % عما كانت عليه سنة 2001 ، كما نلاحظ أن الواردات ارتفعت بنسبة كبيرة سنة 2009 و هذا راجع إلى أزمة الغداء العالمية و الإرتفاع الجنوبي في أسعار خمس مواد رئيسية، وفي سنة 2008 ارتفعت أسعار القمح بنسبة 130 % ، الذرة 31 % ، الصويا 87 % ، الارز 74 % مع ارتفاع أسعار اللحوم و الدجاج و البيض و مشتقات الحليب، و حتى يوليوا 2008 ارتفعت أسعار القمح وحده بنسبة 181%<sup>1</sup>.

ونلاحظ أيضا في الفترة الممتدة ما بين (2009-2016) أن الواردات شهدت ارتفاعا ملحوظا، حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها سنوي 2015 و 2016 ، ويمكن إرجاع أسباب تنامي الواردات إلى:

<sup>1</sup> - مراد يونس، عبد الحميد مرغبي، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول: البذائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، جامعة جيجل، يوم 25/04/2016، ص 06-07.

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين للقمح والسكر والخليط.
- برامج الاستثمارات العامة الضخمة التي اعتمدت منذ سنة 2001.
- الزيادات في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمدة كالسيارات مثلا.
- زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، وضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة، و كما تمثل سلع التجهيز نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات وهو ما يفسر بمحاولة الدولة إعادة الاعتيار إلى قطاع الصناعة<sup>1</sup>.
- ستوفر وسائل الدفع الخارجي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول، هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية و حدوث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج يعكس على قيمة صادراتها للدول النامية والمصدرة للنفط وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات.<sup>2</sup>
- وعقب انهايأر أسعار البترول و تدني العائدات النفطية، لجأت الجزائر إلى سياسة كبح الواردات من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدتها تمثل في:
  - سياسة التعويم المحكم للدينار أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي، و تراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي و العملة الأوروبية الموحدة - الأورو - حيث أدت إلى انحدار الدينار الجزائري إلى 105,84 مقابل الأورو، فيما كانت قيمته تقدر بحوالي 79,6 للدولار في 2014 ، لکبح ارتفاع فاتورة الواردات .
  - تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نظام رخص الاستيراد.
  - إلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا، و سحب الرخصة في حال عدم الاستجابة لهذا الشرط، أما فيما يخص التنويع السلعية للواردات التي تشكل إحدى الأدوات الحامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد القومي في الحصول على السلع الانتاجية غير المتوفرة محليا، فتتمثل أهم مجموعات المنتوجات المستوردة بالدرج التنازلي كما يلي :
  - - تتصدر تشكيلة التجهيزات الصناعية و الفلاحية على رأس القائمة في المرتبة الأولى، حيث بلغت سنة 2001 حوالي 276.802.00 مليون دينار بنسبة 36.2 % من إجمالي الواردات، أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 1.580.689.1 أي نسبة 33.5% مليون دينار جزائري سنة 2014 .

1 - فيصل بلهولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، سنة 2012، ص 113.  
2 - شريفة بوالشعور، مرجع سابق، ص 38

- تُحتل المواد الأولية والخام والمواد النصف مصنعة المرتبة الثانية، حيث كانت الواردات منها تقدر سنة 2001 بـ 180.627.3 مليون دينار، أي بنسبة 23.6% من مجموع الواردات، بدأت تصاعد حتى بلغت قيمتها 1.187.783.9 مليون دينار، أي ما يمثل 25.1% من الواردات.
  - تشغّل المواد الغذائية المرتبة الثالثة من المجموع الكلي للواردات، حيث قدرت سنة 2001 بـ 184.024.2 مليون دينار أي 24.1%， واستمرت قيمتها في الارتفاع إلى أن بلغت سنة 2014 حوالي 886.659.4 دينار أي 18.8%.
  - تُحتل مجموعة المواد الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الرابعة، حيث انتقلت إلى قيمتها من 112.707.00 مليون دينار سنة 2001 إلى 832.629.7 (14.7%) مليون دينار سنة 2014 و هو ما يمثل 17% من الواردات.
  - و مواد الطاقة تأتي في المرتبة الخامسة بنسبة لا تتعدي 1.4% و هو ما يعادل 10.707.9 مليون دينار سنة 2001؛ ثم أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 384.249.5 مليون دينار، أي بنسبة 9.8% سنة 2012 ثم انخفضت إلى 231.946.1 مليون دينار، أي 4.9% سنة 2014.
- و فيما يتعلق برصيد الميزان التجاري، فقد حقق طيلة الفترة من سنة 2001 إلى غاية 2014 حرق رصيد موجب و هذا يعود إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول و زيادة حصيلة الصادرات، حيث بلغ رصيد الميزان التجاري أعلى قيمة له سنة 2008 بقيمة 2.522.986.30 مليون دج، ثم انخفض سنة 2009 إلى 492.830.70 مليون دج، و هذا راجع إلى تقلبات أسعار البترول، كما نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سنتي 2015 و 2016 حقق عجزاً بسبب تدني أسعار البترول من جهة، و ارتفاع فاتورة الواردات من جهة أخرى وبالتالي فرصيد الميزان التجاري الجزائري يتأثر بتغير أسعار البترول، بالانخفاض في حالة تدني أسعار البترول، و بالارتفاع في حالة تحسن أسعار البترول.

#### **: ( TC ) - معدل التغطية**

يمثل معدل التغطية ( Taux de couverture ) عن نسبة الصادرات ( X ) إلى الواردات ( M ) من السلع، و تحسب من العلاقة رقم ( 1 ) التالية:

$$TC = (X/M) \times 100.....(1)$$

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناجمة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المائة ( 100 ) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات و لذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته<sup>1</sup>.

---

1 - أحمد بن عبد الكريم، محمد بن عبد الله، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأسasيات ، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية ، 2010 ، ص37 .  
- 105 -

ينظر عادة إلى الصادرات بأنها أداة دفع لقيمة المستوردات من الخارج، ويمكن أن تشهد المستوردات تقلباً تكون بسبب حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية، وهناك فرض نظري في وجود علاقة طردية بين عدم استقرار حصيلة الصادرات (كمتغير مستقل) وعدم استقرار المستوردات السلعية (كمتغيرتابع) في الدول النامية.

و يلاحظ أنه كلما كانت الصادرات عاجزة عن تغطية المستوردات كلما كانت الدولة مدفوعة إلى التبعية المالية للخارج، ويعتبر قياس معدل التغطية (Taux de couverture) أحد المؤشرات الهامة لقياس قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع و مواد تصدر للخارج قادرة على تغطية نسبة من احتياجات الدولة التي يتم تلبيتها عن طريق استيرادها من الخارج، و لتوضيح قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات الجزائرية على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات الجزائرية ندرج الجدول التالي:

**الجدول رقم (16): تطور معدل التغطية 2001-2016.**

معدل التغطية (TC%)	السنة	معدل التغطية (TC%)	السنة	معدل التغطية (TC%)	السنة
156.11	2011	255.30	2006	193.54	2001
145.57	2012	216.46	2007	156.86	2002
119.42	2013	198.09	2008	181.59	2003
117.65	2014	117.26	2009	177.83	2004
67.04	2015	143.89	2010	229.07	2005
61.80	2016				

**المصدر :** باستخدام العلاقة رقم (1) على جدول تطور حجم المبادرات التجارية للجزائر خلال الفترة 2001-2016.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة تغطية الصادرات الجزائرية للواردات من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 تفوق 100% وهذا يعني أن الواردات مغطاة كلياً بال الصادرات، وبالتالي نقول أن الصادرات الجزائرية تغطي حاجة الاقتصاد الوطني من المستوردات وأكثر، وهذا ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري، حيث بلغت نسبة التغطية أعلى مستوى لها سنة 2006 بنسبة 255.30% أما سنتي 2015 و 2016 فنلاحظ أن نسبة تغطية الصادرات للواردات أقل من 100% وهذا يعني أن الصادرات لم تغطي الواردات كلياً، بسبب انخفاض أسعار النفط والتي أفرزت اختلالات في الاقتصاد الوطني من بينها الانخفاض في قيمة الصادرات، كما أدى ذلك إلى انخفاض قدرة إيرادات الصادرات على تغطية الواردات بالرغم من الإصلاحات بقطاع التجارة الخارجية و الحد من الإجراءات المتخذة في ظل الاحتكار و اصلاحات التحرير التام للتجارة الخارجية خلال الفترة 1994-2002.

فاللغطية غير مستقرة طوال فترة الدراسة يرجع إلى تأثير معدل التغطية بتقلبات أسعار النفط التي تؤثر في حصيلة الصادرات، و بالتالي فقدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات بالجزائر تبقى غير مستقرة ما لم يتم الاعتماد على مصادر غير النفط، و في هذا الإطار وفق دراسة للبنك الدولي تم افتراض دوام احتياطات النفط إلى مala نهاية، فاعتبر أن التنويع الاقتصادي سيكون في هذه الحالة بلا جدوى و أن هدف الحكومات سيكون عندئذ ببساطة إنشاء آليات لتسرير إيرادات النفط شيئاً فشيئاً و بفعالية و استمرار، لتصب في جيوب جميع سكانها و لكن بدلاً من ذلك لما كانت الموارد النفطية غير قابلة للدوام، عرف التنويع الاقتصادي بأنه تهيئة اقتصاد حديث توافر له أسباب البقاء خارج نطاق النفط، و يحافظ على مستوى دخل تعال نسبياً بعد نهاية عصر النفط<sup>1</sup>.

و ترجع أسباب تقلبات أسعار النفط التي تؤثر في حصيلة عائدات الصادرات، و من تم عدم استقرار نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات إلى ما يلي:

- تتعرض الاقتصادات المتقدمة إلى تقلبات دورية في حجم نشاطاتها الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي معه في حالة الكساد إلى تقليل الطلب على المواد الأولية التي تستوردها من الدول المختلفة و بذلك تقل الكميات التي تصدرها هذه الدول إلى الأقطار المتقدمة وكذلك تقل أسعارها، مما يؤدي إلى خفض حصيلة الصادرات منها و التأثير من ثم على اقتصاداتها.
- اتجاه معدلات التبادل التجاري الدولي لصالح الدول المتقدمة، لأن الزيادة في أسعار صادرات هذه الدول أكبر من الزيادة في أسعار وارداتها.
- انخفاض حصة صادرات الدول النامية من المواد الأولية إلى إجمالي صادرات العالم، نتيجة لضعف القاعدة الإنتاجية في الدول النامية و زيادة حصة الدول المتقدمة من المواد المصنعة إلى إجمالي صادرات العالم.
- التقلبات في أسعار السلع الأولية أكبر من التقلبات في أسعار السلع الصناعية و ذلك نتيجة إلى وجود عنصر الاحتكار بشكل أكبر بالنسبة للسلع الصناعية، مما ساعد على تثبيت أسعارها بعكس الوضع بالنسبة للموارد الأولية حيث تسود المنافسة الكاملة و إن كانت بعض المنتجات الأولية تعرف نوعاً من الاحتكار فإن تقلباتها تكون أقل من غيرها من المواد الأولية كما هو الحال بالنسبة لسلعة القمح التي تخضع لسيطرة تامة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - Rudolf Hablitzel, Development Prospects of the Capita-Surplus Oilexporting Countries, World Bank Staff Working Paper, No. 483-August 1981.p58

<sup>2</sup> - عادل أحمد حشيش، آخرون، مرجع سابق ذكره، ص276.

## المطلب الثاني: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

خالول دراسة بيان أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة ما بين 2001-2016 من حيث اختبار العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، و يفترض النموذج الذي سيتم تقييمه بأن تحرير التجارة يحفز النمو الاقتصادي.

### أولاً: آليات تأثير استراتيجية التصدير على عوامل النمو الاقتصادي (تأثير الصادرات)<sup>1</sup>:

توصلت العديد من الدراسات النظرية و التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يحرك النمو الاقتصادي نحو الارتفاع، كما أثبتت تجارب الدول النامية التي بنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية أن تنمية الصادرات هي وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى، و لقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، و تركزت جهودهم في بحث و تحليل علاقة الارتباط السببية بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي و توضيح أسباب هذه الظاهرة، و أجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر استراتيجية التصدير على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة، و بناء عليه، فمن المتوقع أن تؤثر الصادرات طرديا في عملية النمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من الآليات من أهمها:

#### 1 - الصادرات و تحصيص الموارد الإقتصادية:

تؤدي تنمية الصادرات إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأمثل من بين الاستخدامات الأخرى المتاحة، و من ثم زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال إعادة تحصيص الموارد الاقتصادية في صالح القطاعات ذات المزايا النسبية وفقا لمبدأ الميزة النسبية لريكاردو، الذي يقرر أن على الدول أن تخصص في إنتاج و تصدير السلع التي تملك فيها مزايا نسبية، و من ثم يزيد إنتاج السلع التي تميز فيها الدولة بإنتاجية أعلى من غيرها، بما يحقق فائضا في إنتاجها عن الاستهلاك المحلي بشكل يسمح بتصدير هذا الفائض بأحسن شروط التبادل التجاري، مما يؤدي في الأخير إلى زيادة رفاهية المستهلكين و زيادة الناتج القومي الحقيقي و الدخل القومي الحقيقي، ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

#### 2 - الصادرات و التقدم التقني:

إن لتحقيق أي تنمية اقتصادية تتطلب بالدرجة الأولى استخدام وسائل التكنولوجيا من الأجهزة الرأسمالية المتطرفة والعملة الماهرة، كما تتطلب إدخال طرق و وسائل حديثة و متطورة لوسائل الإنتاج و الابتكارات و انتشار الثقافة التنظيمية و الإدارية و تطبيق معايير الأخلاق الاقتصادية و التجارية، كل هذه المتطلبات من شأنها أن ترفع

<sup>1</sup> - دليل طالب، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1980-2013، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، 2016 ص 101-102.

كفاءة إنتاجية عوامل الإنتاج، و عليه فإن الصادرات تلعب دوراً بارزاً في خلق و إحداث هذه المتطلبات، فالصادرات تعتبر مصدراً مهماً لتوفير الموارد المالية الالزمة لاستيراد السلع الرأسمالية المتطرفة، كما تعد الصادرات مصدراً مهماً للتعليم و الممارسة و اكتساب المهارات و الخبرات و التدريب.

### 3 - الصادرات و زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

تؤدي عملية التوسيع في الصادرات إلى ارتفاع المنافسة الشديدة بين المشاريع، وبفعل المنافسة تدخل مشاريع جديدة أفضل نسبياً و تخرج مشاريع أقل كفاءة، و عليه تزداد بذلك مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فتستفيد المشاريع المحلية المستمرة من وفرات الحجم الكبير، مما يرفع مستوى إنتاجيتها فتزداد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لديها، و بالتالي زيادة الناتج القومي المحلي ورفع معدل النمو الاقتصادي، كما تؤدي الصادرات إلى ربط المشاريع المحلية بالأسواق الدولية للحصول على العملات الأجنبية الالزمة للتمويل، مما يؤهلها للعمل في بيئه تصديرية ترتبط بشكل مستمر مع الأسواق المحلية و الأجنبية.

### ثانياً: آثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي (تأثير الواردات)

تؤثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من خلال الواردات على أهم متغيرين اقتصاديين في أي اقتصاد تبني هذه السياسة، ألا و هما الإنتاج و الاستهلاك ولكن كيف؟

تعتمد استراتيجية الإستيراد في أي دولة على ضرورة فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة بغية حماية المنتجات و الصناعات المحلية من التدهور أمام تنافسية الأسعار و النوعية، و لكن قد يتربط على هذا الإجراء آثار سلبية جانبية، فالمزيد من فرض الرسوم الجمركية أمام حركة المنتجات الصناعية النهائية قد يؤثر سلباً على الإنتاج الصناعي و الاستهلاك من السلع الصناعية و الرفاهية الاقتصادية، من جهة الاستهلاك فإن فرض ضرائب على الإستيراد تعمل على رفع أسعار المنتجات المستوردة، و تقليل تشجيع استيرادها، كما تعمل على رفع أسعار الواردات ارتفاعاً جزئياً لأسعار الموارد المحلية المنافسة، و يعدل بذلك هيكل الأسعار النسبية للإنتاج المحلي و هكذا فإن ضرائب الإستيراد، تشكل مصدر لإيرادات الضريبية للدولة، و كذلك تشكل وسيلة لتشجيع إعادة تعدين الحصص من المصادر الإنتاجية، و لكن فوق ذلك، فإن ارتفاع الأسعار هذا يعكس على مستعملي هذه المنتجات في شكل ضرائب خفية سواء تعلقت بالاستهلاك المتوسط أو النهائي.

أما من جهة الإنتاج، فعند خضوع المنتجات المستوردة لضريبة ترفع أسعارها، و هذا ما يجعل المنتجين المحليين للمواد المنافسة يرفعون أسعارهم جزئياً، وهكذا يمكننا أخذ نسب

الضريبة على المنتجات المستوردة كتخمين لارتفاع في الأسعار الاسمية للمنتجات المحلية المنافسة الناجمة عن السياسة التجارية، و هذا ما نسميه اتفاق نسبة الحماية الاسمية للمنتجين المحليين<sup>1</sup>.

1 - دليل طالب، آثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص102  
- 109 -

### ثالثا: تطور أداء الناتج المحلي الإجمالي

لعب القطاع العام في الجزائر الدور الكاسح في تطوير الاقتصاد لكن النجاح كان ضئيلا، مختارة بذلك طريقة تنموية متدرجة عبر خططات لتجد نفسها أنها تتغذى من قطاع المحروقات و بزيادة مذهلة على حساب القطاعات الأخرى رغم التوجه الاستراتيجي لدعمها و لكن الخطأ الاقتصادي يبرز في الإهمال التدريجي لقطاع الفلاحة و الزراعة معا تندرج استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا على المستوى الداخلي في الدعم الذي تواليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج الإنعاش خلال 2001-2004 و برامج دعم النمو 2005-2009 و 2010-2014 و هي برامج تسعى إلى دعم النمو خارج الميزانية، أما على المستوى الخارجي فإن الجزائر ترتبط باستراتيجية للتعاون مع البنك الدولي في هذا المجال تركز حاليا على ثلاث مجالات و هي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط، و تحسين مناخ الأعمال و الاستثمار و مشاركة القطاع الخاص، و تحسين استفادة السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في اقتصاد السوق.

و من خلال تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2016 يلاحظ أن هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، حيث منذ بداية من سنة 2000 ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي بمستويات بسيطة نسبيا و تزامنت مع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، وشهدت أقصى معدل لها سنة 2003 بنسبة قدرها 7.2 % و أدنى مستوى لها سنة 2009 بنسبة قدرها 1.6 % ذلك بسبب (أزمة الرهن العقاري) جعلت هذه الأخيرة أسعار النفط تتأثر بشكل واضح حيث انخفضت من \$ 137.33 شهر يونيو 2008 لتصل إلى حدود \$39.74 خلال شهر جانفي 2009 و قد صاحب هذا المبوط الحادى ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي و بقاءه عند مستويات منخفضة، ظلت هذه المستويات بقيمة موجبة خاصة مع بقاء الطلب العالمي عند مستويات كبيرة و بروز دول ناشئة و مهمة في السوق النفطية خاصة الصين و الهند.

### رابعا: تقييم مساهمة الصادرات و الواردات الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي

#### - 1 - مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تميز صادرات الجزائر بسيطرة كافية للمحروقات، و هي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكبرى، فكل الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدت، كانت قائمة في شقها المالي على الموارد المتأتية من تصدير المحروقات و ما تفرزه التقلبات الحاصلة في السوق البترولية العالمية، زيادة على هذا فإن مبيعات المحروقات تسرع بالدولار الأمريكي، و هو ما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات<sup>1</sup>.

1 - دليلة طالب، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص303  
- 110 -

حيث تهيمن صادرات المحروقات بصفة بارزة على الصادرات الجزائرية، و تعكس هذه النسب حساسية الموارد المالية المتأنية من التجارة الخارجية لكل التغيرات الحاصلة في سوق النفط العالمية، كما تبرز الأهمية التي يتمتع بها قطاع المحروقات في مختلف التوازنات الخارجية، أما النمو الاقتصادي يبقى يرتكز أساسا على هذه المحروقات.

تعبر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عن مساهمة الصادرات من السلع و الخدمات في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، أي تبرز أهمية دور السلع و الخدمات المصدرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي، فكلما كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة كلما كانت درجة اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على الخارج عالية إلى حوالي 40.2% خلال هذه الفترة، إن تباين هذه النسبة بارتفاعها و انخفاضها معتدلا و متقاربا نوعا ما، يدل على الارتباط المباشر مع النطور الذي شهدته قطاع المحروقات آنذاك، من خلال ارتفاع أسعاره من جهة، و الزيادة الضعيفة في كمية الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى.

## -2 مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعبر هذه النسبة عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي، أي أنها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي، يعني أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية حيث أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تغير و تذبذب مستمر من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2001-2016 حيث أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي سجلت انخفاض سنة 2001 بحيث بلغت النسبة خلال هذه السنة 16.74% ، لتعود إلى الارتفاع سنة 2005 بـ 19.75% ثم 26.37% سنة 2013 على هذا الأساس يتبيّن لنا أن النشاط الاقتصادي الأجنبي المتمثل في الواردات، له دور كبير في تلبية الاحتياجات الوطنية، من خلال توجّهها مباشرة إلى السوق المحلية، بحيث بلغت نسبة الواردات في المتوسط خلال فترة الدراسة 23.58% مما يعني أن حوالي ربع الطلب الكلي على السلع و الخدمات تم تلبيةه باللجوء إلى الاستيراد.

إن الموقع الهامشي للجزائر في التجارة العالمية لا يمكن أن يعزى بدرجة كبيرة إلى تدني مستوى اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، وإلى عدم "الانفتاح"، ففي هذه الفترة، كانت مجموع الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى الجزائر ككل تشكل في المتوسط أكثر من 72% من ناتجها المحلي الإجمالي، وإذا ما اعتبرت نسبة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا على افتتاح اقتصاد ما، فإن الاقتصاد الجزائري على الدرجة ذاتها من الانفتاح الذي تتصف به البلدان المترفعية الدخل.

**المطلب الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**  
 عانت الجزائر من معدلات نمو الناتج الإجمالي المتذبذبة بين الزيادة تارة و النقصان تارة أخرى خلال 16 سنة المدروسة كما يوضحه الجدول :

**الجدول رقم (17): تطور معدلات النمو داخل و خارج قطاع المحروقات و معدل النمو لسكاني**

معدل النمو السكاني %	النمو الاقتصادي خارج المحروقات %	النمو الاقتصادي %	السنوات
1.5	5.5	1.9	2001
1.5	5.3	3.1	2002
1.5	6.1	6.8	2003
1.5	4.6	5.1	2004
1.5	4.8	5.2	2005
1.5	4.8	5.5	2006
1.5	5.4	5.8	2007
1.6	4.9	4.6	2008
1.7	5.5	5	2009
1.8	5.5	4.5	2010
1.9	4.5	2.83	2011
1.9	5.3	3.3	2012
2.2	4.5	2.81	2013
2.0	5.6	3.84	2014
1.9	5.5	3.9	2015
1.8	5.4	3.4	2016

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ ، 08/06/2018

- موقع البنك العالمي [www.banquemoniale.org](http://www.banquemoniale.org) 09/06/2018

يتضح من الجدول السابق أن معدل النمو الاقتصادي عرف تذبذباً بين الانخفاض و الارتفاع بحيث سجل نسبة 1.9% سنة 2001 ، و يرجع السبب إلى انخفاض البترول إلى \$ 24.9 للبرميل بعدها كان \$ 28 للبرميل سنة 2000 ليعود معدل النمو للارتفاع مجدداً ليتراوح بين 3.1% و 5.8% منذ سنة 2002 إلى غاية 2010 ليشهد أكبر ارتفاعاً له سنة 2003 بمعدل 6.8% ، و هذا يقودنا إلى تحليل هيكل الناتج المحلي

### الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2016

الإجمالي من حيث القيمة المضافة الإجمالية فإنه يمكن إيجاد مساهمة القيم المضافة لكل قطاع في النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2001-2008، بينما استقر النمو الاقتصادي طيلة هذه الفترة إلى غاية سنة 2016 ما بين 3% و 3.9% في حين تباين النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بين 5.4% إلى 5.6% في هذه السنوات.

الجدول رقم (18): تطور القيمة المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	الفلحة	الصناعة	المحروقات	البناء و الأشغال العمومية	التجارة	قطاعات أخرى
2001	10.9	8.3	38.4	8.5	12.68	22.2
2002	10.36	8.3	36.7	9.1	12.6	23
2003	10.9	7.5	39.7	8.5	11.7	21.7
2004	10.4	7	41.8	8.2	10.94	21.7
2005	8.3	6	48.3	7.2	9.6	20.4
2006	8.1	5.7	49.5	7.7	9.2	19.8
2007	8.2	5.5	47.8	8.5	9.9	20.1
2008	7.1	5.1	50.3	8.7	9.9	18.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات [WWW.ONS.DZ](http://WWW.ONS.DZ) بتاريخ 2018/06/10 .

يتضح من الجدول أعلاه أن النمو الاقتصادي كان مرتكزاً بصفة أساسية على قطاع المحروقات، و التي لا تقل نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي عن 30% لتعرف هذه النسبة ارتفاعاً مستمراً لتصل إلى 50% بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى أكثر من 100 دولار للبرميل سنة 2008 ، أما بخصوص قطاع الفلاحة فبعدما كانت مساهمتها تبلغ 10% سنة 2001 انخفضت إلى 7.1% سنة 2008 و يعود السبب في ذلك لخضوع هذا القطاع إلى العوامل المناخية.

أما بخصوص الصناعة لم تتعدى مساهمتها 9% لتتحفظ تدريجياً إلى غاية 5.1% سنة 2008 أما بالنسبة لقطاعي البناء و الأشغال العمومية و التجارة فقد عرف تذبذباً بين الزيادة و النقصان خلال هذه الفترة، و من جهة أخرى سجل النمو الاقتصادي خارج المحروقات معدلات نمو تتراوح ما بين 4% و 6% و يرجع هذا النمو في المقام الأول لقطاع الفلاحة و قطاع البناء و الأشغال العمومية.

لقد سمح التطور في معدلات النمو الاقتصادي بتحقيق احتياطي دولي للجزائر بلغ 146 مليار دولار في 2009 مع انخفاض المديونية في حدود 4 مليارات دولار مما جعلها في موقف أفضل اتجاه العالم الخارجي، كما ساهم في تقليلص معدلات البطال<sup>1</sup>.

الجدول رقم (19): مؤشر النمو الاقتصادي للفترة ما بين 2001-2016.

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	الدين الحكومي إلى الناتج المحلي	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	معلومات
2.1	54.3	3600.4	2.1	54.74	2001
4.1	51.3	3754.5	4.1	56.76	2002
6.7	42.1	3974.2	6.7	67.86	2003
5.2	35.2	4091.1	5.2	85.33	2004
5.9	26.3	4273.3	5.9	103.2	2005
1.7	23.6	4282.3	1.7	117.03	2006
3.4	13.5	4359.4	3.4	134.98	2007
2.4	8.1	4390.5	2.4	171	2008
1.6	9.8	4386	1.6	137.21	2009
3.6	10.5	4463.4	3.6	161.21	2010
3.6	9.3	4504.9	3.6	200	2011
3.5	9.3	4564.4	1.8	209	2012
3.7	7.6	4596.2	3.1	209.7	2013
2.2	7.7	4675.9	5.4	214	2014
4.2	8.8	4759.6	3.2	164.8	2015
3.7	20.6	4846.4	2.9	156.08	2016

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على موقع الانترنت : [www.ar.tradingeconomics.com](http://www.ar.tradingeconomics.com)

### **1 - تحليل معدلات البطالة و التشغيل:**

للدخول في عمليات التحرير و الاندماج في الاقتصاد العالمي لابد من ضرورة إشراك القطاع الخاص، فبدأت عملية إعادة هيكلة المؤسسات و خوصصتها و التي نتج عنها ارتفاع معدلات البطالة بسبب عدم القدرة على المنافسة و غياب سياسة واضحة للتشغيل ، و لعلاج هذا المشكل و ابتداء من سنة 2001 تم اعتماد البرامج التنموية و زيادة الإنفاق الحكومي في جميع القطاعات اغتناما لفرصة ارتفاع أسعار المحروقات و تحسين مداخيل الدولة و المدارف منه تخفيض البطالة.

#### **الجدول رقم (20): تطور معدلات البطالة 2001-2016**

**الوحدة: نسبة مئوية**

السنوات	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
%	13.79	12.27	15.26	17.5	23.7	27.5	29.5
السنوات	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
%	9.8	9.3	9.7	9.9	8.9	10.2	11.33
السنوات						2016	2015
%						16.6	11.2

**المصدر:** المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي 2001 ، ص 12

يتضح جليا من الجدول أن معدل البطالة عرف انخفاضا لا ي BAS به ما بين 2001 و 2004 ، فعندما سجل نسبة 27.5 % سنة 2001 انخفض بـ 10 نقط ليصل إلى 17.5% سنة 2004 بفضل برامج دعم النمو الاقتصادي و الذي كان منذ تفويذه إلى غاية 2003 حوالي 7285000 منصب عمل منها 4575000 منصب دائم بنسبة 63 % و 2710000 منصب مؤقت بنسبة 37 % ، و قد تنوّعت المناصب بنسبة 83% للقطاع المهيكل و 17% للقطاع الغير الرسمي إلا أنها انخفضت ما بaitت سنوي 2008-2014 غير أنها عاودت الإرتفاع سنة 2015 و 2016 و ذلك راجع إلى سياسة الحكومة في التوظيف .

و يتولى كل من قطاع التجارة و الخدمات في امتصاص أكبر قدر للفئة النشطة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (21): توزيع الفئة العاملة حسب القطاعات لسنة 2009

القطاعات	مناصب العمل (مليون)	%
تجارة و خدمات	5.318	56.1
ال فلاحة	1.242	12.31
الصناعة	1.94	12.6
بناء و أشغال عمومية	1.781	18.1
المجموع	9.472	100

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ ،

- موقع البنك العالمي [www.banquemondiale.org](http://www.banquemondiale.org)

وفر قطاع التجارة و الخدمات ما نسبته 56.1 % من مناصب الشغل و قطاع البناء و الأشغال العمومية 8.1 % ليوفر كل من قطاع الفلاحة و الصناعة نسبة 13.1 % و 12.6% من مناصب العمل على التوالي و هذا ما يوضح لنا في آخر المطاف أن الفئة النشطة اتجهت نحو ممارسة التجارة و الخدمات التي عرفت إلغاء القيود في إطار الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى الأرباح الكبيرة التي يمكن تحقيقها مقارنة بالقطاعات الأخرى.

## 2- تحليل معدل التضخم 2001-2016

شهدت معدلات التضخم في الجزائر انخفاضا محسوسا بدءا من سنة 1999 بفضل السياسات المتبعة من طرف الجهات الوصية لتبلغ نسبة 2.1 % ليتواصل الانخفاض ليصل إلى أقل نسبة له سنة 2000 بمعدل 0.3 % ليترتفع إلى 4.2 % سنة 2001 لارتفاع المعروض النقدي بنسبة 22.3 % ، كما بلغ معدل التضخم نسبة 2.6 % و 3.6 % لسنتي 2003 و 2004 على التوالي مسجلا ارتفاعا يقدر بـ 2.3 نقطة و 3.3 نقطة على التوالي مقارنة بسنة 2000 و يرجع السبب إلى:

- ارتفاع قيمة الواردات بنسبة 8.32 % لسنة 2003 مقارنة بسنة 2002 و حوالي 30.4% لسنة 2004 مقارنة بسنة 2003 ، و يتترجم هذا الارتفاع بصفة أساسية لارتفاع الأسعار الدولية للمواد الغذائية و سلع التجهيز.

- ارتفاع السيولة النقدية في الاقتصاد حوالي 3041.9 دج سنة 2003 مقابل 2901.5 مليار دج سنة 2002 بنسبة زيادة تقدر بـ 17.24 % ، و للتحكم في اخطار التضخم الناتج عن الإفراط في السيولة برأى بنك الجزائر الى رفع الاحتياطيات الإلزامية لدى البنوك.

● ارتفاع الأرصدة الخارجية و ضعف العملة الوطنية مع عدم فاعلية السياسات النقدية للتصدي للأثار السلبية لنمو الكتلة النقدية جعل التضخم يرتفع إلى 4.7 % سنة 2004 ارتفعت أسعار الاستهلاك من 1.6 % سنة 2005 إلى 5.74 % سنة 2009 ، وهو الأعلى في العشرينة، و يرجع هذا التغيير السنوي لارتفاع الواردات خصوصاً أسعار المواد الغذائية وفق النسب التالية: 4.3 % سنة 2000، 6.5 % سنة 2007، 7.4% سنة 2008 ، 9.1 % سنة 2007 ، و الجدول التالي يوضح تغيرات معدل التضخم 2001-2016.

#### **الجدول رقم (22): تطور معدل التضخم 2001-2016**

**الوحدة: نسبة مئوية**

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
%	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
%	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	4.3
السنوات	2015	2016					
%	4.8	5.9					

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات [WWW.ONS.DZ](http://WWW.ONS.DZ) ،

- موقع البنك العالمي [www.banquemoniale.org](http://www.banquemoniale.org)

نلاحظ من الجدول السابق أن معدلات التضخم انخفضت إلى أدنى مستوى لها سنة 2000 و لم تتجاوز المعدل خلال هذه العشرينة، رغم تفاقم التدفقات النقدية لكن بفضل السياسة النقدية الصارمة لتجنب توافر التضخم<sup>1</sup>.

تزامنت هذه المرحلة مع بدء برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و كذا برنامج دعم النمو 2005-2009 و الذي أخذت فيه السياسة المالية منحى مغاير، أين أصبحت السياسة المالية توسعية وتعززت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، و ما ساعد على الوضعيه التحسن هو المستمر في أسعار البترول و التي بلغت : 67.3, 54.6, 38.5, 29, 23.3, 22.8 دولار خلال سنوات 2001, 2002, 2003, 2004، 2005 على التوالي.

و واصل التضخم منحه التصاعدي سنة 2007 و الذي بدأ منذ سنة 2006 و تسارعت وتيرته في 2009 بداية مع انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو 2010-2014 انخفض معدل التضخم بـ 2.5 نقطة مئوية عن سنة 2009 وهذا رغم زيادة كمية النقود بـ 10.7 نقطة مئوية في نفس الفترة، و لعل سبب هذه الزيادة في

<sup>1</sup> - سليم حمزه، ولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص 81-83  
- 117 -

### **الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2016**

---

سنة 2010 تعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية الخاصة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو، كما عادت للتحسين من جديد بعد الإنتهاء من البرنامج الخماسي 2010-2014 لتصل إلى 5.9 نقطة مئوية إلى تسجيل منحى تصاعدي في سنة 2016 و هذا ما يدل على عدم جدوى البرنامج الأخير للارتفاع المتواصل لمعدلات التضخم<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - مراد مرمي، مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل و مكافحة البطالة، ابحاث المؤتمر الدولي، الجزء الثالث، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، 12/11 مارس 2013، ص 432  
- 118 -

### خلاصة

رغم الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري لإصلاح قطاع التجارة الخارجية و التخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات تبقى التجارة الخارجية على حالها أو أسوأ مما كان، حيث تبقى كل المداخيل الناجمة عنها مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات و المرتبطة بأسعار النفط، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر رغم تحقيقه لفوائض لكنه يبقى حبيس الأوضاع و القوانين الجزائرية التي تحد من تدفقه إلى أرض الوطن ويفقي الشيء الإيجابي الذي وصلت إليه الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري.

و يمكن القول أن تحسن أداء الاقتصاد مرهون ببساطة بأسعار المحروقات، و لكن مع سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يكون هناك إحتمال و لو ضئيل بأن تتحسن تجاراتها الخارجية و تتخلص من تبعيتها لسعر البرميل الواحد من النفط.

**خاتمة**

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها و تحسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الإقتصادية ضرورية لنجاح التنمية وبعث النمو الإقتصادي و هذا لارتباطها الوثيق بالتنمية و ما له من تأثير بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الإقتصادي و هذا بالإعتماد على الآليات و الأدوات المناسبة و الفعالة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة.

إذن فالتجارة الخارجية هي عصب أي إقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الإقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة و قدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها وقدرها كذلك على الإستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و جذب رؤوس الأموال و ما له من آثار على ميزان المدفوعات حيث أن هذا الأخير يوضح لنا ما لها من حقوق و ما عليها من التزامات من قبل الخارج و من ثم تحديد مدینونية الدولة للعالم الخارجي و يحدث الإحتلال الإقتصادي في ميزان المدفوعات نتيجة الإحتلال بين المعاملات الدائنة و المعاملات المدينة حيث أن كل دولة تسعى إلى خلق إحتلال الفاصل لما يعكسه من آثار إيجابية و قوة للإقتصاد. لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الإقتصادية و السياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية، و ذلك منذ بداية التسعينات حيث باشرت الدولة ببرامج تقويمية ترمي إلى استعادة التوازنات المالية و التحكم في معدلات التضخم و أعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت و أفضت إلى نجح خيارات تقوم على تحرير الاقتصاد و خوصصته، إضافة إلى الحوافر التي قدمت للإستثمار الأجنبي المباشر و كذا البرنامج الوطني و مع هذه الإصلاحات فقد قامت الدولة الجزائرية بتقاسم مساعدات مالية وتقنية للمؤسسات الجزائرية ومع الإصلاحات فقد رافقتها عدة إصلاحات أخرى على التجارة الخارجية (الجباي الجمركي.....) لمزيد من التحرير و الإنداجم المالي إلا أن الإقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة في النمو خارج قطاع المحروقات و هو ما ظهر في ميزان المدفوعات.

بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الإقتصاد الجزائري لإصلاح قطاع التجارة الخارجية خاصة ميزان المدفوعات و التخلص من تبعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات يبقى ميزان المدفوعات على حاله أو أسوأ مما كان، حيث تبقى كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات و المرتبطة بأسعار النفط كما أن الإستثمار الأجنبي المباشر رغم تحقيقه لفوائض لكنه يبقى حبيس الأوضاع و القوانين الجزائرية التي تحد من تدفقه إلى أرض الوطن و يقي الشيء الإيجابي الذي وصلت إليه الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية التي أنتقلت كاهل الإقتصاد الجزائري.

و يمكن القول أن تحسن أداء النمو الإقتصادي مرهون ببساطة بأسعار المحروقات، و لكن مع سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يكون هناك إحتمال و لو ضئيل بأن يتحسن ميزان المدفوعات و تخلص الجزائر من تبعيتها لسعر البرميل الواحد من النفط.

## إختبار الفرضيات:

لقد عرضنا في مقدمة الدراسة مجموعة من الفرضيات و خلصنا منها إلى النتائج التالية:

**- الفرضية الأولى :** التجارة الخارجية لها أثار إيجابية على النمو الاقتصادي. هي فرضية صحيحة حيث يمثل القطاع الوحيد الذي يستطيع الدخول إلى الأسواق الأجنبية و التعامل مع متغيراته، كما أن إرتفاع أسعار المحروقات يؤدي إلى توفير رؤوس الأموال و بالتالي تحقيق نمو اقتصادي كون هذا القطاع المصدر الأساسي لتمويل الميزانية الوطنية و الدخل القومي الإجمالي.

**- الفرضية الثانية :** العامل المحدد للنمو الاقتصادي في الجزائر هو قطاع المحروقات. هي فرضية صحيحة كونه يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين ميزان المدفوعات الجزائري، فالنمو الاقتصادي الجزائري مرهون بتقلبات أسعار المحروقات التي تحدد في البورصات العالمية مما يجعل معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة غير ثابتة كون الجزائر تعتمد اعتمادا شبه كلي على هذا القطاع.

**- الفرضية الثالثة :** اعتمد الجزائر في تطوير تجاراتها الخارجية على عدة برامج اقتصادية لدعم النمو و ذلك منذ تحرير القطاع، إلا أن هذه الفرضية غير صحيحة إذ أن ايرادات الدولة من التجارة الخارجية بقيت منحصرة إلا في قطاع واحد و هو قطاع المحروقات و لم تستطع الحكومة من خلال برامجها و سياساتها الوصول إلى التنوع في ايراداتها و بالتالي يبقى الممول الوحيد للدخل القومي مما يؤثر على الدخل الفردي و النمو الاقتصادي ككل.

## النتائج:

ساقنا هذا البحث للوصول إلى النتائج التالية:

✓ هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية حيث بلغت أكثر من 97% خلال فترة الدراسة، فهي تعتبر الركيزة الأساسية لل الاقتصاد الوطني و مصدر الدخل الرئيسي و شبه الوحيدة مما يجعل لأي تغيير في أسعارها تأثير كبير على الميزان التجاري و من ثم على مستوى الأداء الاقتصادي الوطني و على معدلات النمو الحقيقة، و بالتالي وجب البحث عن البديل عن طريق الإنتاج و بالتالي ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية جديدة مستقبلا لتطوير الاقتصاد الوطني و بعده نحو آفاق جديدة لتحقيق النمو المستدام.

✓ عدم استقرار حصيلة التجارة الخارجية و المتأتية بصفة أساسية من إنتاج و تصدير المحروقات و هذا ما يؤثر سلبا على مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنتهجة كون الجزائر تعتمد على حصيلة النقد الأجنبي لاستيراد معظم السلع الاستثمارية الضرورية.

✓ تعاني الجزائر من عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي و هذا التذبذب يجعل من عملية التنمية و النمو الاقتصادي غير مستدام في الأجل الطويل.

- ✓ يتأثر النمو طويلاً المدى في الجزائر بطريقة مباشرة بالنمو في اقتصاديات الشركات التجارية المستوردين للنفط، فالنمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على أسعار النفط، مما يدل على أن الجزائر تتصرف بقدر كبير من الانكشاف للصدمات الخارجية.
- ✓ النمو الاقتصادي في الجزائر لا يرتكز على الإستعمال الفعال لقوى الإنتاج و الزيادة في نتاجية العمل، فهو ذو طابع توسيعي وليس ذو طابع مكثف، أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج و اليد العاملة المكثفة، وقد أثبتت الدراسات أن التقدم التكنولوجي يعتبر المصدر و المحدد الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث أن عنصر التقدم التكنولوجي المتولد بالإبداع و الابتكار و التجديد يبقى الحلقات المفقودة في مختلف السياسات التنموية المتهمجة في الجزائر .

#### الوصيات :

وجب اتخاذ عدة تدابير و توصيات لتطوير قطاع التجارة الخارجية حتى يؤثر على النمو حيث :

- ✓ وجوب توسيع الاقتصاد و السعي نحو تنوع مصادر الدخل و تقليل هيمنة القطاع النفطي و ذلك بتطوير القطاع الصناعي و تشجيع صادرات السلع المصنعة و زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية و خاصة مع سعي الجزائر نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما يعزز النمو الاقتصادي و يعمل على تنوع مصادر الدخل و يوفر مناصب شغل دائمة لأفراد المجتمع.
- ✓ السعي لدعم القطاعات الإنتاجية المحلية و خاصة أن الجزائر تملك عنصر رأس المال لتتمكن من سد حاجيات السوق المحلية و العمل على ترشيد الاستيراد بصورة ملائمة لكي تتحقق أهداف التنمية المرجوة في الجزائر و لكي تستطيع انجاز البرامج التنموية المسطرة.
- ✓ ضرورة فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بزيادة التحفيزات و تحسين البيئة المؤسساتية و مناخ الاستثمار و التركيز على الصادرات ذات القيمة المضافة العالية التي تمتلك فيها الجزائر كبرى نسبية و عدم هدر الموارد في المشاريع العمومية أثبت الواقع عدم جدواها و العمل على الاستفادة من وفرات الحجم الخارجية و استغلال الفرص المتاحة في الأسواق العالمية.
- ✓ فتح المجال أمام المؤسسات الناشئة لتصدير منتجاتها و ذلك بزيادة قدرتها الإنتاجية و تحسين منتجاتها لكي تستطيع المنافسة ، و هذا بتوفير الدعم الضروري لها من موارد مالية و تسهيلات و نظام معلومات دقيق يوفر لها المعلومات المتعلقة بالتصدير و توضع تحت تصرف المصادرين.
- ✓ ضرورة عصرنة الإدارة و توفير التكنولوجيا اللازمة و ذلك لما لهذه المؤسسات من دور بارز في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات و دفع عجلة التنمية و هذا ما أثبتته تجارب الدول النامية منها دول جنوب شرق آسيا لدور هذه المؤسسات في المساهمة في دفع معدلات النمو نحو الارتفاع و الاستقرار.

- ✓ السعي إلى تشكيل تكتلات اقتصادية مع الخارج والاستفادة من الشراكة الأجنبية بخلاف التكتلات الأخرى المسيطرة على السوق العالمي والاستفادة من وفرات الحجم.
- ✓ ضرورة الاستفادة من تجرب الدول الناجحة في مجال تشجيع قطاع التجارة الخارجية وخاصة الدروس المستفادة من التجارب الآسيوية والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز التنافسية للمنتج الوطني في الأسواق الخارجية.
- ✓ مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري بقوة و حزم و ارادة سياسية قوية و وضع الخطط الكفيلة للنهوض بالقطاع الزراعي و تطوير القطاع الصناعي و الاستمرار بتطوير البنية التحتية للإقتصاد الوطني و الاهتمام أكثر بالأفراد كونهم عmad التنمية و المستفيدين منها و ذلك بتأمين احتياجاتهم الأساسية و القضاء على الفقر و زيادة الحريات الفردية و المشاركة في صنع القرار .

#### أفق الدراسة:

وفي الختام فإن بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع، لذا نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة أن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى وذلك حسب الآتي:

- أهمية تطوير قطاع التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر
- تحديات تمويل الاقتصاد الجزائري خارج بورصة المحروقات
- أهمية تنوع الصادرات الجزائرية في التجارة الخارجية
- دور التنوع الاقتصادي في النمو الاقتصادي الجزائري
- توجهالجزائر من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد القطاعي المتنوع

# قائمة المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### أ- الكتب:

1. أحمد بن عبد الكريم، محمد بن عبد الله، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأسasيات ، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية ، 2010 .
2. ايام عيطة ناصف ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة، 2008 .
3. السيد محمد السريتي، اقتصadiات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر، ط 1 ، مصر، 2009 .
4. السيد أحمد عبد الحالق، الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات السياسية و الدولية، المنصورة، 1999 .
5. المادي خالدي، المرأة الكاشفة لصناديق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996 .
6. بربنیه و إ - سیمون ،ترجمة أمیر ابراهیم شمس الدین ،أصول الاقتصاد ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع .1989
7. جيلالي جلاطو، تحديات و رهانات الإنظام إلى OMC ،دار هومة للنشر، الجزائر، 1999 .
8. حسام علي داود وآخرون، اقتصadiات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط 1 ، عمان، 2002 .
9. حمدي عبد العظيم، اقتصadiات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، مصر، 2000 .
10. حاتم سامي عفيفي ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الطبعة الأولى الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991 .
- 11.رشاد العصار و آخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة، ط 1 ، عمان، 2000 .
- 12.رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الخارجية، دار الرضا للنشر، الجزء الأولي، بدون بلد النشر، 2000 .
13. سالم توفيق النجفي و محمد القرشي ،مقدمة في اقتصاد التنمية ،دار الكتاب للطباعة و النشر ،جامعة الموصل ،العراق، 1988 .
14. سامي حاتم عفيفي ، دراسات في الاقتصاد الدولي ، الدار المصرية اللبنانية، ط 5 ، مصر، 2000 .
15. سامي خليل، الاقتصاد الدولي ، دار النهضة العربية، ط 2 ، مصر، 2007 .
16. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب ، العلاقات الإقتصادية الدولية، الطبعة الرابعة، مصر، 1998 .
17. عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الغولي ،أساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ،طبعة الأولى ، مصر، 1998 .
18. عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الإقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000 .
19. عبد الرحمن يسري أحمد، إيهان محب زكي ،الإقتصadiات الدولية، الدار الجامعية ، مصر، 2007 .
20. عبد الرحمن يسري أحمد، السيد محمد أحمد السريتي ،الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2009 .
21. عبد الباسط عبد الوفا، التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2000 .
22. عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها و إيراداتها، ط 1 ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 .
23. عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، ط 1 ، الإسكندرية، 2000 .
24. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مكتبة زهراء الشرق،طبعة الأولى ، مصر، 1997 .

## قائمة المراجع

25. عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي النظريات و السياسات، دار الفكر، ط 1 ، عمان، 2011 .
26. عبد العزيز عجمية ، التنمية الإقتصادية ، دارالنشر، قسم الإقتصاد وكلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، 2000 .
27. عبلة عبد الحميد بخاري ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية دار النشر الجامعية، مصر، 2007.
28. علي الكنز، حول الأزمة، دراسات حول الجزائر و العالم العربي، دار بوشان، الجزائر ، 1990 .
29. علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات و سياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007 .
30. عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية ، 1992.
31. مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية الطبعة الأولى، لبنان، 1988 .
32. مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، لبنان، 1996 .
33. مجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى ، مصر، 1998 .
34. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى،لبنان، 2010 .
35. محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ، دار القاهرة ، مصر ، 2010
36. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد،النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية، دار الإشعاع الفنية، مصر .1999
37. محمد على الليبي ، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية، مصر ، 1974
38. محمد صالح تركي القرishi ، ،علم اقتصاد التنمية ،دار إثراء للنشر ،عمان ،الطبعة الأولى ،2010.
39. محمد البنا ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، مكتبة الزهراء للشرق، 1996 .
40. محمود يونس، مقدمة نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت ، 1986 .
41. محمود يونس محمد، على عبد الوهاب بحاجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر ، 2009 .
42. محمود حميدات، مدخل إلى التحليل النقدي، دار هومة للنشر، الجزائر، سنة 1996 .
43. مدحت القرishi ، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات ،دار وائل للنشر ،الأردن الطبعة الأولى،2007
44. مدين بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار هومة،الجزائر،2008.
45. مدين بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .
46. موسى سعيد مطر و آخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط 1 ، عمان، 2001 .
- 47 .. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 .
48. نزار سعد الدين العيسى ، سليمان قطف ، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، دار الحامد، الطبعة الأولى ، عمان . 2006

## قائمة المراجع

### ب - الأطروحة و الرسائل :

1. بوفليح نبيل :أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.
2. بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2008 - 2009.
3. باشوش حميد، المشاريع الكبرى الجزائري و دورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.
4. جغبور أسماء، دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية- دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة سككيكدة، مذكرة لنيل شهادة ماستر اقتصاد دولي جامعة 20 أوت 1955 ، سككيكدة، 2011 / 2012.
5. سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، تخصص التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر 2002 / 2003.
6. سيلام حمزة وولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، مذكرة تخرج .ماستر، جامعة البويرة، سنة 2014.
7. سيلام حمزة وولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، مذكرة تخرج ماستر علوم اقتصادية، جامعة البويرة، سنة 2014.
8. شريفة بوالشعور، تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري (نموذج متوجهات تصحيح الخطأ)، رسالة ماجستير، قسم اقتصadiات المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن 2012.
9. صواليلي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع إقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2006.
10. طافر زهير، تطور التغذية الغذائية في الجزائر وعلاقتها بالتزايد الديمغرافي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة (جامعة الجزائر: 2010-2012).
11. عبد الحكيم سجيع، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة ، اقتصاد قياسي ، جامعة الجزائر ، 2001
12. عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تجارة دولية، المركز الجامعي بغداية، 2010 / 2011.
13. فطيمة بلعابد، الاعتماد المستندي كتقنية دفع وتمويل وضمان للتجارة الخارجية، دراسة حالة لشركة "collo cork" مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 ، سككيكدة، 2012/2011.
14. كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، دراسة تحليلية و قياسية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013.
15. زين إيجيان، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية من توصيف التنمية، جامعة قسنطينة، 2011.

### ج- المنشآت و الندوات:

1. د. بشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير ، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري، تطورات نظريات النمو الاقتصادي ، منتدى اقتصادي 2012.
2. صالحى نجية، صخناش فتحية، أبحاث المؤتمر الدولي :تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار خلال الفترة 2001/2004، 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف.
3. رزمان كريم، أبحاث اقتصادية و إدارية، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، جوان 2010، المركز الجامعي خنشلة، العدد السابع.
4. مداخلة : مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات ، اليوم الدراسي حول: البذائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، جامعة جيجل، يوم 25/04/2016.
5. مداخلة: مراد مرمي، مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل و مكافحة البطالة، ابحاث المؤتمر الدولي، الجزء الثالث، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، 12/11 مارس 2013
6. نرعي عز الدين ، محاضرات مقاييس نظريات ونماذج النمو، جامعة سعيدة ، السنة الجامعية 2008/2009.

### د- المجالات و الدوريات:

1. توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.
2. خرزمان كريم، أبحاث اقتصادية و إدارية، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، المركز الجامعي خنشلة، العدد السابع، جوان 2010.
3. دليلة طالب، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1980-2013، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، 2016.
4. فيصل بخلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، سنة 2012.
5. محمد حاييلي، الاقتصاد الجزائري، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الاقتصادي، إصدار مركز المشروعات الدولية، القاهرة، مصر، العدد 20، أبريل 2008.
6. نبيل بوفليج، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، 2013، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 09.

### هـ- القوانين و المراسيم:

1. الميثاق الوطني الجزائري لسنة 1986 .
2. ملف "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004" ، مصالح رئاسة الحكومة الجزائرية.

### و - التقارير و المنشورات:

1. بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقدة في 24 ماي 2010 .

### ز - الموقع الالكتروني:

1. موقع الجمارك الجزائرية [www.douane.gov.dz](http://www.douane.gov.dz)

2. الديوان الوطني للإحصائيات [WWW.ONS.DZ](http://WWW.ONS.DZ)

3. البنك العالمي [www.banquemonde.org](http://www.banquemonde.org)

4. موقع ar.tradingeconomics.com

### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Alexandre Nshue M.mokime ,Modèles de croissance économique , kinchasa juillet 2012
2. Dwight H. Perkins.Steven Radelet et David L .Lindauer 2008.
3. Gregory N . Mnkiw, macroéconomie , 6 édition , Boeck, Belgique , 2013
4. Guyonar Andréet Etienne Moin , Commerce Internationnal , deuxième édition 1992
5. Henri Guitten et Gérard Bramoule " , Economie politique, Paris, Dalloz, 1984
6. J.DE MELO, commerce internationale: théories et Application, Belgique, ED De Boeck,1999
7. Jean rivoire , l'économie de marché que sais –je ?, édition dahleb, Alger 1994
8. Rudolf Hablitzel, Development Prospects of the Capita-Surplus Oilexporting Countries, World Bank Staff Working Paper, No. 483-August 1981.
9. Jean Claude PRAGER, la politique économique aujourd'hui ,Ellipses édition ,2002
- 10.Ulrich Kholi ,Analyse Macroéconomique, université de Boeck, bruxelles, Belgique ,1999